جامـــعـــة محـــمـــد خيضـــر بسكـــرة
كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياسيـــة
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

اتحاد المغرب العربي في ظل التحديات الجديدة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص علاقات دولية واستراتيجية

إعداد الطالبة:
جمانة مراكشي

إشراف الأستاذة
ا .راضية لعور

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
ا.راضية لعور		مشرفا ومقررا

السنة الجامعي : 2017/2016

شكر وعرفان

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان للأستاذة الفاضلة *لعور راضية * لقبولها

الإشراف

على هاذا العمل كما أتوجه بأسمى عبارات التقدير والاحترام لكل أساتذة كلية

الحقوق والعلوم

السياسية جامعة محمد خيضر– بسكرة

إهـــــــداء

إلى من كــان السبب في وجودي،إلى من كــان ولازال دائــما بجــانبي رغــم

الصــعاب إلى من علـمني أن الحيـاة مثـابـرة وصبـر إلــيك يا أعـظم رجل في

الحـياة أبـــي الحـــنون

جمانة مراكشي

مـــــقـــــــــدمــة

يشهد العالم اليوم عديد التغيرات والمستجدات التي فرضت على الدول إعادة النظر في مساراتها، حيث إن المخاطر والتحديات الجديدة اكبر من أن تتحملها دولة واحدة،ولذا كان التوجه الدولي نحو إنشاء نماذج تكاملية حتمية تمليها الضرورات والدواعي الجيو إستراتيجية الإقليمية والدولية،ومن هنا ظهرت العديد من التكتلات والاتحادات التكاملية على مستوى العالم مثل: الاتحاد الأوروبي ،رابطة جنوب شرق أسيا،مجلس التعاون الخليجي،الاتحاد الإفريقي،اتحاد المغرب العربي،هذا الأخير لطا لما كان حلما يراود الدول المغاربية منذ فترة النضالات وحركات التحرر في المنطقة المغاربية،تتقارب فيه الدول وتتعاون لتجسد صرحا مغاربيا وتكاملا متواصلا جغرافيا،سياسيا،اقتصاديا وقابلا للتفاعل إقليميا ودوليا،غير أن هذه المنظمة ومنذ تأسيسها واجهت العديد من التحديات التي ساهمت في عرقلة مسارها وتقلص فاعليتها رغم توفرها على اللبنات الأساسية لأي تجربة تكاملية ناجحة وقد برزت هذه التحديات أكثر بعدما شهده العالم العربي ومن ضمنه المنطقة المغاربية من تحولات سياسية وتغيرات اقتصادية وتحديات أمنية جديدة

أهميـــة الموضـــوع:

الأهمية العلمية:

• دعم البحث العلمي وإثراء المكتبة العلمية حيث ان هذه الدراسة ستشكل مرجعا للدراسات المقبلة في المواضيع ذات الصلة• دعم تخصص الدراسات المغاربية بمثل هذه الدراسة التي تتناول الموضوع من زاوية مختلفة .

الأهميـة العملية:

• وتكمن في أن الدراسة تعالج موضوعا ديناميكيا هاما،يتمثل في محاولة تفسير وتأثير وانعكاس التحديات الجديدة على مسار اتحاد المغرب العربي .

• موضوع التحديات الجديدة وانعكاسه على اتحاد المغرب العربي يمكن أن يؤدي إلى إعادة النظر في متغيرات بيئة التكامل المغاربية من حيث الدور الايجابي الذي يمكن أن تلعبه التحديات الجديدة في مقابل الدور السلبي الذي يلعبه التعامل الخاطئ معها.

أهـداف الـــدراســة:

• رصد واقع اتحاد المغرب العربي في ظل التحديات الجديدة.

• إبراز مختلف أشكال التحديات الجديدة وانعكاساتها.

• الوصول إلى النتائج والاتجاهات العامة حول طبيعة العلاقة بين التحديات الجديـدة واتحـاد المغرب العربي.

أسباب اختيار الموضوع:

الأســـباب الذاتـــية:

وتتمثل في رغبتي في التعمق أكثر في دراسة واقع المنطقة المغاربية من خلال منظمة اتحاد المغرب العربي كمنظمة إقليمية مغاربية و التعرف على انعكاسات التحديات الجديدة عليه خاصة بعد التطورات التي شهدتها الدول المغاربية.

الأسبـــاب الموضوعية:

- خصوصية اتحاد المغرب العربي كتجربة تكاملية مغاربية
- الدور الكبير الذي تشكله التحديات الجديدة على مسار اتحاد المغرب العربي .

الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسات السابقة ذات درجة عالية من الأهمية،فهي تزود الباحث بالمناهج والمعارف الضرورية وتساعده على اكتساب الجهد والوقت للوصول إلى نتائج موثوقة علميا، وموضوع الدراسة ليس جديدا في تناوله أو طرحه بل يعتبر موصولا بعدد كبير من الدراسات التي تناولته ومن جوانب مختلفة اذكر منها:

ـ صبيحة بخوش،اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية(1989-2007).الأردن: دارا لحامد للنشر والتوزيع،2011.

ـ بن خليف عبد الوهاب،اتحاد المغرب العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع.الطبعة الأولى، الجزائر:دار طليطلةللنشر،2010.

ـ جمال عبد الناصر مانعة،الإطار القانوني لاتحاد المغرب العربي.أطروحة دكتوراه في القانون،كلية الحقوق جامعة باجي مختار عنابة،1997.

ـ عبد الإله بالقزيز،"اتحاد المغرب العربي إلى أين؟".المستقبل العربي العدد 162.أوت 1992.

ـ عز الدين شكري،"المغرب العربي الكبير،آليات الوحدة والتجزئة"، مجلة السياسة الدولية.العدد93.جويلية1988

إشكالـــية البحـــث:

إن موضوع الدراسة يبحث في التحديات الجديدة وانعكاسها على اتحاد المغرب العربي، وعليه وعليه ستكون الإشكالية كالآتي:

ماهي انعـــكاســـات التحديـــات الجـــديـــدة على واقع اتحـــاد المغـرب العـربي؟

الأسـئلة الفرعيــة:

ماذا نعني باتحاد المغرب العربي؟وماهي نشأتــه؟ وأهدافــه؟ ماهــي التحديـــات الجديـــدة؟ كيــف انعكســت هذه التحديــات الجديــدة على اتحـاد المغرب العربـي؟

الـفـرضيـــــات:

• وجود التحديات الجديدة المشتركة إقليميا يمكن أن يؤسس لتقارب جديد بين دول اتحاد المغرب العربي
•التحديات الجديدة تساهم في زيادة الانغلاق الداخلي للفواعل الدولية للاتحاد المغاربي وبالتالي عدم تفعيله.

• زيادة وتنوع التحديات الأمنية و السياسية والاقتصادية في الدول المغاربية يؤدي لتكريس التبعية والخضوع للفواعل الدولية.

الإطار الزماني والمكاني:

سنتطرق في موضوع اتحاد المغرب العربي في ظل التحديات الجديدة إلى دراسة اتحاد المغرب العربي كمنظمةاقليمية متواجدة في المنطقة المغاربيةومحاولة إبراز التحديات الجديدة، أما زمنيا فسنركز على الفترة الممتدة من (1989-2017)غير أن مقتضيات الموضوع تستدعي العودة لفترات سابقة للإلمام بجميع جوانب الموضوع.

المـــقاربـــة المنـهجـيـة:

استنادا لطبيعة الموضوع محل الدراسة،فان الضرورة تقتضي استخدام عدة مناهج،حيث تم توظيف المنهج التاريخي لمتابعة نشأة وتطور مسار اتحاد المغرب العربي بالإضافة لمنهج دراسة الحالة الذي يهدف إلى الإحاطة بالوحدة محل الدراسةومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها،وإبراز الارتباطات والعلاقات السببيةاو الوظيفية بين أجزاء الضاهرةوبينها وبين بيئتها الخارجية

تـــقـسيـــم الدراســة:

انطلاقا من المنهجية المتبعة ،وبغرض الوصول للأهداف المرجوة من الدراسة تم تقسيم موضوع البحث إلى ثلاث فصول إضافة لفصل تمهيدي يتناول التأصيل ألمفاهيمي والنظري للدراسة،ويتضمن مبحث أول يتعلق بماهية الاتحاد ومبحث ثاني متعلق بالنظريات المفسرة للتكامل ثم الفصل الأول وتناولنا فيه ماهية اتحاد المغرب العربي من خلال أربعة مباحث هي مفهوم اتحاد المغرب العربي ثم نشأةوتطور اتحاد المغرب العربي ثم أهداف ومبادئ اتحاد المغرب العربي فأخيرا الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي.الفصل الثاني :والمعنون بالتحديات الجديدة قراءة في المضامين،يتضمن ثلاث مباحث هي:التحديات الأمنية الجديدة، التحديات الاقتصادية الجديدة وأيضا التحديات السياسية الجديدة. الفصل الثالث:وتم التطرق فيه إلى انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي من خلال ثلاث مباحث تشتمل على المستوى الأمني والمستوى الاقتصادي والمستوى السياسي إضافة لمبحث رابع يضم الأفاق المستقبلية لاتحاد المغرب العربي. ثم أخيرا نصل إلى خاتمة الموضوع

الفصل التمهيدي
التأصيل النظري
والمفاهيمي للدراسة

شهد القرن العشرين الكثير من التطورات التي استوجبت إعادة النظر في الأسس التي تحكم العلاقات الدولية حيث كان للأوضاع التي سادت فترة ما بين الحربين العالميتين تأثير كبير على التنظيم في العلاقات الدولية.

فتعاقب حربين عالميتين خلال ربع قرن وما ترتب عليها من دمار، إضافة إلى التطور الكبير الذي حدث في البيئة الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية بسبب اتساع نطاق النظام الاشتراكي خارج حدود الإتحاد السوفياتي واستكمال معظم المستعمرات السابقة استقلالها وانضمامها إلى باقي دول العالم الثالث في السعي إلى التنمية وما يتطلبه ذلك من فك الارتباط بالمركز الرأسمالي، كل هذا قوَى من الدعاوى التي تستهدف دعم قواعد السَلام، كما أن فشل نظام عصبة الأمم في حفظ الأمن و السلم الدوليين، وظهور أزمات سياسية واقتصادية خطيرة مثل الأزمة الاقتصادية الكبرى 1929، وظهور أنظمة سياسية توسعية وتسلطية دفع ببعض المنظرين في مجال العلاقات الدولية إلى محاولة البحث عن أسس ومرتكزات جديدة لإقامة نظام للسلم الدولي.إضافة إلى أنه مع تنامي الثورة التقنية وتزايد كثافة الاتصالات الاجتماعية و الثقافية و المادية وتعاظم أبعاد ظاهرة العولمة ظهرت اتجاهات عدة لمواجهة هذه التطورات كان من بينها: الاتجاه الذي ينادي بتجاوز التعاون على قضايا ذات أهمية مشتركة و التحوّل بالتجمع الذي يضم الأطراف المعنية إلى وضع أقرب ما يكون إلى الاندماج في كيان واحد تتعاظم فيه فرص هذا التحول بين الدول المتقاربة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا بل وحتى جغرافيا، وهذا التوجه هو ما يعرف "بالتكامل الاقتصادي" والذي ساد في العلاقات الدولية وغيَر من طبيعتها وتفاعلاتها كما وضع الدول خاصة النامية منها أمام خيارين اثنين يفرضهما الوضع الجديد الذي أصبح يميَز الاقتصاد العالمي وهما:

1. إما انتهاج سياسة الاعتماد على الذات و العزلة دون مراعاة التغيَرات الخارجية بحجة بناءاقتصاديات وطنية، بعيدا عن مشاركة رؤوس الأموال الخارجية وتوجيهات المؤسسة المالية الدولية وهو اختيار تبيَن فيما بعد محدوديته وعجزه عن تحقيق أهداف التنمية التي كانت تهدف إليها هاته الدول.
2. اعتماد سياسات اقتصادية انفتاحية يكون فيها للتجارة الأولوية ،مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع التنازعي للعلاقات الاقتصادية الدولية و الذي هو في غير صالح الدول النامية، مما يقلّل من دور هذه الأخيرة في توجيه هذه العلاقات ضمن متطلبات عملية التنمية الاقتصادية من الرفاه الاجتماعي ويقينا منها بعدم قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المرغوبة، بدأت الدول النامية في

التفكير و البحث عن ما يخفف من الآثار السلبية للتقسيم الدولي الراهن للعمل وتبني استراتجيات جديدة لمعالجة مشاكلها التنموية، تفوق المستوى الوطني المحدود الذي أثبت عجزه وقلة فاعليته، هذه الاستراتيجيات تساعد وتقوم على الاستفادة جماعيا من مختلف الموارد و الطاقات و الخبرات المتوفرة على مستوى منطقة معيَنة والتي تعجز الدول فرادى على الاستفادة منها بالشكل الصحيح وأيضا لتعزيز مكانتها الإقليمية والقدرة التفاوضية الدولية خاصة وأن ظاهرة التكتلات الاقتصادية أصبحت سمة بارزة في العلاقات الاقتصادية الدولية لا تخلو منها أي منطقة في العالم، بما في ذلك المنطقة العربية ومن خلالها منطقة المغرب العربي التي اتخذت من التكامل الإقليمي سبيلا لها منذ حصولها على الاستقلال و الحرية، وهي موضوع دراستنا التي ارتأينا أن نتعرض لها وفق الخطة الآتية، الفصل الأول: التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة وقسَم إلى:

المبحث الأول:ونتعرض فيه إلى ماهية الاتحاد من خلال مطلبين:الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم الاتحاد بصفة عامة ثم المطلب الثاني وجاء فيه الاتحاد وتمييزه عن المفاهيم المشابهة وهي التنسيق،التكامل، التعاون، التحالف أما المبحث الثاني،فقد تضمَن الأسس النظرية المفسرة للتكامل واشتمل على مطلبين هما:

المطلب الأول:وتم فيه اعتماد النظرية الوظيفة الأصلية ثم المطلب الثاني وتم فيه التعرض إلى النظرية الوظيفية الجديدة وفرضياتها على اعتبار أن تكامل المغرب العربي هو تكامل إقليمي جهوي.

المبحث الأول : ماهية الاتحاد:

لقد شهد تاريخ العلاقات الدولية ارتباط العديد من الدول بأنواع مختلفة من الاتحادات التي أنشئت بموجب اتفاقيات بين دولتين أو أكثر لتحقيق مصالح مشتركة، وتبادل المنافع بين الدول الأعضاء في العملية التكاملية.والاتحاد بالمعنى العام له تقارب وتداخل مع العديد من المفاهيم المشابهة مثل التكامل: Intégration –التحالف: Alliance– التنسيق:Coordination–الجهوية(الإقليمية):Réginal – التعاون: Coopération والتي تتشابك معه في العديد من الخصائص، الأهداف و السَياق العام لذلك ولفهم أكثر سنتناول هذا الطرح كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الاتحاد:

تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين و المفكرين يستخدمون كلمة "اتحاد" Union كمرادف لكلمة التكامل Intégration أو الاندماج مثل الاتحاد الأوروبي أو الاتحاد الإفريقي على الرغم من أن هذه الأخيرة هي مرحلة أكثر تقدما وعمقا وعلى هذا الأساس كثيرا ما يتلقى الدارس صعوبة عند محاولة ضبط المفاهيم و تحليل عناصرها وفصلها عن مفاهيم أخرى تتداخل معها.

أولا: الاتحاد في الطرح العام:

مصطلح إتحادUNION من الناحية اللغوية يعني الاجتماع لغاية موحَدة،ويبرز المفهوم أكثر من خلال:

*قاموس المرشد ALMORCHID الذي يُورد كلمة إتحاد على أنها لفظ مشتق من اتحَد، يتحَد، اتَحادا، و المصدر هو اتحَد أو وحَد ويعني: ما ينشأ بالاتحاد.[1]

*قاموس الملهم ALMOLHIM يــورد المفهوم بمعنى مماثل وهو التوافق.

*قاموس المنير فسَر كلمة الاتحاد كالتالي: اتحَد،تضافر،وحَدUNITE TO *[2]

*قاموس أكسفورد شرح الاتحاد على انه جمعية،اجتماع مجموعة من الدول ،معاهدة بين دول معا.

*معجم الوجيز فقد أورد كلمة الاتحاد بمعنى وفَق،وحَد UNITE و.وبمعنى امتزاج UNION[3]*معجم

1– المرشد للطلاب، قاموس مدرسي عربي ـــــــــ عربي. الجزائر: منشورات للمرشد الجزائرية،ص.

2-OXFORD LEARNERS POCKET DICTIONARY , (s.a.p),fourth édition,(s.a.p) ,p485

3 ـــــــ الوجيز، معجم مصوَر للطلاب عربي ـــــــــ انجليزي.الجزائر:دار البدر للنشر،2015،ص485

متقن الجيب فقد ميَز بين الاتحاد CONFEDERATION ,UNIFICATION وبين الاتحادي UNIONISTE. وعليه نلاحظ أن مفهوم مصطلح الاتحادUNION في القواميس والمعاجم اللغوية المختلفة يتجلى في المعاني التالية:

– توحيد وتجميع الأجزاء في كل واحد.

– عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى البعض الأخر لتكوين كل متكامل.

وهذه التعاريف في مجملها لا تبتعد كثيرا عن تعبير"جمع الأطراف في كلَ"، أي جمع العناصر و الوحدات من أجل خلق مجموعة متحَدة أو متكاملة.

ثانيا: الاتحاد في الطرح المتخصص:

*القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية يورد لفظ"إتحاد"UNIONبالاستناد إلى مصطلحات مشابهة مثل[1]:

إتحاد، جمعية، مشاركة، انضمام UNION

إتحاد ،اندماج ، تكتل UNION.CARTAL

*قاموس المصطلحات السياسية و العلاقات الدولية اورد مصطلح الإتحاد بمعنى الشيء المتحَد أو الموحَد United[2].

* قاموس المصطلحات السياسية و الفلسفية و الدولية يعرف " الإتحاد Union" على أنه:

ارتباط الدول بأنواع متعددة من الاتحادات التي أنشئت بموجب اتفاقيات بين دولتين أو أكثر، وحسب ما اتفق عليه ومدى الاندماج الذي يسمح به، ويفرق بين الاتحاد الشخصي الذي تخضع فيه الدول الداخلة في الاتحاد إلى حكم شخص واحد سواء كان ملكا أو إمبراطورا أو رئيس جمهورية والاتحاد الاستقلالي أو التعاهدي الذي تحتفظ فيه كل دولة باستقلالها الخارجي، وبقاء أنظمتها السياسية الداخلية دون تغيير، ويهدف هذا الاتحاد إلى تحقيق مصالح أو أغراض مشتركة وحيوية للدول الداخلة في الاتحاد كضمان أمنها وحماية سلامتها[3].

---

[1]– مجموعة من المؤلفين،القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية (انجليزي– فرنسي– عربي). بيروت: دار الكتب العلمية، 2004، ص 407.

[2]– عامر مصباح، قاموس مصطلحات العلوم السياسية و العلاقات الدولية (إنجليزي ـــــــــــ عربي) .الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

[3]–ناظم عبد الواحد الجاسور، قاموس المصطلحات السياسية و الفلسفية والدولية.(د.ب.ن)، دار النهضة العربية، ص ص 53–54.

*المعجم السَياسي:عرَف الاتَحاد الدولي على أنه « المنظمة أو الهيئة المتخصَصة التي أنشأت بموجب إتفاق بين عدد من الدول، لغرض تنسيق المصالح بما يكفل تحقيق المصالح الذاتية لكل من تلك الدول أو هي اتحاد عدة ولايات تحت لواء واحد، كالولايات المتحدة الأمريكية....» [1].

المطلب الثاني: الاتحاد وتمييزه عن المفاهيم المشابهة.

الفرع الأول: التكامل Intégration:

يعد مفهوم التكامل من أكثر المفاهيم جدلا في الأوساط الأكاديمية و العلمية،وذلك يرجع إلى تعدد المدارس الفكرية و التوجهات النظرية التي حاولت ضبط المفهوم في إطاره المفاهيمي والاصطلاحي الصحيح.

أولا: في المدرسة الغربية:

❖ **أرنست هاس (ERNST HASSE) *:** يعرف التكامل على أنه:

«عملية تحاول بمقتضاها مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولاءاتها وأهدافها ونشاطاتها السَياسية إلى مركز أو وحدة أوسع وأشمل،والتي تمتلك مؤسَساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية على الدولة القومية المعنية»[2]. وعليه فإن هاس يبيَن بأن التكامل هو العملية التي تكون فيها فعاليات السَياسة نحو الوحدات الوطنية المتمايزة مقتنعة بانتقال أو تحوَل تطلعاتها وآمالها وطموحاتها وولاءاتها وأنشطتها السياسية إلى مركز وحيد وجديد، و الهدف من ذلك هو تحقيق الدولة القومية و التحوَل السياسي البنيوي.

---

[1]– وضاح زيتون، المعجم السَياسي. الأردن: دار أسامة المشرق الثقافي، 2006، ص 06.

*ارنست هاس(1921ـــــ 1986):ولد في فيينا.النمسا،من اشهر منظَري الوظيفية الجديدة في نهاية الخمسينيات،اشهر مؤلفاته: the unitinge of europe1958وbeyond the nation state1964أي ما وراء الدولة القومية.

[2]– Jean, jacgues roche, theories des rolation internationales. 5eme ed. paris : montchretien. E.J.A, 2004, p 103 .

❖ **أميتاي أيتزيوني (AMITAi ETZIONI)** *:يعرف التكامل على أنه:« الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة يكون بمقدورها استعمال أدوات العنف والإكراه، وتكون بمثابة الجهاز المقرَر داخل المجتمع، كما تحدَد الهوية السياسية للشعب، وهو بذلك يرمي إلى تحقيق التوحيدالسَياسي الذي يلي التكامل»[1].وعليه فهو يوضَح نتائج التكامل، الذي يكون وجوده سابقا على التوحيد، والدورالذي يقوم به هو تعزيز الروابط بين القوى أو الوحدات التي تشكل مجتمعة المجتمع.

❖ **كـــارل دوتش (CARL DEUTCH)***:عرَف التكامل على أساس أنه:«إنجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية، وواسعة الانتشار بشكل كاف لضمان الاستمرار لوقت طويل اعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم»[2].

فهو يرى بأن التكامل لا يكون ناجحا إلا إذا تم على مستويين ،الرسمي الممثل في السلطة السياسية الحاكمة والقاعدي والذي تمثله الجماهير ،الرأي العام و المشاركة السياسية. والتكامل يكمن في تكوين مجتمع آمن يصنع وحدات متكاملة وتختفي فيه احتمالات الصراع بسبب عامل الاتصال و المبادلات بين الجماعة والحل السلمي للمشاكل.

❖ **جون بندر(JOHN PINDER)***: يرى بأن«التكامل الاقتصادي يشمل كل من إزالة التمييز بين الفاعلين الاقتصاديين المنتميين للدول الأعضاء، وصياغة وتطبيق سياسات منسَقة وموحدة بالقدرالذي يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والرفاهية الرئيسية»[3].

مما يعني ضرورة تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق توحيد السياسات الاقتصادية.

كما عُرف التكامل أيضا على أنه:

---

*اميتاي انزيوني:عالم اجتماع إسرائيلي ـــــــ أمريكي،ولد في1929في كولونيا ـــ ألمانيا.من اشهر منظَري الوظيفية الجديدة اعتمد في تحليله للتكامل على دور النخب السياسية والاتصالات .

[1]– عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية. الجزائر:دار الخلدونية، 2007، ص 248.

*كارل دوتش(1952ـــــــ 1912):اجتماعي وباحث سياسي رائد،ولد في براغ من الأوائل الذين ساهموا في تطوير التكامل الجهوي،تركزت دراساته على السلم والحرب، القومية، التعاون والاتصال ، كتاب الجماعات السياسية ومنطقة شمال الأطلسي من اشهر مؤلفاته: نظرية الاتصالات الاجتماعية

[2]- Dario battistella,theories desrolation international. paris : presses dexiences politiques, 2003.p 339.

[3]– عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة.الإسكندرية:الدار الجامعية،2001،ص287.

« عملية إقليمية تقوم بها الدول عن طريق دفع اعتمادها المتبادل في ميادين عدة اقتصادية واجتماعية مع انخراطها ضمن ميكانيزمات سياسية تؤطرها بشكل جماعي وتمكنها من تدعيم علاقاتها المتبادلة في المجالات المحددة»[1]

ثانيا: في المدرسة العربية:

*عبد الغني عماد يعرف التكامل على أنه: «جمع ما ليس موحَدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي و الإداري بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص ومميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية»[2].

وعليه فهو يوضَح أهمية وصورة وجود عناصر مشتركة للدول التي تزيد التكامل فيما بينها.

*إسماعيل صبري مقلد: يرى بأن التكامل هو:

«عملية ينتج عنها بروز كيان فوق قومي(SUPRANATIONAL ENTITY)،تنتقل إليه مسؤولية أداء الاختصاصات الوظيفية التي كانت تتحملها الحكومة الوطنية»[3].

ثالثا: تعريف اجرائي:

التكامل هو عبارة عن التقاء إرادة دولتين أو أكثر لتشكيل كيان جديد قادر على تنظيم وضبط علاقات دوله الأعضاء البينية و الخارجية، بما يضمن تحقيق أهداف ومكاسب تعجز عن تحقيقها منفردة.

الفرع الثالث: التحالف Alliance.

هو عبارة عن « اتفاق بين دولتين أو أكثر لمواجهة خطر أو أخطار مشتركة أو لتحقيق أغراض معيَنة، فالتحالف من الناحية النظرية يمكن أن يكون سياسياو اقتصاديا أو عسكريا،موجَه ضد وحدة أو وحدات معينة أوضد من يقوم بعمل بشكل خطر على دول التحالف، وقد يكون للوحدات المتحالفة أهداف ومصالح موحدة أو مختلفة لكن غير متناقضة»[4]أوهو ذلك التحالف «الذي لا يهدف إلى تحقيق

---

[1] –pierre de senarclens, youhanariffin, la politique international: théories et enjeux comtemporains, 5eme edition : Armoncolin, paris, 2006 , P 165.

[2]– عبد الغني عماد،" التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة، "أسباب التعثر وشروط الإنطلاقة".المستقبل العربي،بيروت، العدد250،ديسمبر1999،ص65.

[3]– زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة .ليبيا: دار الرواد،2002،ص244.

[4]– حسين بوقارة، التكامل في العلاقات الدولية.الجزائر:مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية،2008،ص12.

بناء مؤسساتي تكون له قدرة على اتخاذ القرارات في كافة المجالات مما يؤدي إلى تحويل الولاء إلى هذه المؤسسات الجديدة» ، فهو يوضح مجالات التحالف و أهدافه.

وعليه فالتحالف يعبَر عن حالة التقاء وتوافق إرادة دولتين أكثر لتحقيق مصالح أو دفع مضار مشتركة للوحدات المتحالفة.

الفرع الثالث: التعاون (Coopération).

يعرفه الباحثان: لايت وقروم" LIGHT AND GROOM" على أنه : «محاولة لتكييف السياسات بطريقة لا تؤدي إلى تأثير بنيوي مباشر، الهدف منه هو القيام باتفاقيات في مجالات محدودة من أجل الوصول إلى غايات محددة من توقيع أو رغبة في توسيع أو انتشار نشاط ما»[1].

أما معجم (Le petit Robert):فإنه يورد مرادفات قريبة من هذا المعنى كالاتفاق، المساعدة، الدعم، المساهمة.

أما المعجم السياسي فيعرف التعاون على أنه: « تضافر الجهود بين الأفراد أو الفئات لنيل غاية مشتركة غير ممكن بلوغها للفرد الواحد أو الفئة الواحدة لوحدها، لذلك نجد أن تطبيق هذا المصطلح يؤخذ عادة على عاتق الحزب أو الأحزاب المنظوية تحت لواء واحد»[2].

*بيلا بالاسا:التعاون هو عملية تتم بين دولتين أو أكثر في مجال اقتصادي معين بهدف تحقيق منفعة مشتركة لفترة زمنية محددة على أساس المعاملة بالمثل،وتتميز بمحافظة الوحدات الاقتصادية المعنية على خصائصها المتميزة[3].

وبالتالي نستنتج أن التعاون هو تقريب للسياسيات في مجال أو مجالات معينة لبلوغ أهداف محددة، وليست بالضرورة مشتركة دون تعدية إلى ميادين أخرى كالتعاون الاقتصادي ،العسكري، السياسي ...إلخ.

1ـــــ نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل سلسلة **أطروحات الدكتوراه** ،الطبعةالثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002، ص 26.

2- وضاح زيتون، مرجع سابق.ص 24.

3- بيـــلا بالاسا: نظرية التكامل الاقتصادي.،تر: راشد البراوي، بيروت: دار النهضة العربية، 1964،ص 10.

الفرع الرابع: الجهوية (REGIONAL)

هي عبارة عن مصطلح ومفهوم يرتبط برقعة جغرافية محددة، تلعب دورا مهما في تكوين الدول وبروز الروح والإحساس الوطني، ويمكن أن تبرز الجهوية داخل الأجهزة الموجودة حاليا سواء كانت دولية أو جهوية مثل منظمة الأمم المتحدة، منظمة الإتحاد الإفريقي[1].

-كما تعرف الجهوية أيضا على أنها :« حل وسط أو منتصف الطريق بين الحكومة العالمية و الدول الوطنية المستقلة، وهي عبارة عن وسيلة بمقتضاها يمكن للدول التي لها مصالح مشتركة ذات طابع جهوي أن تعمل مجتمعة للوصول إلى هدف معين،وهي عبارة عن شكل من أشكال مراقبة القوى الجهوية تستعملها أحيانا القوى العظمى لفرض هيمنتها»[2].

إذن فالجهوية هي فلسفة قائمة على حل مشاكل محددة جغرافيا يكون لها تأثير على تصرفات الدول وسلوكاتها.

الفرع الخامس: التنسيق(COORDINATION)

يعرف التنسيق على أنه:

« محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول،عن طريق عملية اتصالات و مشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أوجهوي،وهذالوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول والتي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة».

وعليه فالتنسيق يؤدي إلى وضع برامج مشتركة بغرض تحقيق مصالح مشتركة للوحدات المعنية.

1- حسين بوقارة، مرجع سابق ، ص 13.

2- نفس المرجع، ص 13.

المبحث الثاني : الأطر النظرية المفسرة للتكامل:

يعتبر الاهتمام المتزايد بالمنظمات و التكتلات على المستويين الدولي والإقليمي ظاهرة تستلزم اللجوء إلى نظرية التكامل أو الاندماج لتفسيرها وتحليلها خاصة وأنها تتعزز في كافة أنحاء العالم، بفعل تعاظم منطق العولمة.

ومن خلال دراسة التجارب التكاملية العالمية يتضح بأنها كانت تعَبر إما عن منطق وظيفي يرتبط بتحقيق حاجيات أساسية يمكن تأمينها من خلال تكثيف التبادل والاتصال بين الشعوب، وإما عن إرادة سياسة من أجل ضمان الأمن و التعاون بين الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد سنتناول بالدراسة النظريتين الوظيفية الأصلية و الوظيفية الجديدة كأهم الأطر النظرية التحليلية لموضوع الدراسة.

المطلب الأول: النظرية الوظيفية الأصلية: (FUNCTIONALISM)

لقد كان للظروف التي سادت بين الحربين العالميتين تأثير كبير على التنظيم في العلاقات الدولية، الأمر الذي دفع ببعض المنظرين في هذا المجال إلى محاولة البحث عن أسس ومرتكزات جديدة لإقامة نظام للسلم الدولي وفي هذا الإطار ظهرت المدرسة الوظيفية بزعامة " دافيد ميتراني"* والتي تطرح فكرة التكامل الدولي[1]

من خلال إستراتيجية يمكن من خلالها تجاوز النزاعات الدولية وتحقيق السلم و الأمن الدوليين و بالتالي إعطاء مفهوم جديد لنظام دولي خال من الاضطرابات ،ويرى ميتراني بأن الحل يكون بإضعاف سلطة الدولة وسيادتها وتحويل الاهتمام لتعاون الشعوب[2].

وتركز الوظيفة الأصلية على أن الدولة كأهم وحدة تنظيمية في النظام الدولي، لم تعد قادرة على تلبية الحاجات الأساسية لرعاياها، وذلك لأنها متقوقعة على رقعة جغرافية محدودة، بينما حاجيات الرعايا تمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية لتلك الدول، وبالتالي تقع ما وراء إمكانيات وكفاءات السياسيين في

---

* دافيد ميتراني(1888- 1975)، باحث سياسي بريطاني" روماني الأصل من أبرز المفكرين في اتجاهات التكامل المعاصرة،برزت إسهاماته بشكل رئيسي اثناء سنوات الحرب العالمية الثانية من خلال مؤلــفه الشهير سنة 1943: عمل نظام السلم Aworking peacesystem

1- عبد الناصر جندلي،مرجع سابق.ص245.

2 -Reginald j harrison, Europeinquestion: theriesop regional international, London: George allen an unwinltd, 1974, p27.

تلك الدول، وتجاوز هذا العائق لن يكون حسب هذه النظرية إلا عن طريق تجاهل الحدود الجغرافية بين الدول.

-كما تؤكد الوظيفية الأصلية على أولوية الاقتصاد على السياسة بحيث يرى ميتراني أن القاعدة الاجتماعية والاقتصادية تمهَد نحو الاتفاق في الميادين السياسية، فعندما يتم تنظيم المجتمع الدولي على أساس وظيفي قائم على خلق شبكة من المنظمات الدولية التي تسعى فقط إلى تلبية احتياجات الأفراد الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات بينهم، سيؤدي ذلك إلى التخفيف من أسباب النزاعات والحروب بين الدول مما يمهَد الطريق نحو السلام العالمي.

فالوظيفيون التقليديون يؤكدون على أن العنف و الحروب لا ترجع بالضرورة إلى طبيعة الإنسان الأنانية، لكنها مرتبطة أساسا بالطريقة والظروف التي تتكون وتتطور فيها هذه الطبيعية الإنسانية، وعليه فالأوضاع والظروف الجديدة تؤدي إلى خلق بيئة جديدة يمكن أن تتطورفيها مؤشرات ومحددات التصرف السلمي،وعليه فالتعاون بين الدول في مجالات معينة يؤدي إلى التقليل والقضاء على عوامل الاختلاف ومن ثم إنهاء الحروب والنزاعات بينها[1]،ومن هنافإن ميتراني(Mitrany)ينصح بتركيز الاهتمام على السياسات الدنيا(Low Politics)التي من شأنها خلق اتفاق دولي بدل السياسات العليا(High politics)التي تؤدي حسبه إلى مزيد من الصراعات والحروب.فالوظيفية الأصلية إذن ترتكز على التعاون بدل الصراع وذلك بخلق شبكة كثيفة من المصالح والنشاطات والاهتمامات المشتركة عبرحدود الدول[2] من خلال مؤسسات تستبعد الخيار العسكري في العلاقات بين الدول وتمكن من إقامة وحدات متكاملة لإزالة المصاعب[3].

منهج الوظيفية: Approchefunctionnolle

اعتمدت الوظيفية الأصلية في طرحها لكيفية تحقيق التكامل الدولي ،على منهج وظيفي يقوم على الفرضيات الآتية:

1- حسين بوقارة،مرجع سابق. ص ص28،46.

2- عبد الناصر جندلي، مرجع سابق. ص 243.

3- عبد العزيز جراد، العلاقات الدولية. الجزائر:موفم للنشر،1992،ص 98.

-تحويل الاهتمام الدولي من القضايا السياسية إلى القضايا الفنية التي تنصب بالدرجة الأولى على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبشرية جمعاء،فالتركيزيجب أن يكون على الوظائف و النشاطات ذات الاهتمام الدولي العام[1].

2- خلق أو تكوين المنظمات الدولية الوظيفية التي توكل لها مهمة الإشراف على تلبية الحاجات الأساسية للأفرادمع الأخذ بعين الاعتبار،إسناد لكل منظمة نشاط أووظيفة محددة،بمعنى تكوين منظمات دولية وظيفية متخصصة لأن التخصص يزيد من فاعلية هذه المتطلبات للقيام بدورها العالمي.

كما جاء التأكيد على أن توكل مهمة تسيير هذه المتطلبات إلى الخبراء و المتخصصين في المجال الفني دون تقييدهم بأية روابط خاصة السياسية منها لأن ذلك من شأنه إفشال المهمة الموكلة اليهم[2].

3- اعتماد مبدأ التعميم أوالانتشار(Ramification) والذي يقضي بأن بدء التعاون الوظيفي الدولي في حقل معين يؤدي بالضرورة إلى خلق مجالات أخرى لهذا التعاون، إذ أن التعاون في هذا الحقل كان ناتجا عن الشعور بالحاجة لهذا التعاون،ولكن إقامة وتحقيق هذه الحاجة ستؤدي إلى خلق حاجات جديدة، وبالتالي الدفع نحو التعاون في مجالات اخرى،وهنا يعتقد أن مثل هذه النشاطات لاسيما عند انتشارها ستساهم في توجيه النشاطات الدولية وتدعم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي[3] .

وعليه فإن الوظيفية الأصلية وفقا لهذا الطرح وعلى حد تصور ميتراني Mitrany تخلق إمكانية إقامة مجتمع خالي من الحروب و النزاعات بالتعاون الاقتصادي الدولي.

4- يقترح ميتراني Mitrany البناء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية والاجتماعية عبر وطنية يقوم على الاعتماد المتبادل بين الوحدات السياسية وصناع قراراتها مع العمل على إقناع الجماهير بأهمية ولاءها لهذه المنظمات وما ترتب عنه من منافع ومكاسب حتى تكون على استعداد لتقبل التكامل الدولي.والتكيف معه وينجم عن ذلك تقليص دور الدولة وفقدان مفهوم السيادة لقيمته الفعلية لصالح المنظمات الوظيفية المتخصَصة.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بأن منهج الوظيفة يتميز بسمات هامة هي:

---

[1]- حسين بوقارة، مرجع سابق.ص48.

[2]- بوحامد علي،دورالتهديدات الأمنية في تطورالعملية التكاملية- دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي- رسالة ماجستير، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم علوم سياسية،تخصص: علاقات دولية إستراتيجية،2007- 2008،ص38.

[3]- جيمس دورتي،روبرت بالستغراف،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. تر:وليد عبد الحي،بيروت:كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، 1985، ص ص270-271.

*المرحلية والتدرج.

*الحركة من أسفل إلى أعلى في العملية التكاملية .

*تنازل الدول عن جانب من سلطاتها تدريجيا لصالح المؤسسات المشتركة.

الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية الأصلية:

رغم أن الوظيفية الأصلية تعتبر مرجعا ومنهجا نظريا هاما في التكامل الدولي،كونها ركزت على إيجاد طرق بديلة عن الحروب والنزاعات من خلال إنشاء منظمات فوق وطنية فنية ذات أهمية كبيرة في تلبية الحاجات الأساسية للأفراد وتحقيق التعاون و السلم الدولي غير أنها وكغيرها من النظريات شابها العديد من النقائص التي نوضحها الآتي:الجدول(1)

نقد النظرية الوظيفية الأصلية			
01	02	03	04
المثالية المطلقة في تقسيم القضايا إلى "سياسة عليا –سياسة دنيا" حيث أنه لايمكن لهذا التقسيم أن يعمم فهو يخضع لرؤية كل سلطة سياسية و مدى تثمينها للقضايا التي تواجهها .	ركزت النظرية على الجانب الاقتصادي و الاجتماعي فقط في تفسيرها لأسباب الحرب والنزاع و أهملت الجوانب الأخرى التي قد تكون أكثر تعقيدا أو تداخلا.	النظرية لم تحدد الكيفية التي يبدأ بها التكامل لو لمتكن هناك إرادة سياسية فعلية للوحدات السياسية المعنية .	إن تحويل الولاء من الدولة القومية الى المنظمات الدولية المتخصصة أمر مستحيل كون النزعة القومية بعد الحرب العالمية الثانية سيطرت على العلاقات الدولية والدليل هوأن موظفي المنظمات الدولية يوظفون من قبل دولهم الوطنية، إذن فهم يمثلونها داخل هذه المنظمات أكثر من سعيهم لخدمة مصلحة دولية مشتركة.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات الواردة في:

- عبد الناصر جندلي، مرجع السابق،ص244.
- حسين بوقارة، مرجع سابق،ص56.

المطلب الثاني: النظرية الوظيفية الجديدة: NEW FUNCTIONALISM

تعد الوظيفة الجديدة امتدادا ورد فعل للوظيفة الأصلية في آن واحد، كون هذه الأخيرة تشكل المرجعية الفكرية للوظيفية الجديدة، وقد برزت على أنقاض الانتقادات الموجهة للوظيفية الأصلية محاولة استدراك مواطن الفشل فيها.

وقد ركزت الوظيفية الجديدة بشكل أساسي على إسهامات أرنست هاس(ERNEST HASS)،الذي رفض فكرة عزل القضاياالتقنية على السياسة كمافعل سابقه دافيد ميتراني(DAVID METRANY)[1] ،

إضافة إلى إسهامات أخرى من مفكرين أمثال:كارل دوتش(KARLE DEUTCH)جوزيف ناي، (J.NYE) وأميتاي أتزيوني(AMITAI ETZIONI) ليون ليندبيرغ(LION LINDBERG)،وغيرهم والتي فسَرت الظاهرة التكاملية خاصة على المستوى الأوروبي، إذ تشكل الوظيفية الجديدة لمؤسسها "أرنست هاس"الإطار النظري للمجموعة الأوروبية من خلال تركيزها على خلق مؤسسات مركزية إقليمية لخدمة التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء في المجموعة الأوربية.

- **مرتكزات الوظيفية الجديدة:**

أولا: مبدأ الإنتشـــار Spillover:

هو المبدأ الذي يقوم على فرضية أساسية مفادها أن المحاولات الأولى للتكامل تكون في الحقل الاقتصادي لتنشر فيه بعد لتشمل بقية الحقول الأخرى وأعاد" ليندبرغ" Lindberg* صياغة تعريف عملية الانتشار ليشير إلى أنها العملية التي يصبح الفعل فيها مرتبطا بهدف معيَن ويخلق وضعية يصبح فيها الهدف الأصلي مضمونا فقط عنداتخاذ مزيد من الأفعال التي بدورها تخلق مزيدا من الحالات التي تحتاج إلى مزيد من الأفعال وهكذا...[2]

وأهم ركيزة للوظيفية الجديدة هي أنه عندما نتمكن من وضع بعض القطاعات المتكاملة لدول مستقلة تحت المراقبة و الإشراف و التسيير المشترك، فإننا بذلك نكون قد وضعنا الأسس الرئيسية لعملية ومسار التكامل الذي يجلب اهتمام ومشاركة الأحزاب السياسية وجماعات المصالح داخل هذه الدول الوطنية المستقلة[3].

ثانيا:دور النخب وجماعات الضغط LE ROLE DE ELITES ET DES LOBLYISTES:

يؤكد الوظيفيون الجدد على دور النخب المؤثرة في المجتمع وجماعات الضغط في دفع عجلات العملية التكاملية،إذ أن ارتباط هذه النخب بالقطاع الحيوي محور العملية التكاملية يجعلها تدافع عن

1-PAUL VIOTT.R,MARK KAUPPI.V,INTERNATIONA ROLATION THEORY :REALISM,POLURALISM GLOBALISM AND BEYOUD.3RD ED.LONDON:ALLYNA BARCON,1999,P213

* ليندبرغ: هوعالم سياسي أمريكي من مواليد1932،من أشهرمؤلفاته: التكامل الإقليمي،التكامل السياسي،الوظيفية الجديدة.

2- عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 114.

3- حسين بوقارة، مرجع سابق. ص 60.

مصالحها فيه من خلال الضغوط التي تمارسها على حكوماتها بشكل يسمح بدوام العملية الاندماجية ونجاحها.

ثالثا: التكامل الإقليمي REGIONAL INTEGRATION:

تركز الوظيفية الجديدة على التكامل الجهوي بدل التكامل الدولي لأن الوظيفيون الجدد يعتقدون بأن محاولة الجمع بين مجموعة كبيرة من الدول المختلفة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي و السياسي هوضرب من المثالية والخيال،ولهذا وجب التركيز على التكامل الجهوي الذي يبدأ في مناطق جغرافية معينة،تتوفر فيهابعض الشروط الأولية لعملية التكامل و الاندماج، بل إن " أرنست هاس" ذهب إلى أكثر من ذلك، حيث تنبأ بأن النظام الاقتصادي الإقليمي سيصل إلى أقصى درجاته في التنظيم الدولي[1].

رابعا: وجود المؤسسات والمنظمات الإقليمية: LAPRESENCE DINSTITUTION ETRGANISATION REGIONALES

إذا كانت الإرادة السياسية ضرورية للانطلاق فإنها لا تكفي لوحدها بل يجب توفر المؤسسات و المنظمات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية القادرة على تنفيذ البرامج و السياسات المتقاربة وبالتالي تنشيط التبادلات بين مختلف الأطراف و العمل على التصدي إلى كل ما من شأنه إعاقة العملية[2].

1- خلفية مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية، تجارب وتحديات، رسالة ماجستير،جامعة باتنة 2005- 2006،ص 10.

2- صبيحة بخوش،إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي،والمعوقات السياسية، أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر،نوفمبر2007،ص9.

أفكار أهم منظري الوظيفـــية الجديدة:

❖ **ارنست هاس وتكامل القطاعات:**

يعتبر أرنست هاس أبرز منظري الوظيفية الجديدة، تأثَر كثيرا بالتجربة التكاملية في إطار السوق الأوروبية المشتركة، ومنهج هاس تركَز على أسس ثلاث هي:

1- مبدأ التعميم أو الانتشار ويعني أن التكامل في قطاع ما يؤدي إلى التكامل في بقية القطاعات الأخرى.

2- التدرج في الانتقال من المسائل الفنية التقنية للمسائل السياسية.

3- عنصر الولاء للتنظيم الدولي إقليميا كان أو دوليا لإنشاء العملية التكاملية.

ويعتمد هاس في تحليله للتكامل على نظرية الجامعةGrouptheory وتعني موافقة ومساندة الجماعات الفاعلة في المجتمع التعددي الديمقراطي،وتلعب دوررئيسي في عملية التكامل مثل:الجماعات الصناعية،السياسية،العمالية وهي لا تحتاج بالضرورة لموافقة الأغلبية المطلقة في المجتمع.

- ينتقل هاس بعد هذا إلى المؤسسات التكاملية الرئيسية التي يجب أن ينتقل إليها مركز القرار في الجماعات الرئيسية ذات المصالح داخل منطقة التكامل وهذا الدعم يمكَن المؤسسات من وضع قوانين ومعايير وتسيير وإدارة موحدة داخل قطاع معين،لكن تدعيم ومساندة جماعات المصالح يرتكز أساساعلى حساب الفوائد التي يمكن أن يتحصل عليها هؤلاء من عملية التكامل فهذه الجماعات مستعدة لتحويل ولائها إلى هذه المؤسسات الجديدة في حالة ما إذا تبين أن مسار التكامل سيعود عليها بفوائد لا يمكن تحقيقها في إطار آخر وهنا يرى هاس أنه من المتوقع أن تلعب جماعات المصالح الاقتصادية الدور القيادي لهذه العملية نظرا لأن التكامل يسمح لهم بإيجاد أسواق جديدة،والحصول على موارد مالية جديد وتوسع في مجال الاستثمارات التي لا يمكن تحقيقها في إطار النشاط القطري الضيق[1].

مايعني أن من يحقق المصالح والمنافع من المنظمات فوق القومية في قطاع محدد،هم من يؤيدون التكامل في قطاعات أخرى ويقول هاس:« لكي يتم تحقيق تقدم فعلي في مجال التكامل،لابد من التوافق في الالتزام بين النخبة والقيادة الحكومية حول الأهداف والوسائل،أما إذا كانت العلاقة بين هذين المجالين غير مبلورة أو عندما تكون القيادات الحكومية تسعى لأهداف اقتصادية،في حين تدعو النخبة إلى اتخاذ

[1]- حسين بوقارة،مرجع سابق.ص ص66،67.

إجراءات سياسية جذرية فإن التكامل يصبح واقفا على أرضية مهتزة، بل إن الوضع قد يكون أكثر تعقيدا إذا كانت القيادات الحكومية مهتمة بقضايا سياسية في الوقت الذي تتطلع فيه النخبة إلى الجانب الاقتصادي»[1]،وعليه وجب إحداث التوازن بين الجانبين حتى يستمر التكامل ولا يتعرض للتراجع أو الإنتكاسة Spill –Back.

❖ **كارل دوتش ودور الاتصال في التكامل:**

يعتبر كارل دوتشKARLE DEUTCH من المساهمين في تطويرالتكامل الجهوي RIGIONAL (INTEGRATION).

وقد تجلت مساهمته بصفةخاصة في تطويره لنظرية الاتصالات الاجتماعية COMMUNICATION (SOCIAL)، وعليه فقد انطلق في تحليله للتكامل من عامل الاتصال الذي يعتقد بأنه العنصر الأساسي لتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية ويعبَر عن هذا بقوله: «إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشودا من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصالات ونظم النقل بينها وتنفصل عن بعضها بأراض قليلة السكان أوخالية إلى حد ما والشعوب تحقق وحدتها كلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيمابينها من أجلها،ولذلك فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقص فيها الكثافة السكانية و الاتصالات بشكل كبير، وحين يمكن أن نطلق اصطلاح بلد اودولة فإنه لابد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد»[2].

وبالتالي فدوتش يربط عنصر الاتصال بتاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية المعنية بالتكامل، فكلما تميزت هذه العلاقات بالود والتعاون كلما أدى ذلك إلى تفعيل قنوات الاتصال، فالعلاقات الودية تعمل على تمتين الروابط والأواصر بين الدول وتزيد من رغبة الأطراف نحو التكامل.

وبالإضافة إلى مساهمة كارل دوتش في تطوير نظرية الاتصالات الاجتماعية، ساهم بنظرية جديدة وهي "نظرية المبادلات" والتي رأى فيها أن وجود مبادلات متينة وسريعة وقابلة للتطور بين هذه المجموعة من الدول، يشكَل ركيزة أساسية لأي عملية تكامل،كما يعتقد بإمكانية الاستدلال على درجة التكامل ووتيرته من خلال قياس حجم ومحتوى التبادلات بين الأطراف المتكاملة.فالتكامل عند دوتش هو تحقيق الشعور بالانتماء إلى الجماعة السياسية داخل رقعة جغرافية معينة وبواسطة مؤسسات

1- جيمس دورتي،روبرت بالستغراف،مرجع سابق،ص287.

2- نفس المرجع،ص275.

وتصرفات عملية كفيلة بضمان الاعتماد المتبادل و التحول الاجتماعي السلمي، فهذا الشعور بالانتماء الجماعي لهذه الجماعة السياسية الجديدة يعني اقتناع القادة والشعوب بالجماعة واعتقادهم بأن كل مشاكلهم يجب حلها عن طريق التحوّل السلمي داخل هذه الجماعة[1].

فهدف التكامل حسب كارل دوتش هو تكوين مجتمع سلمي يحوي الوحدات المتكاملة.

❖ **أميتاي أيتزيـــوني وفرضيـــات التوحيد السياسي:**

يؤكد إيتزيوني بأن الجماعة السياسية التي تمارس الرقابة الفعالة على استعمال وسائل العنف تكون متكاملة والاتحاد الناجح يكون بين الدول العصرية و المتقدمة، فالشرط الأساسي في عملية التكامل هو العصرنةويتفق مع سابقيه في أن المجتمعات التعددية الديمقراطية الغربية تشكل الأرضية المناسبة للتكامل، فقد انطلق في دراسته من أربع تجارب تكاملية هي:

1- فدرالية دول الكرايبب 1958- 1962 Federal caribbean .

2- جمعية الدول الاسكندنافية 1953-1964 Scandinavian sociely.

3- إتحاد الجمهورية العربية 1985- 1961 Unionsof arab repubtice .

4- السوق الأوروبية المشتركة 1958- 1962[2].

وقد استخلص من خلال دراسته بعض النتائج هي:

1- الاتحاديات التي تتوفر على عدد ضئيل من النخب هي المرشحة للنجاح أكثر من الاتحاديات التي تتوفر على عدد كبير من النخب.

2- افتقار إتحاد الجمهوريات العربية لنظام النخب System- élitic .

الاتصالات والمبادلات تلعب دور كبير في تدعيم مسار التكامل.

4- النخبة الخارجية تشجع وتدعم عملية التوحيد إذا تطابقت أهدافها مع أهداف النخبة المحلية أو الداخلية للدول التي تسعى للتوحيد.

وعليه نلاحظ أن النخبة هنا هي المحرك الرئيسي لعملية التكامل.

---

[1]- حسين بوقارة،مرجع سابق.ص ص63،64.

[2]- نفس المرجع،ص72.

الانتقادات الموجهة للوظيفة الجديدة:

على الرغم مما جاءت به الوظيفية الجديدة من إسهام وإضافة للوظيفة التقليدية ومحاولة سد لمواطن الخلل فيها،إلاأنهاوكغيرها من الإسهامات النظرية تعرضت للعديد من الانتقادات نوضحها كالتالي:الجدول(2)

نقــد النظرية الوظيفية الجديدة			
01	02	03	04
الوظيفية الجديدة لم تثبت دائما صحة الافتراض بتطور العملية التكاملية في اتجاه التصاعد عن طريق الانتشار (Spill-over)، وإنما يمكن أن تحدث انتكاسة إذ تفاقمت المشاكل في قطاع معين، مما قد يؤدي إلى بداية موجهة من الانحسار في العملية التكاملية (Spill- Back)	أهملت النظرية موضوع الصراع الذي يلعب دورا في التكامل أو الوحدة على الرغم من ان دارسي الصراع بحثوا دوره في التكامل عكس دراسي التكامل الذين أهملوه.	يعاب على الوظيفية الجديدة انطلاقها من مسلمة انتقال الولاء من الدولة القومية إلى المنظمات وهو ما لم يكشف عنه الواقع، فالمجموعة السياسية لم تستطع تكوين إيدولوجية انصهار إقليمي على قاعدة منفعية تستقطب بها الولاء، وتوظفه لمصلحة المنظمة.	ما يأخذ على الوظيفية الجديدة أيضا هو إهمالها لدور البيئة الدولية، فقد ركز الوظيفيون الجدد على الوظائف والعمليات أو بنى التجمع الإقليمي، فمواقف الأفراد والدول وكذلك أهدافهم الإقليمية. والاتفاقات التي يتوصلون إليها والعمليات التي يلزمون بها أنفسهم من عوامل مهمة في تفسير التكامل. إذ أن المناسبة كبيرة لتوسيع تحدي الأعضاء الفواعل المجبرون أو المخيرون من طرف البيئة الدولية، فهم وحدات عضوه في النظام الفرعي. الإقليمي للعلاقات الدولية الذي يؤثر ويتأثر بالنظام الدولي ككل.

المصدر:الجدول من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات الواردة في :

*حسن نافعة:"تجربةالتكامل والوحدة الأوروبيةهل هي قابلة للتطبيق في الواقع العربي"،المستقبل العربي، بيروت، العدد،135،1991،ص ص 23ـــــ 31

* جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف،مرجع سابق،ص303

*حسن نافعة،الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادةعربيا.بيروت:مركزدراسات الوحدة العربية،2004،ص320

*عامر مصباح،مرجع سابق.ص ص89،90

خلاصة الفصل التمهيدي:

من خلال العرض السابق يمكن لنا القول بان التكامل الاقتصادي هي الظاهرة التي ميَزت العلاقات الاقتصادية الدولية وعرفت توسعا وانتشار كبيرا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة المستجدات و التغيرات التي شهدها العالم في هذه الفترة، من أجل محاولة تحقيق أهداف اقتصادية – سياسية– وأمنية و إنمائية للوصول للغاية الكبرى للتكامل و هي التنمية الاقتصادية والأمن وهوماجعل دول العالم مجبرة على الاتجاه نحو التكامل وإنشاء التكتلات الاقتصادية.

الشيء الذي دفع بالعديد من منظري العالم الى الاهتمام بظاهرة التكامل الاقتصادي و التأسيس النظري والأكاديمي العلمي لها من خلال تقديم مناهج وأطر تفسَر وتحلل ظاهرة التكامل على المستوى الدولي والإقليمي.

ومن أهم وأبرز الاسهامات في هذا الإطار المدرسة الوظيفية الأصلية و المدرسة الوظيفية الجريدة واللَتين قدَمتا منهجا وظيفيا للتكامل من خلال تحقيق التكامل في مجالات السياسة الدنيا وصولا إلى مجالات السياسية العليا وضرورة الشروع في القطاعات الحيوية لاقتصاديات الدول المقبلة على التكامل وكذلك إدراج جماعات المصالح والنخب و الأحزاب السياسية في العملية التكاملية وقد ركزت الوظيفية الجديدة على أولوية التكامل الجهوي الإقليمي بدل التكامل الدولي الذي دعت إليه الوظيفية الأصلية.

الفصل الأول
ماهية اتحاد
المغرب العربي

تعتبر التحولات الجوهرية التي مسَت لب العلاقات الدولية عقب تفكك المعسكر الاشتراكي في1991 منطلقا جديدا في العالم، افرز أوضاعا سياسية واقتصادية وحضارية وثقافية بالغة الخطورة. وقد كان إدراك الدول في كثير من المناطق الجغرافية لهذه الحقيقة بمثابة الدافع الأساسي لتكوين تكتلات جهوية تؤمن لأعضائها وسائل وقدرات لمواجهة تحديات الوضع الدولي الجديد.فظهرت تكتلات عديدة مثل الاتحاد الأوروبي نتجمع الآسيان، النافتا...

غير أن ابرز تجارب التكامل الإقليـــــمي التي ظهرت في شمال إفريقيا هي "تجربة اتحاد المغرب العربي"، الذي يتجسد في شكل منظمة إقليمية مغاربية تضم خمس دول هي لتحقيق المصالح المشتركة الجزائر.المغرب.تونس.ليبيا.موريتانيا،ويهدف لتمتين أواصر الأخوة والتعاون بين دوله في إطار جماعي منظم، تدعمه قواسم مشتركة لا تكاد تتواجد في الكثير من التجمعات الإقليمية الأخرى مثل وحدة الدين. اللغة.العادات والتقاليد. التاريخ المشترك والمقومات الاقتصادية والإستراتيجية لكل دولة من دوله.

ضف إلى ذلك أن اتحاد المغرب العربي جاء كنتيجة للعديد من المحاولات الوحدوية في المغرب العربي والتي تمتد جذورها لفتـــــرة النضالات المشتركة ضد المستعمر وعليه فقد مثَل مبادرة جيدة للتكامل في المغرب العربي ،مؤسَسة على أهداف ومبادئ سامية تخدم وتحقق أمال وطموحات الشعوب المغاربية من خلال هياكل ومؤسَسات عديدة أنشئت لتترجم تصوُرات القادة المغاربة واتفاقـــــــاتهم في إطار اتحاد المغرب العربي إلى حقائق مراعية في ذلك التوزيع العادل على كافة أقطار المغرب العربي وسنتـــعرف إلى جلَ هذه المعطيات بصورة أعمق ضمن الخطة الآتية :

المبحث الأول: وتناولنا فيه مفهوم اتحاد المغرب العربي من خلال مطلبين، الأول أهمية منطقة المغرب العربي والمطلب الثاني مقومات التكامل المغاربي والمبحث الثاني: وتطرقنا فيه إلى نشأة وتطور اتحاد المغرب العربي من خلال مطلبين الأول يتعلق بالتجارب الوحدوية السابقة والثاني خصَص للإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي

المبحث الثالث: وتم فيه التعرض إلى أهداف ومبادئ اتحاد المغرب العربي من خلال مطلبين والمبحث الرابع خصص للهيـكل التنظـيمي لاتحاد المغرب العربي في مطلبين هما المؤسسات ذات الطابع العام و المؤسسات ذات الطابع التخصصي ثم أخيرا خلاصة الفصل

المبحث الأول : مفـــهوم إتحاد المغرب العربي

لقد شهد العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز العديد من التكتلات الإقليمية، التي شكلت فيما بعد السمة البارزة في العلاقات الدولية، نظرا لاتساع رقعة المصالح المشتركة وازدياد تداخل وترابط اقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض خاصة بعد الانفراج الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ، الأمر الذي جعل من الصعب على أي دولة مهما كانت مواردها الطبيعية والبشرية أن تدير سياساتها الاقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الأخرى، فضلا عن عوامل أخرى سياسية وأمنية، بغية تأمين تسويق منتجاتها وتبادلاتها التجارية، مما يحتَم عليها الانضمام إلى تكتلات اقتصادية وسياسية إقليمية لتحقيق هذه المصالح.

ومن هذا المنطلق برز اتحاد المغرب العربي كمنظمة إقليمية مغاربية، حاولت توحيد اقتصاديات دول المنطقة المغاربية وتبني التكامل فيما بينها عن طريق رؤية مشتركة للمستقبل و النابعة من المصير المشترك. وأيضا كرد فعل للإرادة السياسية لصناع القرار في هذه الدول في فترات معينة واستجابة لآمال وطموحات الشعوب المغاربية في الوحدة والتكامل.

المـــطلب الأول: أهمية منطقة المغرب الـــعربي:

تكتسي منطقة المغرب العربي أهمية بارزة على المستوى الإقليمي والدولي لما لها من اللَبنات الضرورية لنجاح أي تجربة تكاملية في العالم، لذا ارتأينا تقديم بعض المعطيات الجغرافية والتاريخية لمنطقة المغرب العربي باعتبارها ضرورية لتوضيح أهمية التكامل المغاربي.

أولا: ضبط مصطلح المغرب العربي: Régler la duréedu maghreb arab:

يقصد بمصطلح"المغرب العربي" الرقعة من الأرض الواقعة في الشمال الغربي للقارة الإفريقية وتتضمن حاليا الكيانات المستخدمة التي تنحصر في نطاقها، والمتمثلة في ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب،موريتانيا،والساقية الحمراء ووادي الذهب،وقدستخدم الكتاب العرب كلمة " المغرب العربي" لأنها واقعة في اتجاه غروب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة في الشروق الشمس، والتي تسمى تبعا لذلك بالمشرق[1].

1- سعد زغلول عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي: من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال.الإسكندرية: منشأةالمعارف،1993،ص61.

وهناك من يرى بأن مصطلح "المغرب العربي" جاءت من التسمية العربية " جزيرة المغرب" وهي تسمية أطلقها الجغرافيون على هذه المنطقة التي تمتد من ليبيا إلى المغرب الأقصى[1].

كما أن تسمية" المغرب العربي" تمثل المنطقة الغربية من العالم العربي والإسلامي، حيث تضم أجزاء من البحر المتوسط و الصحراء و المحيط الأطلسي، وبالتالي تكون مقابلة للمشرق العربي، فهي امتداد طبيعي للأمة العربية في إفريقيا"[2].

أما موسوعة المغرب العربي فتورد أن لفظ "بلاد المغرب"هو مصطلح يطلق على كل البلاد الإسلامية الممتدة من حدود مصر العربية حتى الساحل المحيط الأطلسي وتضيف أن اسم المغرب يتناول كل الأقاليم العربية من الشمال الإفريقي،كماذكرت الموسوعة أن لفظ"المغرب"في مدلوله التاريخي منذالقرن التاسع الميلادي كان يتناول حسب ما روته مصادر المؤرخين و الجغرافيين القدامى كل الأقاليم الواقعة بين مصر من الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب[3].

غير أننا نلاحظ من خلال هذه التعريفات اختلاف وصعوبة ضبط مصطلح " المغرب العربي" نظرا لاختلاف مفهومه عبرالفترات الزمنية المختلفة من التاريخ العربي الإسلامي ونظرالاختلاف أسس تعريفه من أسس طبيعية،جغرافية،عرقية،سلالية،جنسية،غيرأن هذالا يمنع أن نوردمفهومها إجرائيا يفيد بأن المغرب العربي أو المنطقة المغاربية هي المنطقة التي تشمل خمسة دول ذات حدود سياسية مختلفة هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا.

ثانيا: الموقع و المساحة: Situation

تقع منطقة المغرب العربي في شمال القارة الإفريقية، وتطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحدها شمالا بساحل طوله 4837 كلم،وعلى المحيط الأطلسي غربا بساحل طوله3146كلم،ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب الساحل الصحراوي(4)،والمغرب العربي يمتد من الغرب إلى الشرق على 42°طولا،أي بين خطي طول 17°غربا(الساحل الأطلسي الموريتاني)و25° شرق الحدود

---

1 –Paul balta, legrand maghreb, des in dépendances a l'un 2000. Alger : la phomic, 1990 p 13.

2 –André charles julien, l'afigue nord enmarch.paris, gallimard, 1975،p 23.

3– عبد الفتاح مقلد الغنيمي،موسوعة المغرب العربي.القاهرة: مكتبة مدبولي،1994،ص ص15،16.

4– هاني غنية،مسار التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة،رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،تخصص دراسات مغاربية،جامعة محمد خيضر بسكرة ،2012–2013 ،ص67.

الليبية المغربية ومن الجنوب إلى الشمال على 19° عرضا أي بين خطي العرض 15° شمالا لحدود الجزائر الصحراوية مع مالي، و 37° شمال مدينة بنزرت[1].

وعليه فإن منطقة المغرب العربي تضم الدول المغاربة الآتية: الجدول(3)

الجـــزائـــــر:وتقع المنطقة الوسطى من شمال إفريقيا،تطل على البحرالأبيض المتوسط شمالا بساحل بطول 1200 كلم. يحدها النيجرومالي وموريتانيا جنوبا،تونس وليبيا شرقا والمغرب غربا.	**ليبـــــيا**: تقع في وسط شمالي إفريقيا بين المشرق و المغرب العربيين،يحدها من الشرق مصروالسودان ومن الغرب تونس والجزائر ومن الشمال البحر الأبيض المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله1800كلم ومن الجنوب يحدها النيجر والتشاد.
تونـــس: تقع في الجزء الشمالي الشرقي من المغرب العربي يحدها من الشمال و الشرق البحر المتوسط الذي تطل عليه بساحل طوله 1300كلم، يحدها من الجنوب و الشرق ليبيا ومن الغرب الجزائر.	**موريتـــانيا**: تقع في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا، يحدها شمالا الجزائر وجنوبا نهر السنغال وشرقا مالي وغربا الصحراء الغربية و المحيط الأطلسي الذي تطل عليه بساحل يصل طوله حوالي 700 كلم.
المـــــــغـــرب: تقع في الجزء الشمالي الغربي من إفريقيا، يحدها شملا البحر المتوسط بساحل طوله 537 كلم و الممتد على واجهة المحيط الأطلسي بطول يصل إلى حوالي 244 كلم، يحدها شرقا الجزائر وغربا المحيط الأطلسي وجنوبا الصحراء الغربية. المصدر:من اعداد الطالبة بناءا على المعطيات الوارد	

المصدر: من إعداد الطالبة: اعتمادا على المعطيات الواردة في جمال عبد الناصرمانع،اتحاد المغرب العربي:دراسة قانونية سياسية.عنابة:دار العلوم للنشر والتوزيع،2004،ص ص22،23.

مما سبق نلاحظ بأن موقع منطقة المغرب العربي يجعلها في مركز جغرافي استراتيجي هام، جعلها محط التنافس الدولي خاصة وأنها تحوي مساحة تصل إلى نحو5.380591 كلم[2]

[1]– مولوج فوزية، الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب جبهة التحرير الوطني– حزب الاستقلال المغربي– التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي)،رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر03 ،2011،2010،ص28.

وفيها دولتان مهمتان من حيث الموقع وعدد السكان وهما الجزائر و المغرب[1]، لأن كل منهما يعتبر لاعب إقليمي محوري في المنطقة المغاربية.

كما تضم حوالي 80 مليون نسمة من العرب، وتشمل المنطقة من حدود ليبيا مع مصر إلى نهر السنغال، فالمغرب العربي متسع جغرافيا ويعتبرجزء من حوض البحر المتوسط، كما أن إقليمه اليابس يعتبر جزء لا يتجزأ من القارة الإفريقية ويشكل كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة لا تتخللها حواجز أو فواصل طبيعية وهذه الطبيعة المنفردة على مستوى التواصل الحضاري جعلت منطقة المغرب العربي تحضى برصيد هائل من التراكم الثقافي والمعرفي[2]،فطبيعة المنطقة يسَرت سبل التواصل بين أقطارها وعززت عوامل التبادل عبر سلسلة من الممرات السهلة.

ثالثا: الأهمية الإستراتيجية لإتحاد المغرب العربي:

لإتحاد المغرب العربي أهمية كبيرة على المستوى الاستراتيجي لأنه يقع في القارة الإفريقية في أقرب نقطة فيهامن القارة الأوروبية وبذلك يكون نقطة اتصال مباشر بين القارتين[3]،وتوفره على مسار ومنافد حيوية في مجالات الاتصال والتجارة جعلته منذ عصور قديمة منطقة إستراتيجية حيوية[4].

كماأنه يستأثر بزهاء نحو42% من مساحة الوطن العربي ونحو ثلث إجمالي السكان 30% ومساحته تساوي ضعف مساحة الاتحاد الأوروبي وكذلك لديه (6.505 كلم) من السواحل البحرية التي تشرك فيها جميع الدول المغاربية وهذا الموقع في حد ذاته ثورة هائلة فيما لواستغلت في تقديم الخدمات الدولية المساندة من نقل بري وبحري،وإنشاء صناعة تستوعب الأيدي العالمة المدربة العربية و الإفريقية من جهة،وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة التي تستوردها من الاتحاد الأوروبي و أمريكا من جهة أخرى[5].

وعليه فإن له أهمية جيوإستراتيجية بالنسبة لدول المنطقة و الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تشكل دور المدر والجزر على المستويين الاقتصادي والسياسي لبلدان المنطقة، وذلك

1- توفيق مدني،إتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل.دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب،2006،ص ص 17،18.

2- ميلود عبد الله المهذبي، أحمدعبدالحكيم ذياب، "اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية في استراتيجيات العلاقات الدولية،آفاق عام 2000"، المستقبل العربي، بيروت، العدد183، ماي1994، ص55.

3- هاني غنية،مرجع سابق.ص68.

4- مولوج فوزية، مرجع سابق.ص29.

5- عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين، "المغرب العربي التفاعلات المحلية و الإقليمية والإسلامية"،مجلة البيان، مركز البحوث و الدراسات الرياض،2010، ص378.

لارتباطها بالأمن القومي والسلام في العالم، وانعكاساته على المنطقة وعلى المصالح الاقتصادية للدول العظمى[1].

وزيادة على ذلك فإن إتحاد المغرب العربي يجمع بين المساحة و السكان في عناصر قوته وهو يختص بنصف إجمالي الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة عربيا،وينعم بسدس الموارد المائية السطحية ونصف الموارد المائية الجوفية العربية،فهو نقطة لالتقاء مختلف التيارات البحرية والتجارية وغيرها ومنطقة للمبادلات التي تربط بين الشمال بالجنوب والشرق بالغرب وهوفي ذات الوقت عنصر طبيعي في تفاعله مع مختلف القضايا أو النزاعات الدولية ذات الوزن المؤثر في مصير السلم العالمي، وهو ما يؤكده الشكل(1):

المصدر: www.google.com

[1]– لعجال أمين لعجال، "معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك"،مجلة المفكر،جامعة بسكرة، الجزائر: العدد 05،مارس2010.ص20

المطلب الثاني: مقومات التكامل المغاربي:

لقد شكلت البيئة الدولية والمتغيرات الخارجية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة منعرجا حاسما في تاريخ العلاقات الدولية، حيث أنه وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة برزت الولايات المتحدة الامريكيةكقوة مهيمنة وقطب وحيد مسيطرعلى العالم،وعليه شهد النظام الدولي مرحلة جديدة اتسمت بالتطور الاقتصادي والتكنولوجي الكبير،مادفع بالعديد من دول العالم إلى تغيير سياساتها الداخلية والخارجية تماشيا مع الوضع الدولي الجديد فاتجهت صوب التكامل و التكتل في شكل تجمعات واتحادات من أجل حماية مصالحها ومحاولة الحد من الهيمنة الأمريكية.

ولعل المنطقة المغاربية من أحسن المناطق في العالم، التي تمتلك مقومات للتكامل تكاد تنعدم في العديد من التجمعات الأخرى مثل وحدة الدين، اللغة، التاريخ ... والتي تجعل منها فاعل إقليمي دولي له قوة ووزن مؤثر في العلاقات الدولية.

الفرع الاول: الرقعة الجغرافية.

تتكون منطقة المغرب العربي من رقعة جغرافية واحدة تقع في شمال القارة الإفريقية، تكتسب أهمية بالغة باعتبارها أحد مقومات الوحدة المغاربية، كونها تشكل وحدة جغرافية وإن تعددت وحداتها السياسية، مما يجعل قيام الاتحاد يضم الدول المنتمية لهذه الوحدة الجغرافية (تونس- الجزائر- المغرب- ليبيا- موريتانيا)،ضرورة للنهوض بالمصالح المشتركة الناتجة عن الجوارالجغرافي. فالوحدة الجغرافيةعامل من عوامل القوة في الوحدة المغاربية،ومن العوامل التي تدعم وتساعد على قيام الاتحاد المغاربي[1].

الفرع الثاني: وحدة التاريخ و الرغبة في المعيشة المشتركة.

إن الشعوب المغاربية ومنذ القدم تعيش معا تاريخا واحدا فقد مرت أقطارها بنفس المراحل التاريخية السياسية،الاجتماعية والثقافية والتي لها نفس المميزات فهي متشابهة إن لم تكن واحدة و الحملات الاستعمارية التي توالت على المنطقة المغاربية مثل التوسع الروماني ضد القرطاجيين،و الحركة الصليبية في القرن الخامس هجري والوجود العثماني ثم أخيرالتوسع الاستعماري الأوروبي المعاصر

[1]- جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق.ص 40.

طبقت فيها نفس السياسة الاقتصادية الاجتماعية، والثقافية فاكتسبت خلالها شعوب المنطقة المغاربية تقريبا نفس العادات و التقاليد[1].

وعليه فإن ما يحمله هذا التاريخ في ذاكرة الشعوب المغاربية من آمال وآلام وتاريخ طويل حافل بالتضحيات الجسام والنضال المشترك ضد الاستعمار هوما خلق لها هوية جماعية واحدة[2]، وهنا نلاحظ أن عامل التاريخ المشترك نقطة مهمة و ركيزة مساعدة على التكامل.

أما بالنسبة لعامل الرغبة في المعيشة المشتركة، فإنه متوفر لدى الدول المغاربية وشعوبها نتيجة اتحادهم في العديد من العوامل ما خلق لديهم الشعور المشترك و الرغبة في العيش معا.

الفرع الثالث: وحدة الدين و اللغة.

تعد اللغة أداة للتواصل ووسيلة للتفاهم بين أفراد الشعب، فإذ كانت لغة واحدة هي السائدة بين عامة الشعب في القطرالواحد فان التفاهم والانسجام يطبعان أفراد هذا القطر،وبإسقاط هذه الفرضية على أقطار المغرب العربي،نجد بأن اللغة العربية هي المعتمدة في كافة دساتير أقطار المغرب العربي كلغة وطنية رسمية، فهي بذلك تمثل مقوما حضاريا يسهَل عملية التكامل بين كافة شعوب المغرب العربي، فاللغة العربية تمثل أداة ووسيلة للتعبيرعن كل المظاهر الثقافية والفكرية لأفراد المنطقة وقد ذهب الفيلسوف الألماني "هاردلي" (Hardley)إلى القول بأن:« أن لغة الشعب تمثل في كل الأحوال روح الشعب نفسه،فلغة الآباء والأجداد مخزن لكل ما للشعب من ذخائر الفكر والثقافة والتاريخ والفلسفة والدين»

في حين يقول الفيلسوف الأماني" فيخته"«إن اللغة تؤثر في الشعب الذي يتحدث بها تأثيرا لاحدَ له، يمتد إلى تفكيره وإرادته وعواطفه وتصوراته وإلى أعماق أعماقه،وان تصرفاته تصبح مشروطة بهذا التأثير ومتكيفة به»[3] وهو ما يعني أن اللغة الواحدة التي تتحدث بها شعوب المنطقة المغاربية هي مكسب وعامل مدعم لمسيرة الاتحاد،إذ بها يتم الانسجام في التفكير، المشاعر والأهداف.

1- عبد الوهاب بن خليف، إتحاد المغرب العربي بين حسابات السَاسة وطموحات الشارع .الجزائر: منشورات دار طليطة، 2010، ص 53.

2- عز الدين شكري " المغرب العربي الكبير:"آليات لوحدة والتجزئة"،السياسة الدولية،القاهرة،العدد93، جويلية 1988، ص 146.

3- عبد الوهاب بن خليف، مرجع سابق.ص51.

الدين: تعتبر الوحدة الدينية عاملا أساسياوهاما لقيام الاتحاد ومنطقة المغرب العربي بوصفها الحالي هي من صنع الإسلام، للاعتناق الشعوب المغاربية الدين الإسلامي منذ أربعة عشر قرنا من الزمن،ثم إن هذه الشعوب مرتبطة ببعضها البعض،ومن خلال استقراءنا للدساتير المغاربية نجد بأنها قد أكدت ارتباط شعوب المنطقة بالدين الإسلامي،مما يشكل دعامة سياسية الإتحاد[1].

ومما سبق نلاحظ بأن اللغة العربية والدين الإسلامي بينهما ارتباط وثيق حيث أن دخول اللغة العربية إلى منطقة المغرب العربي وانتشارها كان بفضل الإسلام وهو ما يفسره القرآن الكريم بقوله عز وجل: " إنا أنزلناه قرآنا عربيا" وقوله أيضا " وكذلك أنزلناه حكما عربيا"، ما يؤكد أن اتحاد شعوب المنطقة المغاربية في اللغة و الدين يسهل من عملية التكامل فيما بينها.

الفرع الرابع: الثروات الطبيعية و الطاقوية.

يتميز إقليم اتحاد المغرب العربي بمؤهلات كبيرة ومتنوعة تعتبر من المقومات الإستراتيجية للتكامل في شتى المجالات حيث تتوفر لدى الدول الخمس المكونة للإتحاد المغاربي موارد طبيعية وطاقوية تتمثل في:

- **تنوع البيئة الطبيعية:** إذ تشمل الأراضي: أقاليم الغابات و المناطق شبه الرطبة و الأقاليم الجافة و الأقاليم الصحراوية، وبتنوع البيئة الزراعية تتنوع المحاصيل النباتية بين[2]:

– المحاصيل التي تعتمد على الأمطار، كالقمح، الشعير.

– المحاصيل التي تتحمل الجفاف وتعتمد على الري، وتستطيع مقاومة الجفاف بطريقة أو أخرى كالزيتون و التين وأشجار البلوط.

– المحاصيل التي تعتمدعلى الري سواء كان دائماكالحمضيات والكروم أورياسنويا كالخضروات والأزهار،وهذه المحاصيل تشمل مساحة صغيرة بالنسبة لمجموع المساحة المزروعة غير أنها تساهم بنصيب كبير في تجارة الصادرات وبالإضافة إلى تنوع المحاصيل الزراعية تتنوع كذلك الثورة الحيوانية السمكية[3].من خلال الواجهات البحرية والأنهار التي تتوفر في الدول المغاربية.

1– جمال عبد الناصر مانع، مرجع سابق. ص 36.

2– شيخ فتيحة، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة،رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية،جامعة الجزائر، 2006–2007،ص117.

3– شيخ فتيحة، نفس المرجع. ص 117.

كما تتميز المنطقة المغاربية بإمكانيات اقتصادية هائلة تتجلى أساسافي القطاع الطاقوي الذي تتصدره الجزائر وليبيا اللتان تتصدران النفط فضلا عن الغاز الطبيعي الجزائري الموجه إلى أوروبا من المغرب العربي،إضافة إلى القطاع المعدني المتنوع وهومايؤهل دول المغرب العربي لإقامة صناعة متكاملة ومتطورة وتبادل تجاري محكم بين دول المنطقة و العالم الخارجي .

والجدول(4) الآتي يوضح أهم الموارد الطبيعية الطاقوية للدول المغاربية.

المورد الطبيعي	نسبة الاحتياطي العالمي	مكان التمركز بقوة
البترول المغاربي	%8	الجزائر – ليبيا
الغاز الطبيعي	4 % 25%من الاحتياط العربي	الجزائر
الفوسفات	% 36	المغرب– تونس
الزيت	% 8	تونس – ليبيا
الرصاص	%4	الجزائر – تونس– المغرب
اليورانيوم	56 ألف طن	الجزائر
الحديد	% 1.16	موريتانيا – الجزائر

المصدر: الجدول من اعداد الطالبة استنادا إلى المعطيات الواردة في:

* صبيحة بخوش،إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل السياسي والمعوقات السياسية (1989،2007)،الأردن:دار الحامد للنشر،2011 ص ص91،92.

* بن عزوز محمد،الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي في ظل البدائل المتاحة(1990-2007).اطروحة دكتوراه.كليةالعلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير،قسم علوم اقتصادية،تخصص:تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر،2010،ص ص، 323،324.

هذا فضلا عن موارد أخرى، تزخر بها الدول المغاربية كالذهب،الفضة،النحاس وعلى الكثير من المواد الأولية التي تدخل في الصناعات الكيماوية كالبوتاس والأملاح المختلفة[1].

[1]– ميلاد مفتاح الحراثي،"الإندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الواحد و العشرون"،المستقبل العربي،بيروت: العدد 187،سبتمبر1994،ص49.

لمزيد من التفصيل أنظر: التقرير العربي الاقتصادي الموحد للعام 2010، ص ص356،357.

إضافة إلى ذلك إن الاقتصاديات المغاربية تعتمد على التنوع وعدم التخصص والذي شكل بدوره عاملا مهما في إمكانية توحيد هذه الاقتصاديات وتوجيهها لخدمة التكامل والاندماج الاقتصادي،وهو ما يترجمه الجدول(5) أدناه:

المعطـــيات الاقـــتصـادية للـدول المغاربـية				
ليـبيـا	المـرب	تونـس	الجزائـر	موريتـانـيا
تعتمد أساسا على النفط و مشتقاته كقاعدة رئيسية حيث أن صادراتهاتتألف من النفط والغازوالمشتقات النفطية، و يقدرالاحتياطي الخام بحوالي 40مليون برميل،أما الاحتياطي من الغاز فيقدر بـ80بليون متر مكعب، هذا إلى جانب توفير وحدات صناعية كبيرة مثل مجمع الحديد والصلب في مصراته ووحدات لتكريرالنفط و مشتقاته ووحدات لصناعة الإسمنت	يعتمد إقتصاد المغرب على المجالات الصناعية المتوسطية والتعدين و الزراعة واستغلال مناجم الفوسفات والسياحة مع الإشارة إلى أن قطاع التعدين له دور رئيسي في التنمية الاقتصادية في البلاد و الاجتماعية أيضا من خلال المساهمة في الناتج الداخلي الخام بنسبة 10.5% وحوالي 36%من قيمة الصادرات الوطنية.	يعتمد اقتصادها في جزء منه على النفط و الزراعة والسياحة وتتألف الصادرات من النفط ومشتقاته و المصنوعات النسيجية و الأسمدة الكيماوية. اماالزراعة فتعتبر قاعدة أساسية في الاقتصاد التونسي حيث تأتي في المرتبة الرابعة عالميامن حيث إنتاج الزيتون وفي المرتبة الثانية من حيث التصدير	اقتصادها مشابه للاقتصاد الليبي حيث يعتمد على النفط و مشتقاته والغاز و التعدين والزئبق و الفوسفات.	يعتمد اقتصادها على الصيد و الثورة البحرية والتعدين حيث تعد موريتانيا من أكثر دول العالم في الاحتياطي العالمي من الحديد،كما يوجد بهاالعديدمن المعادن الأخرى كالذهب والنحاس الجبس الفوسفات وأهم صادراتها خام الحديد و الصلب والثروة السمكية و الفوسفات والنحاس.

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بناء على المعطيات الواردة في:

* هاني غنية،مرجع سابق.ص ص76،77.

كما أن التوجيه الصناعي و الفلاحي و الخدماتي لهذه الدول، يعتبر متكاملا بالنظر إلى تنوعه ما بين الاعتماد على الصناعات التحويلية للمنتجات الأولية الباطنية والفلاحية والسمكية.

وهذا مايوضحه الشكل(2) التالي:

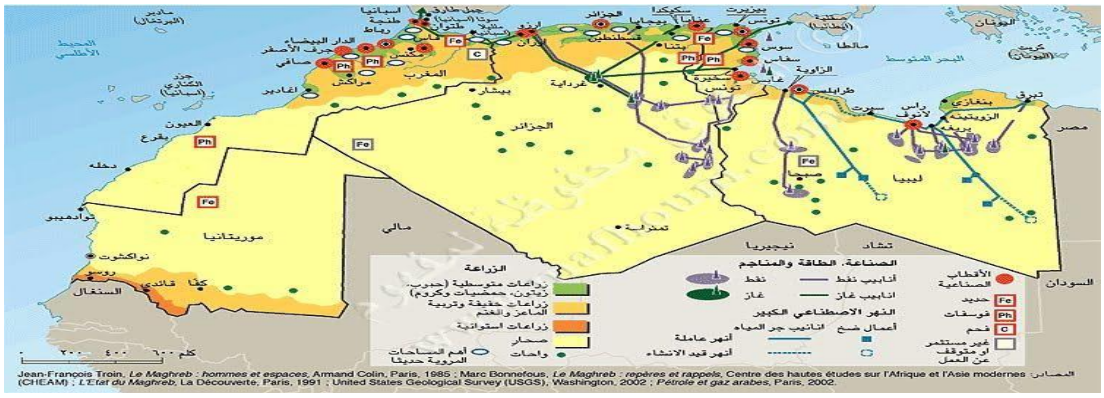

كذالك الصناعات الالكترونية والنسيج والتركيب الميكانيكي والأدوات الكهربائية و الكيميائية والاعتماد على الفلاحة والخدمات السياحية وغيرها من الأنشطة المتنوعة وهو ما يؤكد الاعتقاد بأن هناك في الصناعية والخدمات إحتمالات كبيرة لتكامل بين دول المغرب العربي يسبب الموارد الطبيعية الهائلة والكفاءات المهنية القادرة على استغلالها[1].

المبحث الثاني : نشأة وتطور إتحاد المغرب العربي

تعتبر وحدة المغرب العربي فكرة قديمة قدم المنطقة المغربية،فهي متجذرة في أعماق التاريخ المغاربي،وقد وجدت عدة محاولات للتوحد عبرالتاريخ*[2]،وبالخصوص فترة النضالات المشتركة ضد الاستعمار الأوروبي،الذي استهدف طمس معالم هوية الشعوب المغاربية،وهو ما جعل الحركات التحررية المغاربية توصف على أنها حركات تنوير فكري وحركات تحرير تزاوج بين المقاومة المسلحة والنضال السياسي،فهي تحوي هدفين هما:إثبات الهوية المغاربية العربية الاسلامية وهدف التحرر والاستقلال.

المطلب الأول : التجارب الوحدوية السابقة.

لقد سبق تأسيس إتحاد المغرب العربي عدة محاولات للعمل المغاربي المشترك،سواء كان في الفترة السابقة لإستقلال أقطاره حيث تظافرت الجهود المغاربية لتوحيد المعركة ضد المستعمر أو الفترة اللاحقة أين انتقلت الوحدة من مجرد فكرة إلى فعل جسده الإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي.

من هذا المنطلق ووفقا للمعطيات التاريخية،سنتعرض إلى نقطتين أساسيتين وهما:

التجارب الوحدوية التي تمَت قبيل الاستقلال،والمحاولات التي تلته بعد نيل التحرَر من المستعمر.

1- Paul Balta ,le grand maghreb,op,ciT, p258.

* – لمزيد من التفصيل أنظر:

جمال مانع:مرجع سابق.ص ص13،14.

أولا / الوحدة المغاربية قبل 1962 :

يرجع الكثير من المؤرخين والمختصين في الشؤون المغاربية،الجذور التاريخية للعمل الوحدوي المغاربي الى بداية القرن العشرين،إمتدادا لحركة النهضة التي ظهرت في المشرق العربي واستلهاما لتجارب الثورات المختلفة التي ظهرت في شتى أنحاء العالم،برزت حركات تحرر متجانسة الأهداف في المغرب العربي،بحيث نشأت في البداية حركةالشباب التونسي 1907،تم حركةالشباب الجزائري 1914،وأخيرا حركة الشباب المغربي 1919.[1]

فهي حركات وطنية تحررية اتخذت من التعاون،التضامن،التنسيق أسس لنضالها ضد المستعمر الأوروبي في المنطقة المغاربية.

ونظرا للتاريخ المشترك لأقطار هذه المنطقة،فإن بعث مشروع استقلال جمهورية شمال إفريقيا راودهذه الحركات منذ 1910.[2] رغم محدودية نشاط هذه الحركات ومطالبها،وقد انبعثت الفكرة من جديد في برامج العديد من الجمعيات،خاصة نجم شمال إفريقيا وجمعية طلبة شمال إفريقيا.

جمعية نجم شمال افريقيا 1923:

تذكر بعض المصادر التاريخية أن أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح هو الزعيم علي باشا حامبة*[3]الذي لم يبخل على المقاومين الجزائريين وإتصاله برجال الحركة في المغرب.[4] وقد ساهم في تأسيس جمعية نجم شمال إفريقيا سنة1923 كجمعية مهنية للدفاع عن كيان المغرب العربي.

فنجم شمال إفريقيا هو جمعية خاصة بالمسلمين الذين ينتمون إلى المغرب والجزائر وتونس تأسس في باريس طبقا للقوانين المصادقة عليها في الاجتماع العام المنعقد يوم الأحد20جوان1926وخلفيته

---

[1]– حسين بوقارة،إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي.الجزائر:دار هومة،2010،ص13.

[2]– عبد الوهاب بن خليف،مرجع سابق.ص12.

* – علي باشا حامبة(1875–1918):أحد ملهمي الحركة الوطنية التونسية في بداية القرن العشرين.ولد بتونس ودرس بالصادقية ثم بباريس،من مؤسّسي قدماء الصادقية،نفي إلى اسطنبول في 1912

لمزيد انظر:محمد بلقاسم،وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا1954–1975.دار البصائر الجديدة،الجزائر،2013،ص387.

[4]– جمال عبد الناصر مانع،مرجع سابق.ص15.

الإيديولوجية هي الإسلام واللَغةالعربية والحقوق المشتركة للمغاربة[1] وقد ترأسها مصالي الحاج أحد زعماء الحركة الوطنية الجزائريةوبذلك تكون الجمعية قد انتهجت العمل السياسي الوحدوي أيضا.تجلى ذلك من خلال عملها من اجل التحرير وبلورة فكرة المغرب العربي[2].

وقد هدفت الجمعية إلى توحيد النضال المغاربي،وتأكيد الهوية الإسلامية للمنطقة في ظل هيمنة شمولية إسلامية على جميع مستويات حياة شعوب المنطقة[3].

وتأكد هذا من خلال الدور الكبير لنجم شمال إفريقيا في التعريف بنشاطه ومبادئه في جل المناسبات والتظاهرات ويعتبر مؤتمر بروكسل المنعقد مابين10و15فبراير1927،من أكبر التظاهرات التي شارك فيها،إذ دافع فيه عن قضايا المغرب العربي وقدم مطالب تخص الأقطار الثلاثة،أهمها مطلب استقلال شمال إفريقيا،كما أكد على مواصلة النضال الموحد من أجل استقلال الشعب الشمال إفريقي[4] وهي المطالب التي يؤكدها نظامه الأساسي.

جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين1927:

هي التجمع الثانيالذي ساهم في بلورة فكرة الهوية الجغرافية والثقافية لمنطقة شمال إفريقيا[5].تأسست في باريس سنة1927،وقد قامت المنظمة بدور بالغ الأهمية في صفوف طلاب المغرب العربي في حملهم لفكرة توحيد المغرب العربي[6].حيث عملت على إقامة علاقات صداقة شخصية بين طلاب المغرب العربي،الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية،وتأكيد روابط المودة والتضامن بينهم.

وفي المؤتمر الخامس لطلبة شمال إفريقيا في تلمسان سنة 1935،اقترح البيان الصادر عنها توحيد أسلاك التعليم وتأليف كتاب تاريخ مشترك[7].وهذا يعني توحيد وتوجيه التعليم في المغرب العربي.

وعليه نلاحظ أن نشاط الجمعية برز من خلال التنظير ونشرالوعي وذلك بالأنشطة الإصلاحية والثقافية والاجتماعية إضافة إلى عمقها السياسي ذو الطابع النضالي الوحدوي المغاربي

---

[1]– عامر مصباح، تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات.القاهرة:دار الكتاب الحديثة،2009،ص168.

2 - Anderch.Julien,l'afrique du nord en marche, paris :Jullinard,1952,p23.

[3]– عامر مصباح،نفس المرجع.ص169.

[4]– صبيحة بخوش، مرجع سابق.ص120.

[5]– عامر مصباح، نفس المرجع ،ص177.

[6]– جمال عبد الناصر مانع،مرجع سابق.ص16.

[7]-Anderch julien , ibid., p24.

وبذلك أحيت وحدة المغرب العربي ومعالمها الحضارية العربية متفائلين بمستقبل زاهر يجمع الطلبة في وطن واحد هو المغرب العربي.[1]

جمعية الدفاع عن افريقيا الشمالية:

تأسست سنة 1944بالقاهرة،وهي عبارة عن هيئة عامة تهدف لوحدة الحركات الوطنية المغاربية والدفاع عن حقوق الشعب المغاربي واستقلال أقطاره،ترأسَها العلامة محمد لخضر حسين*[2].وقد كانت الجبهة غنية بالنشاطات النضالية الإقليمية والدولية لشرح أوضاع الدول المغاربية أثناء الاستعمار.

مايمكن استخلاصه مما سبق هو أن كل من هذه المنظمات ساهمت في سيرورة العمل المشترك والتنسيق لمواجهة الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا،من خلال نشر الوعي وإحياء الهوية المغاربية وتكوين العديد من الطلبة الذين أصبحوا فيما بعد قادة وزعماء لهم وزن في الحركات الوطنية كما عملت على خلق إرادة سياسية مغاربية وحدوية مقوَمها الرئيس هو وحدة المغرب العربي والتحرر من الاستعمار.

وإذا كان هذا هوحال النضال الوحدوي قبل الحرب العالمية الثانية،فإن الوضع بعد الحرب أخذ شكلا آخر تجسد من خلال إقامة هياكل أنيط بها العمل والنضال الوحدوي وهي:

---

[1]– محمد بالقاسم،"طلاب الوحدة(جمعية طلبة شمال إفريقيا)"،مجلة الرؤية،الجزائر،العدد03،1997،ص ص24،25.

* – محمد لخضرحسين(1873–1958) :من أعلام المغرب العربي، جزائري الأصل وتونسي المولد والنشأة.

لمزيد من التفاصيل أنظر محمد بالقاسمي،وحدة المغرب العربي فكرة وواقعا 1954–1975،مرجع سابق.ص59.

مكتب المغرب العربي1947:

حضيت أجهزة العمل المشترك والتنسيق في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية،وتأسيس جامعة الدول العربية1945،بمكانة خاصة من حيث فعاليتها النضالية وخصوبة تجربتها السياسية إلى حد النظر إليها كمرحلة متطورة من مسيرة نضال الحركات الوطنية .

حيث عقد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947[1]. برئاسة عبد الرحمن عزام،وحضره ثلاثة وعشرون شخصا يمثلون القوى الفاعلة والمناضلة على الساحة المغاربية،وصدرعن هذا المؤتمر بيان حدد موقف الحركة الوطنية في المغرب العربي،وكان من أهدافه الأساسية:

- تحرير أقطار المغرب العربي من الاستعمار.[2]
- التنسيق بين الحركات التحرر المغاربية.
- رفض الانضمام الى الاتحاد الفرنسي.[3]
- تدويل قضايا المغرب العربي في المحافل الدولية.

وقد انبثقت عن مؤتمرالمغرب العربي"مكاتب المغرب العربي"في كل من القاهرة،دمشق،ولندن،وأصبح مكتب القاهرة محط أنضارالمناظلين العرب والصحفيين الأجانب.[4]

لجنة تحرر المغرب العربي1948:

تعتبر صورة موسَعة لمكتب المغرب العربي،فقد ضمَت القوى السياسية المكونة للمكتب،إضافة لمعظم الأحزاب والشخصيات التي لم تشارك في المؤتمر،ترأسَها عبد الكريم الخطابي*[5]،وقد عملت على تحقيق الاهداف التالية:

- ضرورة العمل المشترك بين مختلف فصائل الحركة الوطنية.
- ضرورة رفض النظام الاستعماري.
- استقلال الأقطار المغاربية وعدم الفصل بينها.

---

[1]– عبد الاله بالقزيز، "اتحاد المغرب العربي إلى أين؟"،المستقبل العربي،بيروت،العدد162،أوت1992،ص50.

[2]– عبد الوهاب بن خليف،مرجع سابق.ص13.

[3]– جورج الراسي ،" وحدة المغرب العربي بين وحدة العرب"،مجلة الحوار،باريس،العدد12،1988،ص38.

[4]– نفس المرجع،ص38.

* – عبد الكريم الخطابي(1882–1963):من أبرز أعلام المغرب العربي ومؤسس لجنة المغرب العربي،ولد في الريف المغربي، قائد وبطل ثورة الريف عمل بالقضاء الشرعي.

وهو ما يؤكده عبد الكريم الخطابي بقوله:

«منذ أن مَن الله علينا بإطلاق سراحنا ونحن نواصل السعي لجمع كلمات الزعماء وتحقيق الإئتلاف بين الأحزاب الاستقلالية في كل من مراكش والجزائر وتونس،بقصد مواصلة الكفاح في جبهة واحدة لتخليص البلاد من رقبة الاستعمار.» [1]

وعليه نلاحظ بأن مكتب ولجنة المغرب العربي جاءتالدعم المغاربة في نضالهم ضد المستعمر،و قد حققتا نجاحات في عملهم النضالي والتوعوي والإعلامي في تعميق العمل المغاربي المشترك،مماساعد على تحوّل المنظور الوحدوي إلى طابع العمل العسكري في مطلع الخمسينيات.

وقد تكونت جيوش التحرير المغاربية بالتعاقب حيث تكوّن في الجزائرجيش التحرير الوطني 1954،وفي تونس جيش التحرير التونسي1955،وفي المغرب جيش التحريرالمغربي في نفس السنة[2] وفي24فيفري1956إنعقد اجتماع بين قادة الجيوش الثلاثة،تقرّرفيه بعث قيادة موحّدة لجيوش التحرير الثلاثةوالتنسيق بين جيش التحريرفي المغرب العربي وتوحيدهم،ورسمت لهم خطط موحّدة[3].

غير أن هذا الاتجاه الثوري لم يدم طويلا فسرعان ماأوجد له المستعمر الفرنسي مخرجا وهو إعطاء الاستقلال لتونس والمغرب تباعافي1956،والاستفراد بالجزائر،وبهذا فإن الوحدة المغاربية عن طريق الكفاح المسلح قد فشلت.

مؤتمر طنجة 1958 :

لقد شكل الفكر الوحدوي الذي ساير الكفاح الوطني أرضية صلبة لبلورة التجربة الوحدوية التي كان ميلادها الرسمي في مؤتمر طنجة المنعقد في الفترة الممتدة من27الى30أفريل1958،وذلك بمشاركة كل من الحزب الحرالدستورري التونسي،حزب الاستقلال المغربي وحزب جبهة التحريرالوطني الجزائري، وحضرت ليبيا هذا الاجتماع بصفة مراقب. [4]

وقد إنعقد مؤتمر طنجة لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

---

[1]– مولوج فوزية،مرجع سابق.ص41.

[2]– جمال عبد الناصر مانع،مرجع سابق.ص17.

[3]– محمد بالقاسم،مرجع سابق.ص195.

[4]– ديدى ولدالسالك،"إتحاد المغرب العربي،أسباب التعثر ومداخل التفعيل"،المستقبل العربي،العدد312،فيفري2005، ص52،69.

أولها الثارمن فرنسا بسبب تحويلها للطائرة المقلَة للوفد الجزائري المتوجه لحضور إجتماع تونس 1956،ومن ثمة إفشال المحاولة الوحدوية ثم قصفها بدعم من قوات حلف شمال الأطلس لساقيه سيدي يوسف في فيفري1958 وثانيها الاستجابة لمطالب الشعوب المغاربية في الوحدة والتضامن، و ثالثها رد الفعل تجاه معاهدةروما الخالصة بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة. [1]

وتضمَن جدول أعمال المؤتمر النقاط التالية:

- حرب تحرير الجزائر، القضاء على مخلفات الهيمنة الاستعمارية في بلدان المغرب العربي.
- وحدة المغرب العربي،الهيئات الدائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر.[2]

وهو ما يعني أن مضمون المؤتمر تركَز على بعد الاستقلال وتوحيد الأقطارالثلاث حيث رسم الزعماء المغاربة الخطوط الأساسية لهذه الوحدة وتوجَهاتها.

ورغم أهمية النتائج التي انبثقت عن المؤتمر فإن الظروف الداخلية والدولية للأطراف الثلاثة المشاركة في المؤتمر لم تسمح بالتطبيق الفوري لقراراته ،فالجزائر كانت منشغلة بقيادة ثورة مسلحة شاملة ضد المستعمر الفرنسي وأنه من الناحية العلمية لا يمكنها تطبيق قرارات المؤتمر إلا بعد حصولها على الاستقلال،أما تونس والمغرب فكانتا منشغلتين بعملية بناء الدولة الوطنية وما أفرزته من تحديات ومتاعب،بالإضافة إلى ارتباطها باتفاقيات تعاون مع فرنسا،ولم يكن في استطاعتهما تنفيذ قرارات مؤتمر طنجة.

وكخلاصة أخيرة إن الوحدة المغاربية قبل 1962 تميزت بالتضامن المغاربي والنضال المشترك ضد المستعمر الفرنسي،المتسم بالاتفاق على نمط التوجه المغاربي الوحدوي من قبل الأقطار الثلاث وهو ما ترجمه مؤتمر طنجة1958 وقرارته.

ثانيا / الوحدة المغاربية بعد الاستقلال:

بعد حصول الدول المغاربية الثلاث على الاستقلال،تواصلت جهود الوحدة من خلال عدة محاولات وُجدت بناءا على أسس اقتصادية كطريق ممهَد نحو الوحدة السياسية

[1]– حسين بوقارة،مرجع سابق.ص20.

[2]– صبيحة بخوش،مرجع سابق.ص129.

1 .اللـــجنة الاستشـــــــارية الدائمة1964 "CPCM":

وهي هيئة حكومية استشارية،تأسَست في1964،تتألف من ممثلين عن وزراء الاقتصاد للدول المغاربية،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ظهرت كأول تجربةللتكامل الاقتصادي المغاربي خلال إجتماع وزراءالاقتصاد بتونس بتاريخ 01أكتوبر1964الذي تم فيه التوقيع على بروتوكول تونس الذي نصَ على بعث لجنة استشارية مغاربية ضمَ في عضويتها الجزائر،المغرب،تونس،ليبيا،ومقرها تونس.

سعت اللجنة الاستشارية إلى عدة أهداف عامة منها التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية للدول الأعضاء والتنسيق فيما بينها ضمن تعاملها مع السوق الأوروبية المشتركة،وتشجيع المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي وتنسيق سياساتها الجمركية[1].

إضافة إلى أن مؤتمروزراءالاقتصاد بتونس تضمن ثلاثة قطاعات تكون موضوع تنسيق وتعاون في السياسات الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا وهي:

- قطاع الصناعة لاسيما منه المناجم،الطاقة،المواصلات،وسائل النقل.
- قطاع التجارة والتبادل السلعي بين دول المنطقة وخارجها.
- ميدان العلاقات بين المغرب العربي ككيان جهوي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية[2].

وفي هذا الإطار يمكن ذكر أهم المشروعات التي تم التفاوض بشأنها بين دول المغرب العربي

- مشروع إنشاء الشركة المغاربية للطيران المدني.
- مشروع القطار المغاربي - مشروع التكامل الكهربائي المغاربي
- المواصفات الصناعية - الأدوية والمنتوجات الصيدلية-

البنك المغاربي للإدماج الصناعي- التعاون المشترك في الميدان الزراعي[1]وقد اعتمدت اللجنة الاستشارية الدائمة في أداءها لمهامها على عدة هيئات مختصة،يوضحها الجدول الآتي:

---

[1]- عموري محمد،أزمات العلاقات المغاربية ومشروع الوحدة من مؤتمر طنجة الى لقاء زرالدة1958- 1988.**رسالة ماجستير**،معهد الحقوق والعلوم الإدارية،فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية،جامعةالجزائر،1995-1996،ص126.

[2]- بن عزوزمحمد، مرجع سابق،2010،ص320.

هيئات اللجنة الاستشارية الدائمة	
الهيئات الدائمة	الهيئات الغير دائمة
▪ مؤتمر وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي ▪ الكتابة الدائمية. ▪ مركز الدراسات الصناعية (C.E.i). ▪ المصرف المغاربي للحلفاء (OMALFA). ▪ المكتب المغاربي المركزي للتعويض (BCMC).	▪ اللجنة المغاربية للنقل المواصلات(CMTC). ▪ اللجنة المغاربية للتنسيق في مجال البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية (CMCPT). ▪ اللجنة المغاربية للسياحة (CMT). ▪ اللجنة المغاربية للاحصاء والمحاسبة الوطنية (CMCSN). ▪ اللجنة المغاربية للتامين وإعادة التأمين (CMAR) ▪ اللجنة المغاربية للحوامض والباكورات

المصدر: الجدول من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات الواردة في:

* عموري محمد، مرجع سابق، ص126.

وقد مرت اللجنة الاستشارية الدائمة في تجربة التكامل المغاربية بمحطات متعددة انتقلت فيهامن صيغة التعاون القطاعي في المرحلةالأولى بين عامي1964–1968الى صيغة التعاون الكلي الشامل في المرحلة الثانية من 1968–1975 لتعود بعدها للتعاون القطاعي من خلال مشاريع داخل القطاع ثم التوسع إلى ميادين الزراعة الصناعة والتجارة.[2] بمعنى تحقيق التكامل القطاعي.

كما كيَفت المعلومات الاقتصادية والمالية ومهَدت الطريق للوحدة المغاربية بوضع اللَبنة الاقتصادية التي تعتبر كأرضية أولية.[3]

---

[1]– مقروس كمال،دورالمشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي،دراسة مقارنة بين التجربة الاوروبية والتجربة المغاربية،**رسالة ماجستير**،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية،تخصص: الاقتصاد الدولي2013 –2014،ص ص،202،203.

[2]– مصطفى الفيلالي،المغرب العربي الكبير نداءالمستقبل. بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1983،ص24.

[3]– عبد الرزاق مقري،الثورات العربية والعلاقات البيئية المغاربية،ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة قطر،2013،ص03.

مايمكن ملاحظـــته على اللجنة الاستشارية الدائمة أنها مبادرة ممتازة للتكامل المغاربي،باعتمادها المقاربة الاقتصادية كخطوة أولية في طريق التكامل والاندماج، مؤسَسة على المرحلية والتدرج(المنهج الوظيفي).

غيرأن غياب الارادة السياسيةللتنسيق الاقليمي[1] للقادةالمغاربيةوبروز بعض العوائق القطاعية كإنعدام سلطة القرار أو المبادرة للَجنة في حد ذاتها ،إضافة للمشاكل بين دول المغرب العربي حالت دون نجاح التجربة.

المعاهدات المحورية:

معاهدة الاخاء والوفاق: وتضمنت الجزائر وتونس سنة1983 ثم التحقت بهما موريتانيا ،سعت هذه المعاهدة إلى تعزيز علاقات الجوار والتعاون الأخوي،وإقامة سلام دائم في المنطقة على أساس احترام مبادئ القانون الدولي وتكريسها،وتحقيق الوفاق المستمر بين البلدين.[2]

معاهدة وحدة: بين المغرب وليبيا في13أوت1984،جاءت كرد فعل لمعاهدة الإخاء والوفاق،من طرف ليبيا والمغرب أوهي مجرد تحالف ظرفي نتج عنه إنشاء الاتحاد العربي الإفريقية.

تهدف هذه المعاهدات إلى تعزيز المودة الأخوية بين البلدين،وإقامة تعاون دبلوماسي ودفاعي من أجل صيانة استقلال البلدين.[3]

الوفاق المغاربي:

التقارب الجزائري المغربي: جاء كنتيجة لرغبة البلدين في إعادة التوازن للعلاقات بينهما أو في هذا التقارب بين المغرب والجزائر بواسطة سعودية سنة1987،ثم فتح الحدود المشتركة جزئيا بين البلدين،وإلغاء التأشيرة المغربية على الجزائريين وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد الاتفاق على حل مشكل الصحراء الغربية عن طريق الاستفتاء.[4]

---

[1]– عز الدين شكري،مرجع سابق .ص146.

[2]– مولوج فوزية،مرجع سابق.ص59.

[3]– جمال عبد الناصرمانع،مرجع سابق.ص ص،70،72.

[4]– نفس المرجع،ص76.

إن الجزائر في تلك الفترة لم تشترط تصفية المشكل الصحراوي قبل البدء في تطبيع سياسة علاقاتها مع المغرب[1] مما سهل عملية التقارب والتواصل.

التقارب التونسي الليبي: جاء بعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في28ديسمبر 1987 وبهذا فتحت أبواب الحوار والتعاون بين البلدين من جديد كما عملا على تقوية أواصر التعاون و التكامل بينهما.وجسد هذا المسعى تبادل الزيارات الدولية بينهما والعمل على إزالة الحواجز المعرقلة للتعاون وتم الاتفاق على توخي أسلوب سليم في ممارسة العلاقات بينهما.كما اتفقا على جملة من الإجراءات من بينها حرية تنقل الأشخاص وإبرام اتفاقيات التعاون الاقتصادي وإقامة مشاريع مشتركة[2]

مايمكن ملاحظته أخيرا أن الوحدة المغاربية بعد الاستقلال تميزت بمبادرات ومشاريع جيدة لتحقيق التكامل المغاربي كما إن الأجواء التي سادت بعد التصالح المغاربي شجعت التعاون وفتحت على إطار جديد للقبول بمشروع وحدوي جديد بين الأقطار المغاربية الثلاث.

المطلب الثاني:الاعلان عن تأسيس إتحاد المغرب العربي.

لقد شجع المناخ الجيد الذي طبع العلاقات المغاربية بعد مرحلة الوفاق المغاربي على تجدد فكرة التكامل لدى مختلف الأقطار المغاربية،بالاستناد إلى ما يجمع بينها من تاريخ ومقومات ومصالح مشتركة،لذا أعتبر تأسيس إتحاد المغرب العربي خطوة نوعية في مسار الوحدة المغاربية،تبلور نتيجة جملة من التطورات الإقليمية والدولية أهمها،فشل سياسة المحاور الثنائية وعودة العلاقات الجزائرية المغربية بعد قطيعة دامت 14سنةاثرلقاء 1988 بين الملك المغربي الحسن الثنائي والرئيس الجزائري الشادلي بن جديد،إضافة إلى تراجع حدَة الضغط الأجنبي على المنطقة المغاربية والناجم عن التقاطب الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي بسبب بداية تفكك المعسكر الشرقي وبروز تحدي التكتل الأوروبي في مواجهة دول شمال إفريقيا.

كل هذه العوامل ساهمت في توحيد الجهود الإقليمية من أجل وضع إطار للتعاون في والتنسيق بين الأقطار المغاربية وهو ما تجسد فعلا في إتحاد المغرب العربي.

---

[1] – محمد عموري،مرجع سابق.ص128.

[2] – صبيحة بخوش،مرجع سابق.ص157.

ففي العواصم المغاربية تمت العديد من اللقاءات الثنائية بين القادة المغاربة،أكدوا فيها على مواصلة الجهود من أجل بناء صرح المغرب العربي كما تم التأكيد على ما يجمع بيت الشعوب المغاربة من روح أخوة وتفاهم متبادل ورغبة مشتركة في تدعيم التعاون المثمر[1] .

وفي العاشر من جوان1988 بزرالدة في الجزائر العاصمة،وبمناسبةإنعقاد مؤتمر عربي للقمة العربية،إجتمع قادة المغرب العربي الكبير،لبحث المشروع المغاربي وتم الاتفاق على مبدأ بعث المجموعة المغاربية ونتج عنه تشكيل "اللجنة السياسية المغاربية الكبرى"،وخمس لجان فرعية أنيطت بها مهمة التفكير وصياغة الاقتراحات في الشؤون المرتبطة بمشروع بناء المغرب الكبير[2] مايؤكد توفر الإرادة السياسية لصناع القرار المغاربة في الاتحاد،وبتاريخ24جانفي1989،انعقدت الدورة الثالثة للَجنة المغاربية في تونس،تمهيدالعقد القمة المغاربية الثانية،وفي 26جانفي 1989اجتمع وزراء خارجية دول المغرب العربي بتونس لمناقشةالدراسات والمقترحات التي تقدمت بها اللجنة المغاربية كما ناقشوا المعاهدة التأسيسية لتنظيم العمل الوحدوي بين دولهم. وفي17فيفري1989إجتمع القادة المغاربيون في مدينة مراكش المغربية للإعلان عن إنشاء إتحاد المغرب العربي،مركزين على ضرورة إقامته تعاون اقتصادي وبناء سياسة مشتركة[3].ما مايعني الاتفاق على ملامح التوجه الوحدوي.

وقد تم في هذا الاجتماع الإعلان رسميا عن قيام إتحاد المغرب العربي،حيث وقَع القادة الخمسة[4]على ثلاثة وثائـــــــق هي:

إعلان قيام إتحاد المغرب العربي:جاءت كحل وسط بين اتجاهين،الاتجاه الأول وكانت تمثله ليبيا وتونس الداعي إلى الوحدة الفورية،الاتجاه الثاني وكانت تمثله المغرب والجزائر الداعي إلى التنسيق والتعاون بين دول المغرب العربي،كما أشارت الوثيقة إلى أن الاتحاد مفتوح لكل الدول العربية والإفريقية بشرط موافقة دول الاتحاد بالإجماع.

---

[1]– رشيد بوكساني،أحمد ديبش،مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي.الجزائر :دارالهدى،2005،ص219،220.

[2]– أحمد أوصديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي.دراسة في التركيبة والاندماج الاقتصادي،الطبعةالثانية، الجزائر :إفريقيا الشرق،1991،ص93.

[3]– أحمدمحفوظ بيه،مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي.القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2005،ص257.

[4]– أحمد أو صديق،مرجع سابق.ص93.

*لمزيد من التفصيل أنظر المحق رقم2.

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي: تشمل 19مادة حددت أهداف الاتحاد،وهيكله التنظيمي وكيفية آداءه لمهامه

قرار بالمصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وتوصيات ومقترحات لجانها الفرعية.

مايمكن ملاحظته أخيرا أن الصعوبات التي واجهت التجارب الوحدوية المغاربية حدَت من فاعليتها لكنها لم تقضي عليهاوذلك ما ترجمه توقيع القادة المغاربية لمعاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي والتي تعتبر في حد ذاتها إنجاز عظيم يخدم آمال وطموحات قادة وشعوب المنطقة المغاربية ومصالحها في مواجهة التحديات التي يفرضها الواقع الدولي.

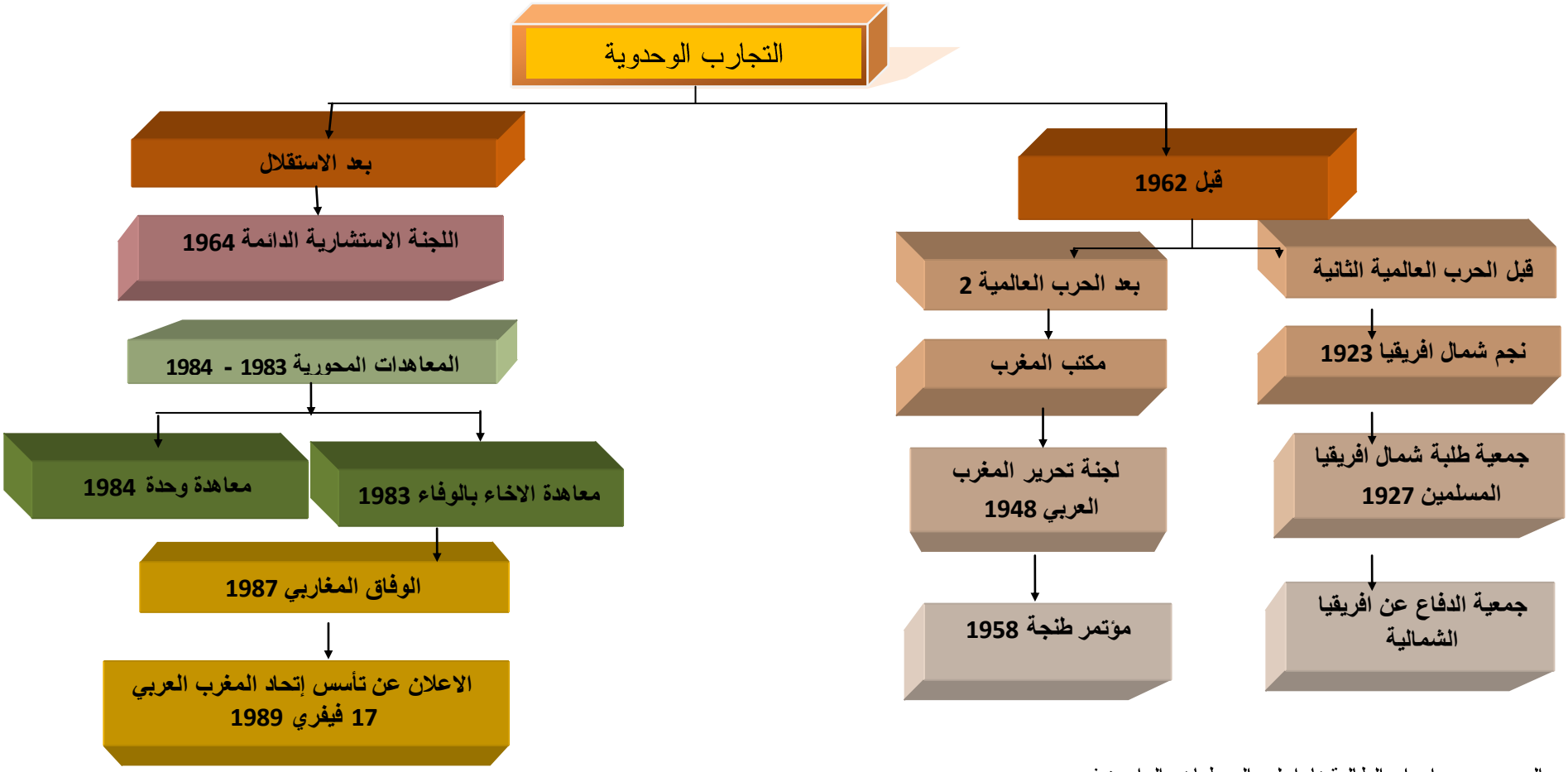

المصدر:من اعداد الطالبةبناءاعلى المعطيات الواردة في :

*صبيحة بخوش،مرجع سابق.ص ص119،123،127،137،148،156.

*جمال عبد الناصرمانع،مرجع سابق.ص16.

*عامر مصباح،مرجع سابق.ص ص168،188

المبحث الثالث : مبادئ إتحاد المغرب العربي

المطلب الأول : مبادئ إتحاد المغرب العربي.

رغم أن معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي لم تجعل مادة خاصة تحدد بموجبها المبادئ التي تلزم الدول المغاربية وتعمل على أساسها لتحقيق الأهداف التي رسمتها لكن يمكن استخلاص تلك المبادئ من ديباجة المعاهدة.

و الإعلان عن قيام الاتحاد المغاربي والبيانات الختامية لدورات مجلس الرئاسة والاجتماعات الوزارية إضافة إلى تصريحات قادة الدول الأعضاء والمسؤولين فيه ودساتير الدول الأعضاء على تمسكهم بعددمن المبادئ الهامة والتي يمكن تقسيمها إلى:

أولا / المبادئ التي تحكم علاقات الدول المغاربية مع بعضها البعض:

- **مبدأ المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء:** والذي يعني أن جميع الدول المغاربية تشترك في جميع الهيئات العامة للاتحاد المغاربي،وأن لكل منها صوتا واحدا مهما اختلفت في القوة أو الموارد الطبيعية أو عدد السكان أو اسبقيتها في الحصول على الاستقلال، ومن ثم فلا تستأثر أي دولة من أعضاء الاتحاد بوضع ما يميزها عن باقي الأعضاء،قد تشترك جميعها في أوجه نشاط الاتحاد وعملية اتخاذ القرارات على قدم المساواة.[1]
- **مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية:** ويقصد به عدم تدخل الاتحاد في شان من الشؤون الداخلية للدول الأعضاء فيه،ورغم أهمية هذا المبدأ،وحرص الدول المغاربية على الالتزام والتمسك به لأنه تأكيد لحريتها في اختيار النظم السياسية والاقتصادية التي تناسبها،إلا أن واضعي معاهدة الاتحاد لم يتطرقوا إلى السياسة المشتركة التي تسلكها تجاه الحكومة الجديدة التي تصل إلى الحكم عن طريق القوة،كان يتفقوا مثلا على مبدأ عدم الاعتراف بمثل هذه الحكومات أو تعليق عضويتها حتى يمكن الحد من أعمال القوة.

[1]– جمال عبد الناصرمانع،مرجع سابق.ص98.

- **مبدأ احترام استقلال الدول الأعضاء:** انطلاقا من مفهوم السيادة والمساواة بين الدول الأعضاء،فإن مبدأ احترام سيادة كل دولة امتداد طبيعي لمبدأ المساواة في السيادة،وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء،وهو يؤكد عدم اعتداء أي دولة دول الاتحاد على إقليم دولة أخرى أو اتخاذ أي إجراء من شانه عرقلة ممارسة أي دولة لسلطاتها المطلقة.وهذا المبدأ يمكن اعتباره تدعيما لسلطان القانون الدولي في المغرب العربي.[1]
- **مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية:** ويعني أنه لايجوز لأي دولة مغاربية اللجوء إلى القوة في حل مشكلاتها مع الدول الأخرى بل عليها أن تسلك الطرق السلمية الودية لإنهاء هذه المنازعات وصيانة السلام داخل الساحة المغاربية.

ثانيا/ المبادئ التي تحكم علاقات الدول المغاربية بالعالم الخارجي:

- **مبدأ التعاون الدولي:** ويقضي بتوثيق التعاون بين الاتحاد والمنظمات الجهوية العربية والإفريقية إضافة لمنظمة الأمم المتحدة.

وإدراكا من دول الاتحاد بأهمية دعم العلاقات مع المنظمات والتكتلات والتجمعات المشابهة على المستوى الإقليمي والدولي فقد سعت الأمانة العامة للاتحاد إلى تعزيز وتطوير علاقاتها في مختلف المجالات مع أهم الشركاء الدوليين،وعملت على تطوير هذه العلاقات من خلال عدة آليات أهمها الحوار الاستراتيجي والاتفاقيات الإطارية وخطط وبرامج العمل المشتركة الهادفة إلى تحقيق شراكة متميزة تخدم المصالح المشتركة لمختلف الأطراف وتحقق طموحات وأمال الشعوب،وتعزز أواصر الصداقة والتواصل بينها.[2]

- **مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:** وهو المبدأ التي نادت به الشعوب الإفريقية والأسيوية منذ الحرب العالمية الأولى،والدول المغاربية منذ استقلالها ولازالت تنادي به إلى أن يتم تقرير جميع

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع،مرجع السابق.ص99.

[2]- الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي،بيان الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بمناسبة الذكرى 27 للإعلان عن قيام الاتحاد 2016/2/17 متحصل عليه من:

http://WWW.MAGHREBARAB.ORG/AR/COMMUNIQUES.CFM?ID/162.

تاريخ التصفح:2017.02.12 الساعة:20:20

للمزيد من التفصيل أنظر الفقرة18 من الملحق رقم2

الشعوب لمصيرها،وهذا مؤكده موقف اتحاد المغرب العربي المساند دائما للقضية الفلسطينية وعليه فهو مبدأ ثابت في مختلف التجمعات الدولية والاقليمية.

- **مبدأ عدم الانحياز:** عند استقلال الدول المغاربية انتهجت سياسة عدم الانحياز وجعلتها مبدأ من مبادئ سياساتها الخارجية المشتركة التي ينبغي أن تتبعها،ويلتزم بها كل الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي باعتبارها مسلكا يتلاءم وطبيعتها كدول نامية تسعى للمحافظة على حريتها ولتطوير نفسها اقتصاديا واجتماعيا ولتحديد موقفها في ميدان العلاقات الدولية.[1]

المطلب الثاني : أهداف إتحاد المغرب العربي

إتحاد المغرب العربي كمنظمة إقليمية مغاربية وُجد للدفاع عن مصالح الدول المغاربية ككل،وحددت المادة الثانية من المعاهدة التأسيسية لإتحاد المغرب العربي أهداف الاتحاد والتي تتمثل فيمايلي:

-تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.[2]

-تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

-المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

-العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.[3]

ومن خلال استقراءنا لنص المادة الثالثة تتبيَن لنا أهداف الاتحاد بصورة جلية وهي:

- **الأهداف السياسية :**

-تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول المغاربية والدفاع عن حقوقها وهو بذلك يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض ويعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقها إذ يساعد على:

- مجابهة أي مخاطر وتحديات تتعرض لها المنطقة المغاربية
- المحافظة على استقلالها والمساهمة في إزالة كل صور النزاعات الإقليمية.
- صيانة السلام المؤسس على العدل والانصاف.

---

[1]- جمال عبد الناصرمانع،مرجع سابق.ص100.

[2]- عادل ميساوي،عبد العلي حامي الدين، مرجع سابق.

[3]- المادة الثانية من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

لمزيد من التفصيل أنظر الملحق رقم2.

-تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وذلك بإقامة تعاون دبلوماسي وصيد بينها على أساس الحوار.[1]

- **الأهداف الأمنية والدفاعية :**

تعمل كل دولة من دول الاتحاد المغاربي على:

- تحقيق المساهة في صيانةالسلام المرتكز أساسا على العدل والانصاف
- صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.[2]

مستندا في ذلك على أساس التضامن والتوافق،وتقوية الجبهة الجماعية،بغايةرفع تحديات التنميةوالامن والاستقرار.[3] مايدعم قوة الاتحاد ومركزه الدولي والاقليمي، والملاحظ أن اتحاد المغرب العربي ضمن ما تضمنته المعاهدة المنشأة له تفرَد دون التجمعات العربية الأخرى بالحديث عن أمن الدول الأعضاء والتهديدات الخارجية صراحة وعن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء.*[4]

- **الأهداف الاقتصادية :**

نصت معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي على أن الهدف من تعاون دول الاتحاد هو تحقيق حياة أفضل للشعوب المغاربية والدفاع عن حقوقها،ولأجل ذلك عمد الاتحاد إلى تحقيق التنمية الشاملة في دول الاتحاد من النواحي الصناعية،الزراعية،التجارية والاجتماعية خصوص خلال إنشاء مشاريع مشتركة.4

وأيضا إعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد وتطوير القطاع الصناعي على أساس علمي حديث،إصدارالتشريعات اللازمة لإزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة النقل للبضائع والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول المغاربية في إطار التنظيم الدولي،فهي لاتهدف إلى إقامته منطقة للتبادل

---

[1]- المادة الثالثة من الملحق رقم2.

[2]- الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي ،إتحاد المغرب العربي الأهداف والهياكل، ،متحصل عليه من:
تاريخ التصفح:13.2.2017الساعة:15:10 http://WWW.MAGHREBARAL.ORG/AR/OBJ.CFM

[3]- الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بيان الأمانة العامة بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرون لتأسيس إتحاد المغرب العربي2017/02/17،ص2متحصل عليه:
http://WWW.MAGHREBARAB.ORG/AR/COMMUNIQUES.CFM?ID/162. تاريخ التصفح 2017/02/19 الساعة: 20:15

* لمزيد من التفصيل أنظر المادتين14،15 من الملحق رقم2

[4]- مقروس كمال،مرجع سابق.ص130

الحر لاتزال فيها القيود الجمركية فحسب وإنما ترمي إلى إقامة مشروع تنمو إقليم يحقق شروط الإقلاع ويمكن بلدان الأعضاء من بعث شروط التنمية المنطقة المغاربية.[1]

- **الأهداف الثقافية :**

تنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة من المعاهدة التأسيسية للاتحاد على ضرورة إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على مختلف مستوياته والى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستوحاة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية،حيث تعتبر من حيث الوسائل الكفيلة لبلوغ هذه الأهداف، تبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء المؤسَسات الجامعية الثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.[2]

[1]– بن عزوز محمد،مرجع سابق.ص ص322،324.

[2]– الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي.http://WWW.MAGHREBARAL.ORG/AR/OBJ.CFM تاريخ التصفح:.2017.15.02الساعة: 21:56.

وفي سياق الاهداف التي أنشأ من اجلها الاتحاد،نجد أن كل دولة من الدول الخمس الأعضاء كانت لها أهداف خاصة محددة،دفعتها إلى الاتحاد نوجزها ضمن الجدول الأتية:

الجزائر	ليبيا	المغرب	تونس	موريتانيا
–تحسين التجارة الخارجية مع الدول الأوروبية في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره إلى أوروبا عبر المغرب وتونس. –الاستفادة من المشاريع الاقتصادية المشتركة وتنمية المناطق الحدودية عن طريق تأمين الحدود والقضاء على السوق الموازية. –الانخراط في الاتحاد من شانه أن يمهد للجزائر لعبا دور بارز ومؤثر على الساحة العربية والإفريقية نتيجة لموقعها الاستراتيجي و إمكانياتها المادية والبشرية.	–تهدف إلى إضفاء الطابع السياسي الدفاعي على الاتحاد بحيث يكون قوة ردع إقليمية لأي اعتداء على أي دولة من دول الاتحاد. –خاصة بعد الاعتداءات الخارجية التي تعرضت لها جل الأقطار المغاربية كالاعتداءات الأمريكية على ليبيا، الاعتداءات الاسرائلية على تونس الحرب الليبية–التشادية،التوترالسنغالي – الموريتاني –الاتحاد المغاربي يشكل نواه للوحدة العربية الشاملة تستطيع من خلاله ليبيا أن تلعب دور مؤثر في المنطقة العربية،كما يدعم دورها في المجال الإفريقي. –فك العزلة على ليبيا خاصة بعد فشل الوحدة المغربية –الليبية ومحاولات الوحدة مع السودان وتوتر خلافاتها مع تونس	–الاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة التي ستقوم على التخصص في الموارد بين تلك الدول. –الاتحاد يعتبر سوق لتصدير المنتجات المغربية بالنظر إلى عدد السكان واحتياجاتهم. –الاتحاد يمكّن المغرب من تجاوز فشل الوحدة المغربية–الليبية ويفتح آفاق واسعة لحل مشاكله الاقتصادية.	–تحقيق مكاسب اقتصادية معتبرة من خلال تصدير العمالة التونسية لدول الاتحاد وخاصة ليبيا التي تشكو من نقص العمالة. –تحقيق موقف توازني في منطقة المغرب العربي سياسيا عن طريق الرئاسة الدورية للاتحاد.	–مواجهة التيارات الانفصالية عن طريق إقحامها في سكان الاتحاد ومن هنا تقوية العنصر العربي،ويدعم انتماءها لمنطقة المغرب العربي وعدم انسلاخها واندثارها في منطقة دول غرب إفريقيا. –الاستفادة من التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد وخاصة المشاريع المشتركة ،نتيجة ندرة الموارد الطبيعية ومصاعبها الاقتصادية جراء الجفاف

المصدر:الجدول من إعداد الطالبة بناء على المعطيات الواردة في:

* لعجال محمد لمين لعجال،"معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسيلة جاوز ذلك"،مرجع سابق.ص ص22،23

– عبد العزيز شرابي،"فرص تجسيد اتحاد المغرب العربي في ظل التحولات العالمية الراهنة"،مجلة العلوم الانسانية،جامعة قسنطينة،الجزائر،العدد10، ديسمبر1999، ص34.

ما يمكن ملاحظته أخيرا أن المعاهدة التأسيسية لاتحاد المغرب العربي تضمنت أهداف ومبادئ متميزة سعت إلى تكريس الأخوة والتعاون ونبذ وتجاوز المشكلات السياسية البينية من خلال الحوار والتفاهم بما يخدم مصالح الشعوب المغاربية.

غير أن المعاهدة تميزت أيضا بالعمومية في الصياغة والاختصار في صياغة موادها.

المبحث الرابع : الهيكل التنظـــيمي لإتحـــاد المغـــرب العـــربي.

اتحاد المغرب العربي وكغيره من التجمعات الإقليمية،لم يقتصر على وضع مشروع سياسي يتضمن الأهداف المتوخاة من الاتحاد فحسب،بل تعداه إلى إنجاز مؤسساتي كفيل بتجسيد مختلف الاتفاقيات المبرمة وتحقيق السياسة المسطرة لدول الاتحاد في مختلف المجالات الدولية الاقتصادية والثقافية،وتتجلى أهمية هذا الجانب المؤسساتي في عدد من المواد التي تضمنتها المعاهدة التأسيسية للاتحاد والتي كرست مهمة تطوير المسار الوحدوي المغاربي من خلال أجهزة مختلفة ومتنوعة في طبيعتها.

المطلب الأول : الأجهزة ذات الطابع العام.

نظرا الأهمية البناء الوحدوي المغاربي المتمثل في اتحاد مغرب العربي،فقد سخرت المعاهدة المنشأة له إحدى عشر مادة تفصل في الأجهزة والمؤسسات المنوط بها تحقيق طموحات وتصورات الاتحاد على أرض الواقع،ويمكن أن نفصلها على الشكل الآتي:

- **مجلس الرئاسة :** هو أعلى هيئة في الاتحاد ويضم رؤساء الأقطار المغربية الخمس[1] ويتم التناوب على رئاسته حسب الترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء،ويعقد دوراته العادية مرة كل سنةوله أن يعقد جلسات استثنائية كلما دعت الحاجة ،وقد عقدت منذ القمة التأسيس بمراكش1989ست دورات على مستوى الرئاسة وهي كالتالي:

- الدورة الأولى: قمة تونس23/22/21جانفي1990 وأهم ما جاء فيها تعديل معاهدة الاتحاد
- الدورة الثانية : قمة الجزائر1990/07/23 أهم توصياتها تمثل في قرار إنشاء مؤسَسات اتحادية
- الدورة الثالثة : قمة لانوف–ليبيا1991/03/10 أهم قراراتها إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

[1]– عز الدين شكري،مرجع سابق.ص161.

– الدورة الرابعة:قمة الدار البيضاء بالمغرب15،16سبتمبر1991،صدرت فيها العديد من التوصيات والقرارات لتحقيق تكامل إقتصادي.

– الدورة الخامسة : قمة نواكشط بموريتانيا في11/10نوفمبر1992.

– الدورة السادسة : قمة تونس أفريل1994،حيث أكدت الدورتان الأخيرتان على اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ مختلف الاتفاقيات المبرمة،وتم التوقيع على37 اتفاقية صادقت الدول الأعضاء على خمسة منها فقط.

مجلس الوزراء الخارجية : ويعتبر الفرع التنفيذي للاتحاد،نصت عليه المادة الثامنة من المعاهدة التأسيسية للاتحاد،يأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثانية بعد مجلس الرئاسة اذ انه يقوم بمباشرةالنشاط الفعلي للاتحاد في الفترات التي تقع مابين انعقاد دورات مجلس الرئاسة عن طريق اجتماعاته المتكررة،التي تنعقد كل شهرين في بلد رئاسة الاتحاد طبقا لنظامه الداخلي، وعمليا لا يعقد أكثر من ثلاث دورات في السنة[1] ويتكون مجلس وزراء الخارجية من وزراء الخارجية للدول المغاربية وأمين الجنة الشعبية الذي يمثل الجماهرية الليبية مكلف بالشؤون الخارجية يعادل وزير الخارجية في الدول الأخرى المغاربية[2].

و يختص بالعديد من الاختصاصات نذكر منها:

– التحضير لدورات مجلس الرئاسة وهذا يعني بأن يجتمع وزراء الخارجية للاتحاد دائما قبل الدورات العادية لمجلس الرئاسة.

– النظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة التي يتم إعدادها دائما قبل اجتماع مجلس الوزراء الخارجية.

– تنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية والسعي لتقريب وجهات النظر في مختلف المجالات،دراسة جميع القضايا التي يكلفه بها مجلس الرئاسة[3].

---

[1]– جمال لعمارة،التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي،في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية.(د.م.ن)،دار الهدى،2005،ص378.

[2]– رشيد بوكساني،أحمد ديبش،مرجع سابق.ص221.

[3]– كريمة بومهدي،معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي،رسالة ماجيستر،كلية الحقوق،تخصص: القانون الدولي و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2001–2002،ص44.

للمزيد أنظر المادة8،9 من الملحق رقم2

➢ **لجنة المتابعة:** هي آداة وجهاز فعال لتنشيط العمل الوحدوي أنشأت بموجب المادة9 من المعاهدة التأسيسية للاتحاد تتكون من كتاب الدولة للشؤون المغاربية،تعقد لجنة المتابعة خمس دورات في كل دورة رئاسية.وتتكفل هذه اللجنة بمتابعة قضايا الاتحاد وبتقديم نتائج أعمالها الى مجلس الوزراء.[1]

➢ **اللجان الوزارية المتخصصة:** أنشئت اللجان الوزارية المتخصصة بموجب المادة العاشرة من المعاهدة التأسيسية للاتحاد وعليه عمل مجلس رئاسة الاتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ:23جانفي1990 كالآتي:

يكون للاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزاوية متخصصة هي:

❖ **لجنة الأمن الغذائي:** تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية،والمياه والغابات،و الصناعات الفلاحية والغذائية،واستصلاح الأراضي والصيد البحري وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي البيطري،والبيئة ومؤسسات الدعم الفلاحي.

❖ **لجنة الاقتصاد والمالية:** تهتم بميادين التخطيط والطاقة والمعادن والتجارة والصناعة والسياحة و المالية والجمارك والتأمين والمصارف وتمويل الاستمارة والخدمات و الصناعة التقليدية.

لجنة التنمية الأساسية: تهتم بقطاعات التجهيز والأشعال العمومية، والاسكان والعمران، والنقل والمواصلات والبريد و الري.

❖ **لجنة الموارد البشرية:** تهتم بمجالات التعليم والثقافة والإعلام والتكوين والبحث العلمي والشؤون الاجتماعية والتشغيل والرياضة والشبيبة والصحة والعدل والإقامة وتنقَل الأشخاص وشؤون الجالية المغاربية.

وتقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصَور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادقة عليه من طرف مجلس الرئاسة وكذلك تتكوَن اللجان الوزارية المتخَصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها.كما تتفرع عن اللَجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسبما يقتضيه عملها وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية.[2]

---

[1] – كريمة بومهدي،مرجع سابق.ص46.

[2] – اتحاد المغرب العربي،الأهداف والهيكل التنظيمي،إعداد قسم البحوث والدراسات متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da8782a7-a52a-446b-b55e-7e5dae19a48c.

➢ **الأمانة العامة:** وأنشأت بموجب المادة الحادية عشر من المعاهدة التأسيسية للاتحاد* مقرها الرباط بالمغرب،تتكون من أمين عام يعيَنه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وعدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية:

1. العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة إتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد.
2. المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة.
3. إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية.
4. إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد.
5. الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف،6،حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد.
6. العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق،بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي،وجعلها متاحة للممارسين.
7. ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون ،تعزيز العمل العربي المشترك والتعاون مع التجمعات المماثلة الإفريقية والتجمعات و المنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد.
8. ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد.[1]

تاريخ التصفح:2017/03/22 الساعة23.00.

[1]– الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي متحصل عليه من:

http://www.maghreb-arabe.org/ar/instituyions.CFM. 23.40 الساعة2017/03/22 :تاريخ التصفح

مجلس الشورى: أنشأ بموجب المادة الثانية عشر من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي وقد أعلن عن ميلاد المجلس بالجزائر يوم10جوان1989،حيث عقد أول اجتماع له بمناسبة الذكرى الأولى لإعلان زرالدة،[1]مقره الجزائر ويعتبر مجلس الشورى الجهاز التشريعي في الاتحاد[2] أي أنه ينظَم الأعمال التنفيذية للاتحاد في شكل تشريعات وقوانين،يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة ويبدى مجلس الشورى رأيه فيما يحيله إليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات،كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة مايراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه ويتكون من اللجان الوزارية المتخصصة.[3]

➢ **الهيئة القضائية:** وتعد بمثابة جهاز ذي طابع قضائي دولي إقليمي يختص بحل النزاعات بين الدول الأعضاء،وقد أنشأت بموجب المادة الثالثة عشر من معاهدة إنشاء إتحاد المغرب العربي.[4] تتشكل من قاضيين إثنين من كل دولة، تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد كل ثلاث سنوات يرأس الهيئة القضائية احد أعضائها لمدة سنة واحدة عن طريق الانتخاب حيث تنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها ونائبا له لمدة سنة واحدة،تختص الهيئة القضائية بفض النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد كما أنها تضطلع بمهمة إبداء الآراء التي قد تنشب بين أجهزة الاتحاد وموظفيه،وتكون الأحكام الصادرة عن هذه الهيئة ملزمة ونهائية حسب ماورد في الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشر من المعاهدة*.

---

[1]– جمال لعمارة،مرجع سابق،ص ص379،380.

[2]– رشيد بوكساني،أحمد ديبش،مرجع سابق.ص ص222.

[3]– إتحاد المغرب العربي،الأهداف والهيكل التنظيمي، مرجع سابق

[4]– كريمة بومهدي،مرجع سابق.ص ص52،53.

*– أنظر الفقرة الثانية من المادة الثالثة عشر من الملحق رقم2.

المطلب الثاني :الاجهزة ذات الطابع التخصصي

وهي الأجهزة التي يقتصر نشاطها على بعض الموضوعات المتعلقة بتحقيق التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات العلمية والمجالات الاستثمارية والتجارية والمالية وتتمثل في:

***الجامعة المغاربية:**

وهي مؤسسة علمية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي تم استحداثها بموجب القرار التأسيسي الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته الثانية المنعقدة في الجزائر في23 جويلية 1990،تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول الاتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها،وتهدف الجامعة المغاربية الى تكوين طلبة السلك الثلاث،والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة.[1]

***الأكاديمية المغاربية للعلوم:**

وتهدف إلى إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد و بينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية،وتطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوفرة، و تمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطويرالعلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية،والحد من هجرة الأدمغة المغاربية الى البلدان الأجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربيين المقيمين بالخارج.[2]

---

[1]– الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي،مرجع سابق.

[2]– عيسات بولسهام،إتحاد المغرب العربي بين واقع الجمود وجهود التكامل، موقع العلوم القانونية: ص ص13،14.متحصل عليه من:

تاريخ التصفح:2017/03/20 الساعة : 23.20 .http://www.maroc-droit.com

*<u>**المصرف المغاربي للإستثمار والتجارة الخارجية:**</u>

نشأ بناءا على اتفاقية بين دول الاتحاد بتاريخ1مارس1991،يهدف المصرف الى المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج ومن ذلك إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية وكذلك في تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظيفها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي وتنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها، والشكل(3) يوضح مخطط مختصر لهياكل اتحاد المغرب العربي

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعطيات الواردة في

*الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ،جمال عبد الناصر مانع ،مرجع سابق.ص160

مما سبق وفي قراءة مبسطة يتضح لنا أن التنظيم الهيكلي لاتحاد المغرب العربي يعتبر إنجاز كبير على المستوى المؤسسات، فالأجهزة التي اختيرت لتنظيمه كفيلة بتجسيد مختلف المشاريع المتفق عليها،كما يعبر عن رغبة مؤسسيه في العمل السياسي المنسق والتخطيط الاقتصادي بغية تحقيق ماسطر من أهداف في المعاهدة التأسيسية للاتحاد والمتمثلة في التعاون والتنسيق في كافة المجالات.

خاتمة الفصل :

من خلال الطرح السابق لمضامين الفصل نخلص أخيرا إلى جملة من النتائج أهمها:

*إتحاد المغرب العربي هو منظمة إقليمية مغاربية،تضم خمس دول واقعة في الشمال الإفريقي وهي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا.

*يعتبر الموقع الجغرافي للدول المغاربية والتاريخ المشترك والدين والحضارة العربية الإسلامية وويلات الاستعمار روابط تلاحم سياسية وثقافية واجتماعية بين شعوب المنطقة، يمكن الارتكاز عليها لدفع مسار التعاون بين دول المغرب العربي دون النظر إلى المفارقات الظرفية، بما يكفل للاتحاد المغاربي مكانة بارزة في المحافل الدولية،تجسّد وزنه في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

*قيام إتحاد المغرب العربي جاء نتيجة عوامل عدة أهمها،تراجع النظم السياسية والتنافس الدولي على المنطقة،الظروف اقتصادية للدول المغاربية،قيام التكتلات الاقتصادية.....

*جذور الوحدة في المغرب العربي تعود الى فترة الاستعمار أين اتسمت في البداية بالنضال السياسي ضد المستعمر لتتطور بعد الحرب العالمية الثانية إلى الكفاح المسلح من أجل نيل الاستقلال الذي كان هدف كل الحركات الوطنية المغاربية،وتبلور من خلال مكتب المغرب العربي1947،لجنة تحرير المغرب1948،ثم مؤتمرطنجة1958 والذي جمع الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب الاستقلال المغربي،الحزب الدستوري التونسي،جبهة التحرير الوطني الجزائري)،وانتقل النشاط الوحدوي من مجرد تنسيق الأعمال إلى قيام وحدة فدارلية بين الأقطار الثلاث مع مساندة الثورة في الجزائر إلى حين استقلالها.

*بعد حصول كافة الدول المغاربية على استقلالها،شهدت المنطقة عملية بناء الدولة الوطنية ماشغلها عن مشروع الوحدة المغاربية،غير أن ذلك لم يمنع بروز المحاولات الوحدوية كاللجنة الاستشارية الدائمة وعدد من مشاريع التكامل القطاعي والتعاون غير أنها لم تكن كافية للاستمرار.

*شهدت الساحة الدولية بروز متغيرات كثيرة بعد نهاية الحرب الباردة،وبروز العامل الاقتصادي كمؤشر في العلاقات الدولية،فكانت الفرصة لتجدد فكرة الاتحاد بين الدول المغاربية الخمس والذي يهدف إلى التعاون والتكامل، انطلاقا من التكامل الاقتصادي نحو الاندماج بالاستناد إلى التدرج والمرحلية (المنهج الوظيفي) ودور النخبة السياسية في الانتقال من السياسة الدنيا إلى السياسة العليا في تحقيق عملية التكامل(المقاربة الوظيفية الجديدة).

*يقوم إتحاد المغرب العربي على هيكل تنظيم مؤسس على أجهزة ومؤسسات نصت عليها معاهدة إنشاءه،واعتبرت إنجازا على المستوى المؤسساتي.

*ما يمكن تمييزه على المستوى الواقعي أن مسار التكامل المغاربي لم يحقق إنجازات تعكس قدراته وإمكانياته وطموحات شعوبه وترفع عنه التحديات المختلفة التي تواجهه سياسيا،اقتصاديا،أمنيا و حتى ثقافيا والتي تفرزها البيئة الدولية والإقليمية وتعمق من انعكاساتها وآثارها على الدول النامية ومن بينها الدول المغاربية.

الفصل الثاني
التحديات الجديدة
قراءة في المضامين

شهد عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة عدة تغيُرات وتحوُلات عميقة أهمها تغير النظام الدولي من الثنائية القطبية الى الأحادية ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد مهيمن على العالم، إضافة إلى تبنيها الدعوة إلى ماأسمته النظام العالمي الجديد NEW INTERNATIONALORDER،متسلَحة بقوة اقتصادية هائلة،وترسانة عسكرية لم يسبق لها مثيل،ما خلق أوضاعا غير مألوفة في العلاقات الدولية تميزت بمحاولات حثيثة لفرض الأنماط الأمريكية خاصة والغربية عامة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية،السياسية، الاجتماعية بل وحتى الثقافية والفنية على العالم وذلك في إطار مايعرف "بظاهرة العولمة."

التي وبالرغم من الايجابيات التي رافقتها إلا أن سلبياتها كانت أكثر،ولعل أهمها بروز فواعل غيردولية شكلت ظواهرخطيرة مختلفة اختلافا جذريا عن مثيلاتها التي طبعت الحقبات السابقة من تاريخ العلاقات الدولية،فالعالم اليوم أصبح يواجه تحديات متنوعة ،معقدة وسريعة الانتشار،وتتخذ في الغالب طابع

العالمية من حيث مُسبباتها،انعكاساتها وسبل التعامل معها ولعل أهمها التحديات الاقتصادية،السياسية الأمنية.ومن ثمة بدأ يتضح أن قدرات وإستراتيجيات الدولة–الأمة–باتت عاجزة في أغلب الحالات عن آداء الوظائف التقليدية المرتبطة بالدفاع عن مصالح وأولويات هذه الوحدة السياسية.

وتجمع موجات التنظير في العلاقات الدولية لما بعد نهاية الحرب الباردة على أن هذه الظواهروالتحديات الجديدة خاصة الأمنية منها مرتبطة بالتحوّل في مفهوم الأمن ومستوياته حيث أن بروزوظهورعدة فواعل فواعل وتحديات جديدة ذات طابع غيرتقليدي كالارهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وأبعادها وأيضا الهجرة غير الشرعية وتميَزها بطابع عالمي شمولي لايخص دولة أومجتمع بحد ذاته،وتفاقم هذه التحديات الى حد كونها مصدر خطر على حياة الإنسان، وكيان الدول واستقرارها وتهديد لأمنها،جعل من مفهوم الأمن يتحوّل من مفهوم الأمن التقليدي العسكري إلى مفاهيم أوسع مثل:

الأمن الاقتصادي،البيئي،الدولي،هذا الأخير شهد اهتماما كبيراخاصة بعد أحداث 2001/09/11 والتي انعكست على جميع دول العالم نظرا للانتشار الكبير لظاهرة الارهاب وتنامي الإجرام المنظم الذي أعقبها حيث ساهمت في تحول الإرهاب من إرهاب محلي إلى إرهاب دولي عابرللحدود وتدعمت هذه القفزة النوعية التنظيمية للتحديات الأمنية الحديدة بطبيعة ونوعية الأسلحة والقدرة الكبيرة والجد متقدمة

لجماعات الارهاب والاجرام المنظم.اضافة لذلك تعددت التحديات العالمية بين تحديات مناخية، بيئية،تكنولوجية....لكن ونظرا لكون التحديات التي تواجه العالم اليوم هي تحديات أمنية، سياسية، اقتصادية بالدرجة الأولى فقد ارتأينا أن تكون دراستنا مقتصرة على هذه المستويات وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: ونتعرض فيه إلى أهم التحديات الأمنية الجديدة ضمن أربعة مطالب هي تحدي الإرهاب،تحدي الهجرة غير الشرعية،تحدي الجريمة المنظمة،تحدي انتشارا لأسلحة.

المبحث الثاني: فعُنوَن بالتحديات السياسية الجديدة وتضمن ثلاث المطالب هي:

المطلب الأول:طبيعة الأنظمة الحاكمة في الدول المغاربية ثم المطلب الثاني:التحولات السياسية في الدول المغاربية،وأخيرا المطلب الثالث:أزمة الصحراء الغربية.

المبحث الثالث:ويضم التحديات الاقتصادية الجديدة متمثلة في:

المطلب الأول:الأزمة المالية العالمية ثم المطلب الثاني:أزمة انخفاض أسعر النفط فأخيرا المطلب الثالث:ارتفاع أسعار الغذاء العالمية.

لنختم الفصل بجملة من الاستنتاجات الموضوعية.

المبحث الأول : التحديات الأمنية الجديدة

يواجه العالم اليوم العديد من التحديات الأمنية الجديدة المختلفة والمتشابكة والتي أثارت مخاوف الشعوب وحكوماتها نظرا لتفاقمها وبروزها بشكل يثير القلق،حيث أنهاذات طبيعة متغيَرة متجددة ومتنوعة المصادر تتجاوز في حدَتها التحديات التقليدية العسكرية ، مما أدى إلى إعادة النظر في مفاهيم الرؤية الأمنية وسنتناول كل من هذه التهديدات الأمنية الجديدة على الشكل الاتي:

المطلب الأول: تحدي الإرهاب

أولا: مفهوم الإرهـــــــــاب.

*تعرفه موسوعة السياسة على أنه:" إستخدام العنف غير القانوني أو التهديد به،بأشكال المختلفة كالاغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب والنسف،بغية تحقيق هدف سياسي معين،مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد،وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات،وكوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أومال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الاهابية".[1]

*من الجانب القانوني يُنظر للإرهاب على اعتبارأنه:"جريمة دولية لما تُسببه من رعب عام شامل وهذه الصفة العالمية تأتي من خلال استخدام وسائل من شأنهاإحداث خطرعام،وماينجم من أضرار عامة ليست لمواطني دولة محددة حيث تم ارتكاب الجريمة،بل للأجانب المقيمين فوق أراضيها، ولمواطني الدول الأخرى،لأنها تهدد الحضارة الإنسانية".[2]

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه:"إستخدام العنف غير الشرعي أوالتهديد باستخدامه من طرف فرد أو جماعة أودولة،باستخدام أساليب متنوعة كـــ:الخطف،الاغتيال،التفجير،النهب...الخ،ساعيا إلى بث رسالة تحمل أهدافا لجهة معينة."

ثانيا: أسبـــــاب ودوافـــع الإرهـــــاب

تتعدد وتتنوع البواعث التي تكمن خلف حوادث الإرهاب،ويصعب تصنيفهاأوتقسيمها بشكل دقيق فالبواعث قد تكون سياسية ومؤسسية تدورحول مشكل الديمقراطية وأزمة البناء المؤسسي للأحزاب،ولغة الحوار السياسي،والاتفاق على قواعد نص الإختلاف الإيديولوجي أوالمصالحة بالطرق

1- إدريس لكريني،مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية.**المستقبل العربي.** بيروت، العدد281، جويلية2002، ص38.

2- عبد الرحيم صدقي،**الإرهاب السياسي والقانوني الجنائي**.القاهرة: دار النهضة العربية،1986،ص98.

السلمية،وعملية التحول السياسي في المجتمع،وقد تكون الظروف إجتماعية كالبطالة والأمية والتهميش الاجتماعي،وقد تكون شخصية[1] كما يمكن أن تكون لأسباب أخرى نذكر منها:

*شعور الجماعة الإرهابية بالغبن والظلم والبحث عن استرجاع حقوقها بطرق القوة المفرطة.

*التأثر بالنص الديني المتشدد الحاث على لزوم إحقاق الحق وإدحاض الباطل ولو بالوسائل العنفوية،أو تلك النصوص التي تبيح دماء وأموال وأعراض غير معتنقي الدين أو المذهب الذي يتبناه الإرهابي.

*غطرسة الدول العظمى وسعيها الى تعزيز نفوذها وسطوتها وهيمنتها على الدول الضعيفة من خلال زرع الخلايا الارهابية الضاربة في أمن وسلامة تلك الدول بغية إجبارها على أن تستغيث بقوة نفس الدول الراعية للإرهاب.

*قيام الدولة الراعية للإرهاب بتحطيم إقتصاديات الدول الصغيرة من خلال ضرب الأمن فيها.

*تحقيق قاعدة "الضرب من الداخل" أو"الضرب أسفل الجدار"أو"ضرب الإسلام بالإسلام نفسه" لإلصاق تهمة الإرهاب في الدين الاسلامي وهو من أهم دواعي الإرهاب.

*النصوص الدستورية التي ترتكز عليها بعض الحكومات في ممارسة الإقصاء والإبادة بحق جماعة أو بمكوَن اجتماعي ما. [2]

ثالثـــا: نمـــــــــاذج الإرهـــــاب

تتعدد أنواع الإرهاب وأشكاله وتتباين بتباين المدى والنطاق والأطراف الفاعلين نذكر منها:

- **الإرهاب الفردي:** وهو الذي يقوم به فرد أو عدة أفراد،ويذهب البعض الى إعتبار الباعث الأساسي وراء هذا النوع من الإرهاب هو تحقيق مكاسب شخصية دون أن تكون له أبعاد أخرى.
- **إرهاب الدولة:** وهو إرهاب تسانده الدولة أو ترعاه،وهو يشير إلى أفعال عنف الترهيب التي ترتكب من قبل الدولة لقمع مواطنيها،كما هو الحال في الدول الاستبدادية، أو لقمع حركات المقاومة مثل حالة الاحتلال أو السيطرة الأجنبية.

1- مختار شعيب، **الإرهاب صناعة عالمية**.القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2004،ص ص41،42.

2- الإرهاب ،أنواعه أسبابه طرق معالجته،مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسة متحصل عليه من: http://RAWABTCENTER.COM/ARCHIVES/4494 .20.15 الساعة:217/03/23 تاريخ التصفح:

❖ **الإرهاب الدولي:** هو الإرهاب الذي تتوافر فيه الصفة الدولية في أحد عناصره ومكوناته،كالفاعل بإختلاف جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي،أو تباين جنسية الضحية عن جنسية مرتكب الفعل،أو أن ميدان الفعل الإرهابي يخضع لسيادة دولة أخرى،أو أن يكون موجَه ضد تجمع دولي.

المطلب الثاني:تحدي الجريمة المنظمة

مفهوم الجريمة المنظمة:

إن مفهوم الجريمة المنظمة يعتبر مفهوما غامضا وغير واضح المعالم،كونه يخفي أنواعا متعددة من الأفعال الإجرامية وأشكالا مختلفة من المنظمات الإجرامية،كما يرجع عدم وجود تعريف دقيق للجريمة المنظمة إلى حداثة المصطلح في حد ذاته ووجود علاقات وصعوبات عملية حول صياغة تعريف عالمي لها لاختلاف الأنظمة القانونية من دولة لأخرى ولهذا وُجدت العديد من التعريفات للجريمة المنظمة نذكر منها:

الجريمة المنظمة :هي«مؤسسة إجرامية ذات تنظيم هيكلي متدرج،تمارس نشاطات غير مشروعة، بهدف تحقيق أرباح مالية،مستخدمة الطرائق المتاحة كلها لتمويل مشروعها الإجرامي وتحقيق هذا الهدف،وذلك في سرية تامة لتأمين وحماية أعضاءها».[1]

الجريمة المنظمة:« تتضمن نشاطا إجراميا معقدا وعلى نطاق واسع،تنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة من التنظيم،وتهدف إلى تحقيق الثراء للمشتركين فيها على حساب المجتمع وأفراده،وهي غالبا ماتتم عن طريق الإهمال التام للقانون،وتتضمن جرائم تهدد الأشخاص وتكون مرتبطة في بعض الأحيان بالفساد السياسي.»

الجريمة المنظمة: هي عبارة عن نشاط إجرامي تقوم به منظمة تكرسه جهودها في المقام الأول للكسب بوسائل غير مشروعة،هي تقنية للعنف والرعب والفساد وغسيل الأموال وتجارة الأسلحة الخفيفة غير المشروعة والموارد الطبيعية،والأدوية المزيفة وبالحيوانات والنباتات البرية والاتجار بالمخدرات والبشر.[2]

1- هدى حامد قشقوش، **الجريمة المنظمة**.الطبعة الثالثة، الإسكندرية: ، منشأة المعارف،2006،ص18

2- ـــدور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة متحصل عليه من:

التصفح:2017.03.15 الساعة:00.05تاريخ.HTTPS://WWW.LEBARY.GOV.LB/AR/CENTRE

كما يقصد بتعبير"جماعة إرهابية منظمة"جماعة ذات هيكل تنظيمي،مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن،تعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى.[1]

خصائص الجريمة المنظمة:

انطلاقا مما سبق يمكن لنا استخلاص أهم أركان وخصائص الجريمة المنظمة كالآتي:

♦ **التنظيم والبناء الهيكلي المتدرج:** يعد التنظيم الدقيق من أهم خصائص الجريمة المنظمة، فلابد من وجود نظام يبيَن آلية العمل في المنظمة الإجرامية،ويقسم العمل على أعضاءها ويحدد علاقتهم ببعضهم البعض وعلاقتهم بالمنظمة،ويقوم التنظيم في المنظمة الإجرامية على أساس المستويات المتدرجة الواضحة المتسمة بالثبات والاستمرارية والإحكام والتدرج الهرمي حيث نجد في أسفل الهرم المجندين ثم رؤساء الفرق ثم مجموعة المستشارين ثم نواب الرئيس ثم رئيس التنظيم الإجرامي في قمة الهرم.وهو الشيء الذي يساهم في إخفاء شخصية رؤساء المنظمات،حيث لا يمكن القبض عليهم متلبسين.[2]

♦ **التخطيط الجماعي:** إن ارتكاب الجرائم المنظمة يتطلب قدرا كبيرا من الذكاء والخبرة،حيث تستعين المنظمات الإجرامية بأشخاص من ذوي الكفاءات العالية في مختلف المجالات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية وبخبراء في مجال الحاسوب والهندسة والأسلحة،ومنه فالتخطيط صفة مميزة من صفات الجريمة المنظمة.

♦ **الاستمرارية:** ويقصد بها امتداد حياة المنظمة واستمرارها في تحقيق أهدافها بصرف النظر عن انتهاء حياة أو عضوية مؤسَسها،ومن ثم فإن هناك من يحل محل الأعضاء الذين يُقتلون أو يُسجنون أو يفرون من التنظيم لأي ظرف،وأيا كانت مستوياتهم دون أن يؤثر ذلك في التنظيم أو يعني انتهاءه وانهياره.

1- المادةالثانيةمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبرالوطنية،الدورة55،جانفي2001.

2- أحمد فاروق زاهر،**الجريمة المنظمة.ماهيتها خصائصها،أركانها**. الرياض: مركز الدراسات والبحوث في أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ،2007،ص14.

♦ **استخدام الوسائل غير المشروعة:** لايمكن للجريمة المنظمة تحقيق أهدافها دون اعتماد الوسائل غير المشروعة كالعنف والفساد والرشوة، والتهديد والابتزاز وإيذاء والخطف.[1]

فالرشوة تسمح للمنظمات الإجرامية بالسيطرة على المشروعات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والتسلل إلى المؤسَسات السياسية والإدارية والقضائية لتأمين المتعاملين معهم في تحقيق أهدافهم وحمايتهم من المساءلة القانونية أما العنف فهو دارج في عمليات الإجرام كالسطو المسلح،القتل،التهديد من أجل فرض السيطرة والقوة.

♦ **تهدف إلى الربح وجلب الأموال:** تهدف الجريمة المنظمة إلى تحقيق الكسب المادي قدر الإمكان وبهذا فهي تختلف عن الجريمة المنظمة إلى تحقيق الكسب المادي قدر الإمكان وبهذا فهي تختلف عن الجريمة السياسية والإرهاب التي تربطه علاقة وثيقة بالجريمة المنظمة.

وتجني المنظمات الإجرامية أموال طائلة من تجارة المخدرات وغسيل الأموال...الخ وتقوم بتغطيتها ضمن نشاط قانوني وشرعي.

المطلب الثاني: تحدي الهجرة غيرالشرعية.

أولا: مفهوم الهجرة غير الشرعية:

نظرا لكون الهجرة غيرالشرعية هي جزء من الهجرة بصفة عامة فإنه من الواجب البدء بتعريفها كمصطلح عام كخطوة أولى ثم التدرج لتعريف النوع غير الشرعي منها:

*** التعريف اللغـــــــوي :**

الهجرة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أوالعلم أوالعلاج أو أي منفعة أخرى،كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان لآخر مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة.والهجرة اسم من فعل هجر يهجر هجرا وهجرانا:نقول هجر المكان أي تركه.[2]

أما في اللغة الفرنسية فتقسَم الهجرة إلى لفظين:

- اللفظ الأول : IMMIGRE: وهو الشخص الذي يدخل إلى اقليم الدولة المستقبلة.
- اللفظ الثاني : EMIGRE: وهو الشخص الذي يغادر إقليم بلده مهاجرا لبلد آخر.
-

1- نفس المرجع.ص7.

2- الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب،**القاموس المحيط.** الجزء الثاني، بيروت:دار الفكر، ،(د.ت.ن)،ص157.

*التعريـــــــف الاصطلاحي :

بوجه عام الهجرة هي:"انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان بشكل فردي اوجماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية."

وعليه يمكن لنا التمييز بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية على أساس أن الأولى تنظَمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقات إقامة، تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني،دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقات إقامة.

فهي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يضلون في دولة ليسوامن مواطنيها خلاف ما تقتضيه قوانين تلك الدولة الداخلية.

أما المفوضية الأوروبية فتعتبر الهجرة غير الشرعية"كل دخول عن طريق البر أو البحر والجو إلى إقليم الدولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أوبواسطة شبكات الاجرام المنظمة، أو من خلال الدخول إلى منطقة الفضاء الأوروبي"الاتحاد الأوروبي"بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة أو تغيَر غرض الزيارة، فيبقون دون موافقة السلطات،وأخيرا طالبو اللَجوء السَياسي الذين لايحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد.

ثانيا:أسباب الهـــــجرة غير الشـــــرعيـــــة:

تختلف الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية باختلاف وتعدد أنواعها منها:

•الأسباب السياسية والأمنية: كالصراعات المسلَحة التي نراها في إفريقيا الوسطى ،بورما،سوريا،العراق...

قمع الحريات وانتشار الفساد والمحسوبية وإنعدام الديمقراطية والصراعات الأمنية،كل هذه الأسباب أدت الى تزايد عدد المهاجرين الغير شرعيين خاصة منذ التسعينيات حيث نلاحظ أعدادا لاتحصى من الشباب والقصَر يخاطرون بحياتهم بحثا عن حياة أفضل يجدونها في الدول الأوروبية،هذه الأخيرة التي تدرك ذلك حيث يؤكد رئيس الحكومة الاسبانية"فيليب فوتزليس«لو كنت شابا مغاربيا لحاولت الهجرة ولو أمسكوني لحاولت مجددا».

وقد كشف تقرير الجمعية العامة لعام2001 أن:"....الدمار الناجم عن الصراعات الدائرة في تلك القارة (افريقيا) كان ثمنها باهضا نتيجة عدم التصرف بسرعة لمنع نشوب الصراعات".وتعتبر الهجرة

غيرالشرعية جزءا من هذا الثمن نتيجة الحروب والصراعات والانقلابات والملايين من القتلى وبالتالي فالمهاجرين نراهم فارين من الموت ومضطرين لذلك.[1]

•**الأسباب الاقتصادية والاجتماعية:**

يذهب الكثير من الباحثين الى حصر أسباب الهجرة في العوامل الاقتصادية والاجتماعية كونها العامل الأصلي لظهور الهجرة،فالبطالة المتفشية والفقر وغياب مؤشرات التنمية،والأوضاع الاجتماعية المزرية هي أهم دافع للهجرة سواء كانت شرعية أوغيرشرعية وتدعم هذه الدوافع عوامل نذكر منها:

• **وسائـــل الإعـــــــــــلام:** وخاصة المرئية حيث أن الصورة الإعلامية تستقطب المشاهد بمغريات الغرب.

• **أسباب نفسية وذاتية:** تخص الميولات الشخصية للأفراد بحيث تبرز هذه الأخيرة من خلال المكوَنات والرغبات الشخصية في البحث عن التفوَق الاجتماعي.

• **صورة النجاح لاجتماعي:** الذي يظهره المهاجر عند عودته الى بلده لقضاء العطلة حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى: هدايا، سيارة، استثمار،...الخ.

ثالثا: تمييز الهجرة غير الشرعية عن غيرها من المفاهيم المشابهة.

♦ **الهجرة غير الشرعية واللَجوء:**

تعرف اتفاقية جونيف للاجئين لعام1951 اللاجئ على أنه:«كل شخص يوجد،وبسبب خوف له مايبرَره،من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أوجنسه أودينه،أوجنسيته أو انتماءه الى فئة اجتماعية معينة أو أراءه السياسية،خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لايريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد،أو كل شخص لايملك جنسية ويوجد خارج بلد إقامته المعتادة السابقة نتيجة مثل تلك الأحداث اولا يريد بسبب ذلك الخوف أن يعود الى ذلك البلد».[2]

فاللَاجئ إذن يختلف عن المهاجر من حيث الدافع للهجرة وترك مكان العيش الاعتيادي بسبب الخوف من الحالات السابقة،إضافة الى فرق آخر وهو أن اللجوء ذو طبيعة جماعية تتضمن الوافدين الى الدول المستقبلة هروبا من الحروب أو العدوان أو الاحتلال الخارجي أو السيطرة الاجنبية أو أحداث مؤثرة

1- الهجرة غير الشرعية،**الأسباب والحلول**.موقع مشرفين مجتمع الهجرة معنا متحصل عليه من:
التصفح:2017.03.18 الساعة:23.20تاريخ. HTTPS://WWW.IM.MIG-US.COM

2- اتفاقية جنيف للاجئين لعام1951.

جدا في النظام العام الداخلي للدول أو في حالة الكوارث الطبيعية وعليه فإن المركز القانوني للاجئ أفضل من المهاجر السَري كونه يتم بصورة قانونية.

♦ **الهجرة غير الشرعية والنزوح:**

النزوح هوحركة سكانية جماعية ناتجة عن ظروف مختلفة كالحرب.والنزاعات الداخلية المسلحة أونتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية أوكوارث طبيعية كالجفاف والتصحر،وقد يكون النزوح مستمرا في حالة القبائل الترحالية التي هي في بحث دائم عن مناطق جديدة للعيش.

وإذا كانت الهجرة غير الشرعية والنزوح يتشابهان من حيث أن كلاهما يعني الانتقال من مكان لآخر لأسباب معينة وأن كلاهما يواجه صعوبات في الوثائق نتيجة خسارتها أو فقدان مصادرها وهو مايجعل النازي قريبا من وضعية المهاجر السري.

غير أننا يمكن أن نفرق بين المصطلحين بالاستناد الى نوع الهجرة فالنزوح هوهجرة داخلية من مكان لآخر أومن مدينة لأخرى داخل نفس الدولة وبالتالي يبقى محافظا على حقوقه،ولا يكتسب صفة الأجنبي عكس المهاجر الغير الشرعي الذي يكتسب صفة الأجنبي ولايتمتع بأدنى الحقوق.

♦**الهجرة غير الشرعية والهجرة الجبرية:**

وهي هجرة غير منظمة ولا تستهدف شيئا معينا غير النجاة من الخطر ولا يكون سببها بالضرورة الحرب لكن قد تكون عدوى أو تفشي نوع فتاك من الإمراض أو فرارا من عقيدة ما.[1] وعادة ماتدخل هذه الفئة ضمن فئة اللاجئين ولكن أعداد كبيرة منهم يتحولون الى مهاجرين سريين نتيجة رفض طلباتهم اللجوء.

المطلب الرابع:تحدي انتشار الأسلحة

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة في أوائل التسعينات واجه المجتمع الدولي انفجار الصراعات الداخلية في دول تقع في أجزاء عديدة من العالم كانت الأسلحة المفضلة فيها هي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.وحذا ذلك بالدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة إلى الشروع في بذل الجهود من أجل كبح التكديس المفرط والمخل لهذه الأسلحة ونقلها بدون ضابط[2] ،وذلك بعقد العديد من المؤتمرات.

1- عبد الله عبد الغني غانم،**هجرة الأيادي العاملة.دراسة في الانتروبولوجية الاجتماعية للبناء الاجتماعي على مجتمع الحمالين بميناء الاسكندرية**.الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،(د.ت.ن)، ص2.

2- الأمم المتحدة-**حولية نزع السلاح**،مجلد28، نيويورك: مركز شؤون نزع السلاح،2003،ص116.

ورغم ذلك واصلت النفقات العسكرية ارتفاعها عالميا وفي مناطق عديدة من العالم.وحسب الأرقام التي نشرها معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام فإن الإنفاق العسكري العالمي في عام2003 زاد بنسبة إحدى عشر في المئة من القيمة الحقيقية وهو مايمثل معدلا مذهلا للزيادة.[1] مايعني فارق كبير على السنوات الماضية.

وفي عام 2010 تجاوز مجموع النفقات العسكرية في العالم15 ترليون.ولم تبلغ الحاجة الى نشر ثقافة السلام والحد من الأسلحة في جميع أنحاء العالم مابلغته الآن،وينطبق هذا على جميع أصناف الأسلحة، والتكلفة البشرية والمادية للأسلحة التقليدية كبيرة جدافمن640 مليون أسلحة نارية مرخصة في جميع أنحاء العالم،يوجد مايقرب من الثلثين منها في يد المجتمع المدني وتتجاوز التجارة القانونية في الأسلحة الصغيرة والأسلحة النارية 4مليارات دولار في السنة. بينما يقدر الاتجار غيرالمشروع بمبلغ1 مليار دولار.[2]

وتشير الدراسات إلى أن الدول النامية هي أكثر الدول إقتناءاللأسلحة،حيث أنه في الفترة مابين 1999-2006،شكلت الأسلحة التي استلمتها هذه الدول مانسبته72.5% من مجموع الأسلحة التي تم بيعها في تلك الفترة مع الاشارة الى أن هذه النسبة في سنة2006 وصلت إلى مايقدر بـــ73.6% أي أنهاشهدت ارتفاعا ملحوظا.كما كشفت دراسة نشرها المعهد الدولي للبحث من أجل السلام ومقره بستوكهولم أن عمليات نقل وشراء الأسلحة"بلغت مستوى غير مسبوق في العالم منذ الحرب الباردة"،حيث ارتفعت بنسبة بنسبة8,4 بالمئة خلال الفترة مابين2012-2016[3].

وأمام هذا الانتشار الكبير تتزايد المخاطر،حيث يقول الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان: "انتشار الأسلحة الصغيرة تترتب عليه نتائج هي أقل قابلية للتقدير الكمي ولكنها ليست أقل ضراوة،وذلك من حيث تأجيجها للصراعات وتهديدها لحفظة السلام ومنعها للمعونة وإطاحتها بهيبة

1- **نفس المرجع**.ص120.

2- منظومة الأمم المتحدة، نزع السلاح،متحصل عليه من:

. تاريخ التصفح: 2017/05/23 الساعة:20.05 http:/www.un.org/disarmament/ar/

2-الجزائر تتصدر البلدان الإفريقية في شراء الأسلحة،متحصل عليه من:

تاريخ التصفح:2017/02/23 الساعة 11:20 http :www.almarsad.com

3_ منظومة الأمم المتحدة، حولية نزع السلاح، مرجع سابق.

4_ منظومة الأمم المتحدة ، نزع السلاح، المرجع السابق.

القانون ووفقها للتنمية، إنها حقا بلاء عالمي"[1]،وتسبب الأسلحة التقليدية كالألغام خسائر في الأرواح والأطراف البشرية تستمر لسنوات بعد انتهاء الصراعات التي خلقت الحاجة إليها،إضافة لذلك من شأن انتشارا لأسلحة التأثير على التنمية بجميع أبعادها وفي هذا الصدد يقول الجنرال إيزنهاور « يمكننا أن نحرز تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لو تم إعادة توجيه بعض هذه الموارد التي تنفق على التسلح والقوات العسكرية الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2] ».

كما أن التسلح ينطوي على اشكالية غير تقليدية وهي انعدام السقف الذي يقف عنده وبالتالي يخلق أجواء من عدم الاستقرار والشك والريبة بين الدول ولعل أهم أوجه خطورة انتشار السلاح خاصة في منطقة المتوسط هو ارتباطها بظاهرة الارهاب فالارهاب والانتشار بينها صلة وثيقة.

نظرا لتشكيل انتشار السلاح لتحدي كبير يواجه دول العالم فقد مُنحت له الأولوية في استراتيجيات الدول الغربية في إطار مواجهة التحديات الجديدة،حيث نجد ان الأمم المتحدة قامت بابرام العديد من اتفاقيات منع الأسلحة والحد منها ومكافحة الاتجارغيرالمشروع بها لعل أهمها "معاهدة تجارة الأسلحة "لسنة2014 وهدفت فيها الى وضع قواعد حاسمة لتجارة الأسلحة العالمية،وتطبيقها وضم المزيد من الدول إليها.

كما نجد أيضا أن الاتحاد الأوروبي أدرج تحدي انتشارالسلاح في مختلف استراتيجياته ضمن مهام الحلف الأطلسي،فقد أقرالحلف في قمة بوخاريست2008 أن:«الحد من التسلح،نزع السلاح،وعدم الانتشار سوف يستمر في تقديم مساهمته للسلام والامن والاستقرار» وهو ماسيتعهد به الناتو كجزء من استجابة واسعة لمواجهة التحديات الأمنية.

كما أدرج الاتحاد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة(SALW) تحت بند بناء الاستقرار في أوروبا وما وراءها، وأعطى الاتحاد الأوروبي دعما قويالمفهوم الاتفاقية الدولية للاتجار بالأسلحة وقرردعم العملية المؤدية الى تبنيها[3].نظرا لخطرها المتفاقم.

وعليه سيتابع الاتحاد العمل مع البلدان الشريكة لمكافحة الاتجارغيرالمشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة[1].

3- المفوضية الأوروبية،**تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الامنية الأوروبية**-توفير الأمن في عالم متغير- 2008،ص9.

كما يؤكد الاتحاد على ان أخطار الانتشار تكبر مع الوقت إذا تركت لوحدها فان الشبكات الإرهابية ستصبح أخطر،كما أشار الى أنه يمكن احتواء الانتشار عن طريق ضوابط التصدير ويمكن مهاجمته عن طريق ضغوطات سياسية واقتصادية وضغوطات أخرى بينما يتم التعامل مع العوامل السياسية المُسببة[2].

المبحث الثاني : التحديات السياسية الجديدة.

عرف الوضع السياسي في المنطقة المغاربية تحولات عميقة نظرا لمستجدات عديدة كان لها بالغ الأثر على التعاون والتكامل بين دول المغرب العربي.

وشكلت تحديات كبيرة تواجه أقطاره نتناول ضمن الآتي:

لطالما كانت المشاكل والخلافات السياسية تحتل مكانة بارزة في العلاقات بين الدول الناميةخاصةمنها الدول المغاربية مثلا والتي مازالت تعرف بعض الخلافات التي كانت ولازالت تؤثر دائما على ميزة هذه الدول نحو التكامل والاتحاد مما أدى بها الطريق مسدود ويمكن تصنيف هته التحديات السياسية كالتالي:

المطلب الأول: طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول المغاربية.

أولا: طبيعة النظام السياسي الجـــــزائـــــري.

تعد الجزائرمن بين أكثر الدول التي شهدت تحولات وأحداث سياسيةعنيفة منذ نشوء الدولة الحديثةوقد كان لها آثار كبيرة شملت مجمل نواحي الحياة في الجزائرومن بينها النواحي السياسية التي يمكن أن تعبر عنها بدلالة الفاعلية السياسية والاستقرار السياسي.[3]

غير أن محاولة فهم النظام السياسي الجزائري لابد أن تمتد إلى الإحاطة بحقائق الماضي،وعليه يمكن تمييز مرحلتين هنا وهما.[4]

أ. **مرحلة الأحادية الحزبية:** منذ الاستقلال عام1962 حرصت الجزائرعلى الأخذ بنظام الحزب الواحد

1- تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، مراجعة السياسة الأوربية للجوار،2015،ص14.

2- المفوضيةالأوروبية، **تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الامنية الأوروبية**-توفير الأمن في عالم أفضل-،ص7.

3- فاروق أبو سراج الذهب طيفور،"**النظام السياسي الجزائري:دراسة مقارنة للنضام الجمهوري الرئاسي البرلماتي القرص والبدائل**".مجلة دراسات إستراتيجية،العدد02،الجزائر،جوان2006،ص07.

4- علي بوعنقة وعبد العالي دبلة،طبيعة الحكم في الجزائر، المستقبل العربي،العدد225،بيروت،نوفمبر1997.

وهو حزب جبهة التحرير الوطني بالاستناد للشرعية التاريخية التي جاء بها الكفاح المسلح ضد المستعمر الفرنسي**وقدوررد في دستورعام 1963 في المادة23 منه:** « يقوم النظام السياسي الجزائري على مبدأ الحزب الواحد» وقدعمل النظام السياسي الجزائري عقب الاستقلال على تجاهل الاختلافات الموجودة في المجتمع الجزائري،ونفي الصراع السياسي،مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية معارضة تمارس نشاطها في السرية كجبهة القوى الاشتراكية التي أسَسها "آيت أحمد" الذي عارض النظام الأحادي وسعى الى إقامة نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية. [1]

ويمكن القول أن نظام الحكم في هذه المرحلة عمل على بناء مؤسَسات الدولة عبرمشروع التنمية الذي أثَر في تكوَن البنية الاجتماعية الجزائرية الحديثة بحيث سمح للبرجوازية الصغيرة أن تحتل مكانا قياديا في جهاز الحكم،وهو ما أثَرعلى تكوين تحالفات جديدة شاركت في العملية السياسيةواعطت الشرعية للنظام في إبعاد كل الفئات التي يمكن أن تُسبب تهديدا للسلطة وهكذاتكوَنت جماعةجديدة ذات توجَه براغماتي مرتبطة بالجيش وتعمل من اجل تحقيق مصلحة الطبقة التي تؤيد مصالحه و توجهاته،ونظرا للتسلط السياسي الذي فرضه الحزب الواحد نشأت أزمة سياسة شديدة [2] أسفرت عن أحداث أكتوبر1988والتي كانت بداية مسلسل تطور الأزمة الجزائرية بسبب الأوضاع العامة لحياة المواطنين خاصة الاقتصادية منها والمتَسمة بالانكماش ونقص التموين، والاجتماعية كتزايد البطالة و المعاملات البيروقراطية السلبية وتنامي ضاهرة الرشوة والاختلاسات وأيضا سوء التسييرالسياسي والاقتصادي والاداري مما أدى للأزمة.

وقد ساهمت أحداث5أكتوبر1988 في التمهيد للتغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وما يقوم عليه من شرعية.

ب.مرحلة التعددية الحزبية: وجاءت كنتيجة لأزمة أكتوبر1988،تمثلت بوادرها في الاصلاحات الدستورية كالتعديل الجزئي لدستور1976 في 03نوفمبر1988 وتمثلت هذه التعديلات في:

1. خلق منصب رئيس الحكومة بهدف إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة وجعله لايتحمل مسؤولية أخطاء التسيير التي تقع فيها الحكومة.

1- سعيد بوشعير،**النضام السياسي الجزائري من الأحادية الى التعددية السياسية**.الجزائر:منشورات جامعة8 ماي 1945

،الجزائر،2006،ص86.

2- فاروق أبو سراج الذهب طيفور،المرجع السابق.ص180

2. تعديل المادة الخامسة من دستور1976 والتي تنص على أن السيادة الوطنية ملك للشعب،يمارسها عن طريق الاستفتاء،أوبواسطة ممثليه المنتخبين،وقد عدلت في المادة السادسة من دستور1989وفحواها الشعب مصدر لكل سلطة، السيادة الوطنية ملك للشعب.

3.منح الاستقلالية للمنظمات الجماهيرية والتنظيمات المهنية عن وصاية وسيطرة الحزب وتكملة لهذه التعديلات جاء دستور23فيفري1989.

ليكرس الانفتاح على التعددية الحزبية وإرساء دعائم النظام الديموقراطي الذي يتجلى في فصل السلطات والتداول على الحكم إلا أن هذا التغيير السياسي يمثل جانبا من تطلعات الشعب في المسارالتطوري العام للمجتمع،ولكن الجانب الرئيسي الذي كان موضوع التنديد بالنظام هي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة والناتجةعن عجزالنظام في تسيير شؤون البلاد[1].

ويقضي دستور1989 بانتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام السري المباشر لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة،ورئيس الجمهورية يرأس القوات السلحة وهو المسؤول عن الدفاع الوطني، ويجب أن يكون جزائريا،مسلما ومتخطيا لسن الأربعين[2].

إن دستور1989 فتح في مادته الأربعين عهدا جديدا لنظام الحكم في البلاد،حيث نصت على حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي والتي تم تنظيمها على القانون الصادرفي5جويلية1989.

أما عن التداول على السلطة فإن الجزائر في الثلاثين سنة التي أعقبت الاستقلال تداول على الحكم فيها ثلاث رؤساء فيما شهدت الفترة الممتدة من1992-1999 تعاقب أربعة رؤساءعلى الحكم.ونلاحظ أن هذا التداول ظل محتكرا من قبل الفئة الحاكمة لم تنتقل السلطة فيه من النظام الى المعارضة سنة1991.غير أن هذه السنة شهدت انتخابات تشريعية فازت بها الجبهة الاسلامية للانقاذ غير أن المسار الانتخابي تم توقيفه على إثرها.

ثانيا: طبيعة النظام السياسي المغربي

يقوم النظام السياسي المغربي على عملية تحويل مستمر للسلالة الملكية والدم الملكي للمملكة المغربية، ممتد سلاليا على مدى أربعة قرون،ومرسخ دستوريا عبر الفصل الثاني الذي يبيَن أن الحقوق الدستورية في المغرب تنتقل بالوراثة إلى الولد الأكبر.

1- شليغم غنية،التعددية الحزبية في المغرب العربي دراسة مقارنة:تونس،الجزائر،المغرب.**رسالة ماجستير** في العلوم سياسية،تخصص التنظيم السياسي والاداري،جامعةالجزائر،1999.ص109.

2- فاروق أبو سراج الذهب،مرجع سابق.ص180.

والمغرب بعد حصولهاعلى الاستقلال من المستعمر الفرنسي في معاهدة 02مارس1956حكم الملك محمد الخامس حكما مطلقا،باعتبارهذه الفترة فترة انتقالية من مرحلة الحماية الى مرحلة الاستقلال،وكان وضع المغرب مستقرا،حيث كانت نظرة الشعب للملك كزعيم قاد البلادالى الاستقلال بعد تشكيله لحكومةوطنية في سبتمبر1955،وبدأ العمل لاقامة حكومة دستورية،ثم إنشاءه بعدها مجلسا وطنيا مكوَنا من76عضوا يمثلون الأحزاب والمنظمات والطائفة اليهودية.

وكان يعمل لاقامة ديموقراطية نيابية إلا أنه توفي عام1961 وتولى العرش بعده الملك الحسن الثاني الذي أجرى استفتاء شعبي على الدستور الذي أعلنه وتمت الموافقة عليه في1962.

النظام المغربي لما بعد الاستقلال قام على خلق توازن وانسجام بين المؤسسات الدستوريةتحت رقابةالملك الذي احتفظ له الدستورالصادرفي1962 بالاستمرار في آداء دوره في الحكم،فعلى مستوى المؤسسات الملكية ليس هناك فصل بين السلطات،وهوالذي يمارس جميع السلطات التي يمارسها حاليا رؤساء الدول في مختلف الأنظمة،كما تميَزالدستورالمغربي باعتبار الأحزاب السياسية والنقابات والجماعات المحلية والغرف المهنية،مؤسَسات دستورية مهمتها تأطيرالمواطنين وتمثيلهم[1].

وفي نوفمبر من نفس السنة،تم افتتاح أول برلمان مغربي إلا أن الدستورعجز عن ضمان سير المؤسسات البرلمانيةبسبب التيارات الحزبية المتصارعة،والتي رفضت برنامج العمل الذي أعلن عنه الملك من أجل تشكيل حكومةائتلافية،وعلى إثرها أعلن حالة الطوارئ في1965 واستمرت إلى سنة1970،بعدهاعرض الملك عى الشعب المغربي دستورا جديدا وأجريت الانتخابات النيابية وافتتح المجلس النيابي دورته في 09أكتوبر1971 لإعادة النظر في الدستور،ثم عرض الملك مشروع جديد للدستور جرى عليه الاستفتاء الشعبي في مارس1972،حيث يعتبر الأساس الذي يقوم عليه الحكم[2].

وعليه فقد شهدالمغرب التعددية الحزبية بعد الاستقلال وبروز بعض أحزاب المعارضة كالحزب الشيوعي، حزب الأحرار المستقلين،الحركة الشعبية.

ثالثا: طبيعة النظام السياسي التونسي.

يعتبر نظام الحكم في تونس نظاما رئاسيا ذونمط برلماني،فبعد الإعلان عن قيام الجمهورية التونسية في25جويلية1957،تم اقرار أن رئيسها يكون رئيس الجمهورية وفقا لدستور1959 والذي جعل

1- شليغم غنية،**مرجع سابق**.ص47.

2- **المرجع السابق**.ص317.

السلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة،المنتخب لمدة خمس سنوات،وهو الذي يعيَن الوزير الأول ومجلس الوزراء،وأن المجلس الوطني المنتخب هو الآخر ينتخب لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر السري[1].

ودستور1959 خوّل لرئيس الجمهورية فرض نظام الحزب الواحد في اطار تعددية شكلية أي أن الدستور يسمح بتعدد الأحزاب،لكن يخضع اعتماد أي حزب لموافقة الحزب الحاكم،مما يكرّس الأحادية الحزبية واقعيا[2].

ويمكن القول أن النظام السياسي التونسي قد عرف مرحلتين:

المرحلة الأولى من1957-1959: وتم فيها تحقيق علاقة الدولة بالمجتمع بمبادرة النخبة التسييرية في في اتجاه تأميم الدولة-أي احتكار السلطة من قبل نخبة صغيرة-وتأميم دولة المجتمع أي أن القرارات تتخذها النخب وليس الشعب أو المواطنين،فوجود مشروع كهذا مكّن وبدرجة هامة التزام السكان والادارة تجاه تحديات التغيير الاجتماعي والاقتصادي باسم الوحدة الوطنية ودفع التنمية،وقد حرض النظام التونسي على تكريس نظام الحزب الواحد،فقط توصل-الحزب الدستوري- الذي أصبح يدعى الحزب الدستوري الاشتراكي منذ سنة1964،الى تعبئة الناس واستيعاب الصراعات وتجسيد أغلب أشكال المعارضة وعلى رأسها الشيوعية.

المرحلة الثانية الانتخابات الرئاسية1964: وقد شهدت بداية مؤسّسة النظام السياسي و المشاركة،لكن هذه العملية لاتزال في بدايتها لتمسّك النخب الحاكمة بأشكالها القديمة في التأطيروالمراقبة السياسية وذلك عن طريق نموذج تعبوي يكون في ثنايا عمليات بناء السلطة السياسية ومشروع إعادة هيكلة المجتمع،وقد تبلوربعد أن نجحت القيادة الوطنية من إزالة كل تعبئة منافسة،ومنه انطلقت النخبة السياسية في عملية اصلاح فعلية شاملة مظهرةعزيمتها للتدخل في جميع المجالات والنشاطات.

وفي سنة1974انتخب المؤتمر التاسع للحزب"بورقيبة" رئيسا مدى الحياة،وعيَن هذا الأخير مكتبا سياسيا يتكون من20 عضوا،ضم14وزيرا دلالة على الرغبة في تقوية العلاقة بين الحزب والحكومة، ثم تم تعديل الدستور ليعزز ويكرّس من صلاحيات رئيس الجمهورية[3].

1- جمال عبد الناصرمانعة،**مرجع سابق**.ص50.

2 -PAUL BATTA ET CLAUDI NE RULLEAU.**LE GRAND MAGHRED DES,MDE PENDANCES AL'AN2000**,ALGER,EDITION LA PHONIC.1990,P60.

3 -PAUL BALTA,OP,CIT,P69.

وفي أفريل1981،أعلن الرئيس بورقيبة عن عدم اعتراضه على تأسيس أحزاب سياسة معارضة بشرط إعلان تخليها عن العنف والتعصب الديني وعدم الاعتماد على أية قوى خارجية سواء على المستوى الإيديولوجي أوالمادي،اضافة لشرط حصول الحزب على5٪ على الأقل من أصوات الناخبين في الانتخابات التشريعية المقررة في نوفمبر1981مما أدى إلى إقصاء الأحزاب المشاركة في الانتخابات،في حين حاز الحزب الاشتراكي الدستوري على نسبة 94،6٪ من إجمالي الأصوات الانتخابية،ماأهله للحصول على إجمالي مقاعد البرلمان بالاختلاف مع الاتحاد العام التونسي للشغل. وقد شهدت فترة الثمانينات حالة من الانهيار الذي كان يعيشه النظام السياسي التونسي والمجتمع بسبب العنف الممارس ضده وخاصة ضد المعارضة وقادة الاتحاد الإسلامي،وتزامن ذلك مع تدهور الوضع الصحي للرئيس"بورقيبة"ما أتاح الفرصة لرئيس الوزراء ونائب الرئيس لتولي رئاسة الجمهورية استنادا للمادة57 من الدستور التي تتصدى على انه:«لرئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته أو في حالة العجز التام» وعليه قام بن علي بانقلاب سلمي في:07 نوفمبر1987[1].وبذلك دخلت تونس فيما أطلق عليه بالعهد الجديد[2].

وقد تميز بمحاولة بن علي تعزيز المسار الديمقراطي في البلاد في1988حيث أدخلت تعديلات دستورية شملت الغاء الفقرة التي تنص على حكم الرئيس لمدى الحياة وهي المادة42 من الدستور وأصبحت خمس سنوات ينتخب فيها الرئيس ولا يزيد عن عهدتين تمر عدل عام1997 لتعدل المادة التي تنص على مدة الرئاسة وتصبح بموجبها العهدة الرئاسية غير محددة.

رابعا: طبيعة النظام السياسي الليبي

كانت ليبيا في العهد الاستعماري تحت الوصاية حيث قُسمت إلى ثلاث:الوصاية الايطالية على طرابلس والوصاية البريطانية على برقة والوصاية الفرنسية على فزان،غير أن المفاوضات التي قام بها وفد من أحرار ومناضلي ليبيا للمطالبة بوحدة واستقلال ليبيا أدت الى اصدار الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار رقم289 في سنة1949 القاضي بمنح ليبيا استقلالها الكامل وكوَنت لجنة لتعمل على تنفيذ قرار الأمم المتحدة من أجل تحقيق وحدة ليبيا،ونقل السلطة الى حكومة ليبية مستقلة وتم تعين مبعوث خاص للمساعدة على وضع دستور للدولة الجديدة،وشكلت جمعية دستورية لهذا الغرض عام1950،حيث

1- وائل أنور بندق،**موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية**.المجلد الثاني،مصر:دار الفكر الجامعي،2004،ص156.

2- **نفس المرجع** .ص157.

توصلت الى حل توفيقي بين المناطق الثلاث،تُقام بموجبه حكومة فدرالية،يتمتع كل اقليم فيها بحكم ذاتي واعتمدت الدولة النظام الملكي في سبتمبر1954 وتم الاعتراف بها.

وعليه فإن ليبيا كانت دولة مركبة اتخذت شكل الاتحاد الفدرالي.

وكانت حكومتها ملكية وراثية برلمانية وها عاصمتان هما طرابلس وبنغازي.ثلاث حكومات محلية في طرابلس وبرقة وفزان، وللملك حق اقتراح القوانين والمصادقة عليها وسلطته موازية لسلطة مجلس الأمة أما السلطة التنفيذية فتتكوَن من الملك ومجلس الوزراء ولها صلاحيات واسعة،وظل النظام اليبي نظاما الى غاية الفاتح من سبتمبر1969،أين قامت الثورة الليبية بقيادة العقيد معمر القذافي الذي جعل حدا للنظام الملكي وتولى قيادة البلاد[1].وأعاد بناء المجتمع وفقا لمبادئ وقيم جديدة مثل الحرية،الاشتراكية والوحدة من اجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والتحرر من التبعية والعمل من اجل الوحدة العربية.

ويسود ليبيا النظام الجماهيري في الحكم،يعتمد على الديمقراطية المباشرة،من خلال المؤتمرات الشعبية التي هي اعلى سلطة تشريعية في البلاد وفقا للدستور الليبي الصادر في11ديسمبر1969 .والمعدل في والمعدل في02مارس1977 والذي يستند إلى فلسفة الكتاب الأخضر المعد من طرف القائد معمرالقذافي الذي يعتبر النظرية العامة الثالثة[2].

وتتجسد سلطة الشعب في المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الثورية،حيث يقسَم الشعب إلى مؤتمرات أساسية يمارس فيها المواطنون السلطة المباشرة ويختار كل مؤتمر أمانة له،ومن مجموع لجان الأمانات تتكوَن مؤتمرات غير أساسية،ثم تختار الجماهير لجانا شعبية إدارية تحل محل الإدارات الحكومية،وهي مسؤولة أمام المؤتمرات الشعبية التي تملي عليها سياستها وتراقب تنفيذها،ومؤتمر الشعب العام له وظائف عديدة منها وظائف التخطيط الاقتصادي والموازنة،رسم السياسة العامة دولة،الوظائف التشريعية،توجيه مؤتمرات اللجان الشعبية ولجانها واختيار أمناءها.

وتكون مهمة اللجان الشعبية تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية وهي مسؤولة أمام تلك المؤتمرات.

خامسا: النظام السياسي الموريتاني

1- جمال عبد الناصرمانعة،**مرجع سابق**.ص50.

2 -BOURGIA ET WEISSP.LES ETATS DE LALIGUE ARABE,LES NOUVELLES EDITIONS AFRICAES,1979,P227.

في1920 أعتبرت موريتانيا مٌلحقة بإفريقيا الغربية،خاضعة للقانون الداخلي الفرنسي على غرار أقاليم ماوراء البحار،ويرأس الاقليم نائب عام يمثل الحكومة الفرنسية،ينتخب في الجمعية الوطنية تمثل في النائب أحمد ولد حرمة ولد ببانا[1].

وفي عام1956 تم انتخاب جمعية إقليمية أنشأت أول حكومة محلية في موريتانيا عام1957، حيث انتخب المختار ولد دادة نائب رئيسها فاستصدر من الحكومة الفرنسية في1957 قرارا بنقل العاصمة من سانت لويس الى نواقشط،كما وحَد التشكيلات السياسية ضمن حزب تجمع واحد استعداد لاستفتاء ديسمبر 1958ثم تلا الاستفتاء إعلان الاستقلال الداخلي في28نوفمبر1958وتبعا لذلك أصبح للبلاد مجلس وزراء وجمعية تأسيسية،وفي مارس1959 أعلنت الجمعية التأسيسية إنشاء الجمهورية الاسلاميةالموريتانية وحصلت البلاد على الاستقلال في 8نوفمبر1960في إطار استقلال المستعمرات الفرنسية في ذلك العام وأصبح المختار ولد دادة رئيسا للبلاد.وبعد الاستقلال أقام دستور2ماي1961 نظاما رئاسيا ينتخب فيه الرئيس لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر،ويتمتع فيه بصلاحيات هامة تتمثل تعيين الوزراء وإقالتهم، ويمارس السلطة التنظيمية بواسطة مراسيم بينما يمارس الوزراء هذه السلطة بتفويض من رئيس الجمهورية[2].

وفي سنة1965 تم تعديل الدستور على أن حزب الشعب الحاكم هو الحزب الوحيد في البلاد. ما أدى لسلسلة من المشاكل الداخلية في البلاد وظهور حركات يسارية أهمها الحركة الوطنية الديمقراطية.

وفي أواخر سنة1961 تم وضع أول دستور موريتاني وفي العام الموالي جرت انتخابات رئاسية في موريتانيا كان المرشح الوحيد فيها هو المختار ولد دادة.

وفي عام 1991 أعلن الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطابع عن قيام الديموقراطية التعددية،وعلى إثر هذا الاعلان تم إعداد دستور جديد للبلاد تم اعتماده في استفتاء شعبي عام وإصداره في1991 ليستأنف العمل على إقامة المؤسسات الدستورية،حيث نُظمت انتخابات رئاسية تعددية في1992، تنافس فيها مرشحين وتم انتخاب الرئيس معاوية ولد سيد احمد الطابع ليتسلَم مهامه الرئاسية لتكتمل بذلك إقامة كافة المؤسسات الديمقراطية التي نص عليها دستور1991 ومن أهم تلك المؤسسات:

1- أحمد منيس،**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**.القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004ص247.

2- **نفس المرجع**.ص248.

• إنشاء مجلس وزراء يترأسه الرئيس: حيث ينص الدستور على أن يترأس الرئيس مجلس الوزراء،وينتخب لمدة ست سنوات بالاقتراع العام المباشر بالأغلبية المطلقة.

•السلطة التشريعية ويمارسها البرلمان الذي يتشكل من غرفتين هما:المجلس الوطني ومجلس الشيوخ، ويكون انتخاب النواب لمدة خمس سنوات بالاقتراع المباشر.

•السلطة القضائية وهي مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية ورئيس الجمهورية هوالضامن لإستقلال القضاء ويساعده في ذلك المجلس الأعلى للقضاء.

المطلب الثاني:التحولات السياسية في الدول المغاربية

شهدت الدول المغاربية منذ استقلالها عدة دساتير وتعديلات وفقا للظروف الداخلية والدولية التي رافقتها، تضمَنت الانتقال من الأحادية إلى التعددية السياسية التي تعد إحدى السمات البارزة للديمقراطية[1]

الإصلاحات الدستورية في الجـــــــزائـــــر:

الجزائر منذ استقلالها عرفت دساتيرعدة هي دستور1963-1976-1980-1989، وبالرغم من الإصلاحات التي جاء بها آخردستورسنة1989مثل فتح المجال للتعددية السياسيةوانشاء جمعيات ذات طابع سياسي، دعم الممارسة الديمقراطية،إعادة النظر في قوانين الانتخاب والإعلام وقوانين أخرى إلا أن الوضعية السياسية الديمقراطية في الجزائر واجهت صعوبات كثيرة خاصة بعد استقالة الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية ودخول الجزائر في دوامة العنف بعد أول انتخابات تعددية والتي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في1991 وتوقيف المسارالانتخابي،وكنتيجة جاء دستور1996 لتغطية الفراغ الدستوري والنقص الوارد في دستور1989 وتوسيع الصلاحيات الرئاسية وضمان بقاء واستمرارية النظام فقد حضر دستور1996النشاط الحزبي القائم على أسس دينية أوطائفية وضيَق قانون الانتخابات، ثم جاء آخر تعديل للدستور في2008 ليوسَع من صلاحيات وسلطات الرئيس ويمدَد عهدة الحكم كما استبدل منصب رئيس الحكومة بالوزير الأول (الوزارة الأولى).[2]

1- خولة كلفالي،مقتضيات وخصائص التعددية السياسية في الجزائرفي ظل دستور1989/02/23.كراسات الملتقى الوطني الأول:التحول الديمقراطي في الجزائر10ـــــ11 ديسمبر2005،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة بسكرة، الجزائر،2005،ص174.

-1

أمابعد الحراك الشعبي الذي عرفته بعض الدول العربية ومنهاالمغاربية كتونس وليبيا فقد شهدت الجزائر أيضا بوادرهذا الحراك من خلال حركات احتجاجية في عدد من الولايات ما أثارمخاوف الحكومة الجزائرية من تفاقم الوضع وعودة سيناريوأزمة أكتوبر1988فكانت الاستجابة السريعة للحكومة من خلال مبادرة الرئيس بوتفليقة للاصلاح السياسي في الجزائر أفريل2011 لمسايرة التحولات المحلية والاقليمية حيث شكل الرئيس بوتفليقة هيئة مشاورات سياسية تتولى مباشرة الحوار مع القوى الساسية الجزائرية حول مقترحات الاصلاح وجرى مناقشة مراجعة الدستور وثمانية محاور مطروحة لمراجعة قوانين عضوية موجودة أو صياغة نصوص قانونية جديدة مثل قانون الأحزاب والجمعيات،صلاحيات المؤسَسات الدستورية،قانون الاعلام والإشهار...وخلصت اللجنة الاستشارية لإعداد تقريررُفع إلى رئيس الجمهورية الذي سيتولى وضع رزنامةللاصلاحات تبدأ باصلاح القوانين العضوية،وتنتهي بإعلان الرئيس تنصيب لجنة مختصة في القانون الدستوري،تتولى صياغة دستور جديد وعرضه على البرلمان الجديد المنتخب سنة2012 أو عن طريق الاستفتاء الشعب في حال تضمَن تغييرات جذرية في محتواه.

الإصلاحات الدستورية في المغرب:استناد إلى أن النظام السياسي المغربي نظام ملكي،فقد عمل دائما على تكريس سيطرته وهيمنته على المجال السياسي من خلال مركزية ضبط المجال السياسي،غيرأن رياح التغييرالتي شهدتها معظم الدول العربية انتقلت إلى المغرب بتاريخ 20 فيفري2011من خلال حركة20 فيفري التي ضمَت قوى شبابية مستقلة وهيئات سياسية واسلامية معارضةوقد نشطت في تنظيم احتجاجات شعبية في مناطق متفرقة من المغرب،وفي هذا السياق جاء خطاب الملك محمد السادس في09 مارس2011الذي أعلن فيه تعديلات دستورية داخل إطار ثوابت الملكية وإمارة المؤمنين ووعد بدستور ديمقراطي يفصل بين السلطات ويعطي صلاحيات أكبر لكل من رئيس الحكومة ورئيس البرلمان،وعيَن الملك لجنة استشارية لإعداد مسودة الدستورالجديد ووضع على رأسها القانوني عبد اللطيف المتوفي وإلى جانبه مستشار الملك محمد معتصم المكلف بإجراء مشاورات مع قادة الأحزاب والنقابات حول مقترحات التعديل الدستوري.[1]

1- ـــــ،تعديل الدستور في المغرب إصلاح أم احتواء التحول الديمقراطي؟، الدوحة:المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،2011جوان،ص ص2-3

وفي تاريخ1جويلية2011 أعلنت وزارة الداخلية المغربية نتيجة الاستفتاء وعبرت عن موافقة نحو 98.7٪ على الدستور وأن نسبة المشاركة بلغت73.46٪ .

الاصلاحات الدستورية في تونس:

بعد تولي زين العابدين بن علي الحكم في تونس،حاول إضفاء الطابع الديمقراطي والانفتاح عى النظام التونسي خاصة مع المعارضة بمختلف تياراتهاوتوجهاتها بالتحديد الإسلامية،فقد بادرالى تغييرات جذرية من خلال إقرارتشريع جديديسمح بالتعددية السياسية في أفريل1988،غيرأن الاصلاح الجوهري الدستوري الذي حظي بإجماع الشعب كان من خلال أول استفتاء عام شهدته البلاد في26ماي2002 منعرجا حاسما على درب الإصلاح السياسي في تونس وقد طالت هذه التعديلات نصف فصول الدستور التونسي الصادر في01جوان1956لتشمل حماية الحريات وحقوق الإنسان وكرامة الفرد وحماية الحياة الخاصة...

غير أن الأوضاع الاقتصادية المزرية لبعض المدن التونسية خاصة الجنوبية، مثل منطقة سيدي بوزيد عرفت أحداث واحتجاجات عنيفة بعد إقدام محمد البوعزيزي وهو جامعي عاطل عن العمل بإحراق نفسه في 2010.12.17.فكانت الشرارة الأولى التي أطاحت بنظام بن علي،حيث تغيَر المشهد السياسي تغيَرا يكاد يكون كليا،حيث أصبح هناك مئات الأحزاب السياسية بدل ثمانية مقنَنة مع الحزب الحاكم،وفي المرحلة الأولى وإثر اندلاع الثورة،ضمت الحكومة راشد الغنوشي وكلا من حركة التجديد و الحزب الديمقراطي التقدمي اللَذان تمثلا لأول مرة في الحكومة وذلك لعدم السماح بخلق فراغ في الساحة حسب قراءة كلا الحزبين في حين التكتل من أجل العمل والحريات خير الانسحاب منها وبقيت التنظيمات الخرى خارج الحكومة.والتحقت أغلبها بمشروع"مجلس حماية الثورة"الذي كان مشروعا لمراقبة عمل الحكومة الانتقالية وضم مختلف الحساسيات كحركة النهضة حزب العمال الشيوعي،حزب الاصلاح والتنمية،حزب العمل الوطني الديموقراطي،الحركة الوطنية الديمقراطية وعدد آخر من الأحزاب.[1]

1- تأزم المشهد السياسي التونسي بعد الثورة متحصل عليه من:
تاريخ التصفح:2017.03.03الساعة23:40 http://alhadathe.com

- **الإصلاحات الدستورية في ليبيا:**

نتيجة للضغوط الداخلية والدولية وعزلة ليبيا إقليميا،كان لزاما على العقيد معمر القذافي إجراء بعض الانفتاحيات لتهدئة الجبهة الداخلية والدولية،فأعلن بداية1988 إجراء إصلاحات اقتصادية وقام بالإفراج عن المساجين والمعتقلين السياسين وإلغاء المحاكم الثورية وإقرار وثيقة حقوق الإنسان وحرية التنقل والسفر للخارج،وفي سنة2000 قام بإعادة النظر في الميزانية وأقر إعادة توزيع عوائد النفط والتخلي عن المركزية السياسية ثم في سنة2003 حث على إصلاح جذري في الاقتصاد.[1] والتوجه نحو الرأسمالية وخصخصة القطاع العام كون الشعب لايفهم الاشتراكية وعليه فقد تركَز الإصلاح والانفتاح في ليبيا على الجانب الاقتصادي إذ لم يشهد الجانب السياسي أي تغيير ويدل اعتماد هذه الإصلاحات على رغبة النظام في شراء الرضا الداخلي والولاء بتوزيع عائدات النفط وإقرار حريات اقتصادية لكن الواقع يدل على أن الوعود الاصلاحية الليبية منذ بدايتها لم ترق الى مستوى إحداث تحول ديموقراطي.

وبسبب التراكمات التي افرزها النظام الليبي منذ تولي القذافي قيادة ليبيا كان من السهل وصول رياح التغيير إلى الجماهيرية الليبية بعد كل من تونس ومصر والتي انتهت بإسقاط النظامين،حيث شهدت ليبيا احتجاجات وانتفاضات شعبية انطلقت في14فيفري2011 في بنغازي،ثم انتقلت إلى باقي المدن الليبية رافعين شعارات ومطالب مثل المطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واسعة مثل صياغة دستورجديد يضمن المشاركة الفعلية للشعب ووضع حدلانتهاك الحقوق المدنية للمواطنين وحرية تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية الرأي والتعبير،المطالبة بتنحية العقيد معمرالقذافي حيث يعتبر أقدم حاكم عربي، الكشف

عن مجزرة سجن أبو سليم* والمتورطين فيها1996.

الإصلاحات الدستورية في موريتانيا :

بدأت مظاهر الإصلاح في موريتانيا بعد تنظيم انتخابات بلدية في الولايات سنة1986،ما أعتبرالخطوة الأولى في مجال الاصلاح السياسي المحتشم الذي قام به الرئيس ولد الطايع والذي حاول من خلاله الانفتاح على المجتمع السياسي الوطني وقد جسده في سنة1991عند إقراره دمقرطة الحياة السياسية

1- أحمد منيس،**مرجع سابق**.ص ص237،240.

*مجزرة سجن أبوسليم1996/06/29 هي احدى أكبر المجازر الجماعية التي ارتكبها نظام معمر القذافي في ليبيا،وقتل فيها نحو1269 معتقل معظمهم من سجناء الرأي.

من خلال الاستفتاء الشعبي على دستور يقر التعددية الحزبية ويمنح العديد من الحقوق والحريات العامة ويتيح فرصا واسعة أمام المواطنين للمشاركة في تدبير الشؤون العامة،ويعتبر دستور 1991.بمثابة إعلان ميلاد للجمهورية الموريتانية الثالثة.[1]

ودرجت موريتانياعلى اللجوء للانتخابات كلماتفاقمت الأزمة السياسية من أجل الحد من الاحتقان الداخلي وكسب تأييد المجتمع الدولي وخاصة الدول الكبرى المانحة للعون العام الموجه للتنمية كانتخابات نوفمبر 2003 التي اعتبرت مهمة جدا من ناحية المشاركة حيث كانت هناك امرأة بين الستة المرشحين وكان هناك إقبال كبير على صناديق الاقتراع ممايعكس المنافسة القوية في الانتخابات رغم أنها حُسمت لمعاوية ولد سيد أحمدالطابع بنسبة66.69٪،ومن خلال هذه المشاركة نلاحظ أن الناخب الموريتاني عبَر عن أن: •الإصلاح المنشود ينبغي أن يتم من داخل النظام وليس من خارجه.

• أن المزايدات السياسية والوعود الانتخابية لاتغيَر المواطن المتبصر.

•إرادة الشعب في المشاركة السياسية عبر صناديق الاقتراع هي الطريق السليم نحو الديمقراطية من دون أن يحدث مامن شأنه أن يُخل بالنظام العام أوأمن البلاد واستقرارها.[2]

المطلب الثالث: قضية الصحـــراء الغربيـــة

تعتبر قضية الصحراء الغربية أكبرعائق وتحدي يواجه دول المغرب العربي،فهي مشكلة مزمنة تعودجذورها الى ما قبل تأسيساتحاد المغرب العربي ولم تعرف لها حلا لغاية اليوم.كما أن عدم تسوية مشكل الصحراء الغربية يمثل أحد الهواجس والمصادر الأساسية للتوترات بين دول المنطقة.[3]

أولا : جـــذور القضـــــية

تعود جذور القضية الصحراوية الى إقليم الصحراء الغربية،الذي كان يُعرف باسم الساقية الحمراء ووادي الذهب ويقع في الجزء الغربي من قارة إفريقيا،ويُطل على المحيط الأطلسي فيما بين°9 و°17

1- محمد الأمين ولد سيدي باب،**مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا**.بيروت:مركز دراسات الوحده العربية،2005، ص ص420،414.

2- نفس المرجع،ص385.

3- أحمد مهابة،"مشكلات الحدود في المغرب العربي"،**السياسة الدولية**،العدد111، 1993 ،ص246.

من درجات الطول غربا،ومابين°21 و°28من درجات العرض شمالا ويتوسط مدار السرطان[1] وتبلغ مساحته 284 ألف كيلومترمربع ويتميز بثروات طبيعية هامة مثل الذهب،الفضة، النفط ،الحديد،الفوسفات،حيث تحتل الصحراء الصحراء الغربية المرتبة الثالثة من احتياطي الفوسفات[2]. وقد خضع الاقليم الصحراوي للاستعمار الاسباني عام1884 قبل أن يسلمه للمملكة المغربية وموريتانيابموجب اتفاقية مدريد1975 التي أُتبعت بالمسيرة الخضراء المغربية لاحتلال إقليم الصحراء شارك فيها أزيد من350 ألف مواطن مغربي،وكرد فعل لذلك رفضت الجزائر اتفاقية مدريد و أخذت على عاتقها مسؤولية التعريف والدفاع عن القضية الصحراوية في المحافل الدولية ليتم الإعلان في 26فيفري1976 عن تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية وهو ما أعاد الصراع الاقليمي بين الجزائر والمغرب،والذي تحوّل الى أزمة دولية معقدة،أطرافها جبهة البوليزاريو* مدعومة بالجزائر من جهة والمملكة المغربية من جهة ثانية.

ثانيا: تطور مسار القضية الصحراوية.

يمكن تتبع مسار تطور قضية الصحراء الغربية من خلال الجدول الآتي:

سنة1960	سنة 1965	سنة1968
– اعتماد الجمعية العامة الأمم المتحدة لقرار1514 الذي ينص على حق تقرير المصير لجميع الشعوب لاسيما في قارتي إفريقيا و آسيا.	– صدور قرار يحث اسبانيا على البدأ بعملية إنهاء الاستعمار على الأقاليم الصحراوية وتقديم تقارير دورية حول هذه القضية إلا أن اسبانيا لم تستجب لمطالب الجمعية. –مطالبة المغرب الأقصى بالصحراء الغربية كجزء مشروع من المغرب العربي الكبير داخل الجمعية العامة.	– تأسيس أول تنظيم لاستقلال الصحراء، حركة التحرير الوطني بقيادة محمد سيدي ابراهيم الذي تبنى استرتيجية للمقاومة السلمية من اجل تحقيق تطلعات معظم السكان الى الاستقلال.
سنة 1973	سنة 1975	سنة1976
–إنشاء الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراءووادي الذهب"البوليزاريو"متبنية الخيار	– صدور اول تقرير قانوني عن محكمة العدل الدولية خلُص الى إدانة	–الاعلان عن تأسيس الجمهورية العربية الصحراوية في 26فيفري1976.

1– عمرصدوق،**قضية الصحراء في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**.الجزائر :المطبوعات الجامعية،1986، ص12.

2– **نفس المرجع**.ص20.

* جبهة البوليزاريو:هي جبهة شعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب،أُسّست في 10ماي1973 من أجل الانفصال عن المملكة المغربية وإقامة الجمهورية الصحروية.

العسكري والسياسي و الدبلوماسي. -رغبة اسبانيا بإجراء استفتاء تقرير المصيرعام 1975 وانسحابها المبكرمن الصحراء الغربية و معارضة المغرب وموريتانيا الاستفتاء ومطالبتهما بالسيادة على الإقليم.	الاحتلال المغربي والاعتراف بجبهة البوليزاريو كممثل شرعي وحيد للشعب الصحراوي. -إعلان المسيرة الخضراء لاحتلال الصحراء الغربية من قبل المملكة الغربية	-دخول الجزائر والمغرب في صراعات حادة سياسية وعسكرية.

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على المعطيات الواردة في:

*هاني غنية،**مرجع سابق**،ص ص115،116.

*أحمد سيد أحمد،مشكلة الصحراء الغربية في انتظارالتنازلات.**السياسية الدولية**.العدد150، أكتوبر2002،ص126.

وعليه ومنذ ذلك الحين يتنازع المغرب وجبهة البوليزاريو السيادة على الاقليم معتمدين على مرجعيتين قانونيتين غاية في التناقض،فالرباط تعتمد على "الحقوق التاريخية"داعية الى الحفاظ على الحدود الكائنة قبل الاستعمار،وتستند جبهة البوليزاريو على مبدا حق الشعوب في تقرير مصيرها[1].

غير أن هذه الأزمة بين الدولتين الأقوى في المنطقة المغاربية"الجزائر ـــــــ المغرب" نتج عنها العديد من التأثيرات السلبية والتداعيات على كل أطرافها[2] مماإضطرقادةالدول المغاربية إلى محاولة ايجاد حلول وتسويات لها لعل أبرزها تأسيس اتحاد المعرب العربي كإطار تكاملي تعاوني مغاربي.

إلا ان العكس هوالذي حدث حيث ضلَت الأزمة الصحراوية تلقي بظلال التوتر والتأزم بين الجزائر والمغرب[3].

كما وُجدت جهود دولية كثيرة لاحتواء الأزمة كان آخرها في فيفري2010،أين تم انعقاد جولة ثانية من المحادثات غيرالرسمية بين المغرب والصحراء برعاية أممية في حضور كل من الجزائر وموريتانيا كبلدان مراقبة.غير أنها وكغيرها من محاولات التسوية خلُصت الى نتائج غيرمتوافقة وعليه بقيت أزمة الصحراء الغربية تشكل عائق وتحدي كبير يواجه العلاقات المغاربية والإتحاد المغرب العربي.

1- خديجة محسن فينان،الجغرافيا السياسية في المنطقة المغاربية بمقياس"الربيع العربي".**مداخلة** مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة الدوحة قطر17-18فيفري2013.

2- أحمد سيد أحمد،**مرجع سابق**.ص126.

3- التكـــــامل المغـــــاربي والتحديات المتصلة به متحصل عليه من:

التصفح:02مارس2017 الساعة14.30 ،تاريخ http://WWW.DJAZAIRESS.COM/ECHCHAAB/23685

المبحث الثالث : التحديات الاقتصادية الجديدة

يعيش العالم اليوم العديد من التغيَرات الاقتصادية التي مسَت الاقتصاد العالمي وكان لها بالغ الأثر على جميع الدول المرتبطة به سواء كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

المطلب الأول: الأزمة المالية العالمية.

وتعرَف على أنهاالتدهوُر الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية،والذي ينعكس سلباعلى تدهور كبير في قيمة العملة وأسعار الأسهم،مما ينجُم عنه آثار سلبية على قطاع الإنتاج والعمالة،وما ينتج عنها من إعادة توزيع الدخول والثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.وتُعد الأزمة المالية العالمية أعنف أزمة اقتصادية بعد أزمة الكساد الكبير،وتكمن خطورة هذه الأزمة كونها انطلقت من الاقتصاد الأمريكي الذي يشكل نموّه محركا لنمو الاقتصاد العالمي؛فاقتصادها الأكبر في العالم بحجم يبلغ 14تريليون دولار،وتشكل التجارة الخارجية أكثر من 10٪ من اجمالي التجارة العالمية،بالاضافة إلى أن الدولار الأمريكي يشكل مالا يقل عن60٪من السيولة العالمية.وانتشرت الأزمة لتشمل البنوك والشركات التمويلية والبورصات في أوروبا وآسيا،وكافة المراكز الرأسمالية الكبرى،وبسبب سياسات العولمة وتحرير الأسواق انتقلت الكثير من تلك الأوراق المسمومة، من البنوك الأمريكية الى البنوك الأوروبية والأسياوية ما أدى إلى إفلاس العديد منها وساد الذعر في الأسواق وأصاب الشلل معظم البنوك في أمريكا والمراكز المالية الخرى،وعليه يمكن تصنيف الأزمة المالية الأمريكية ضمن الأزمات المالية المؤثرة في الاقتصاد الحقيقي(قطاع الإنتاج)تأثيرا كبيرا وتؤدي إلى حالة كساد اقتصادي وهذا ما أكده صندوق النقد الدولي عبر تقاريره،التي ترصد تطور أداء الاقتصاد العالمي والتنبؤ به وتؤكد على أن الاقتصاد العالمي سيشهد حالة تباطئ اقتصادي في الفترة المقبلة.[1]

وبالرجوع إلى أسباب الأزمة المالية العالمية2008نجدأن التقديرات تشير إلى مجموعة من العوامل التي تفاعلت داخل الولايات المتحدة الأمريكية مسبَبة الأزمة المالية،فالأوضاع الاقتصادية الأمريكية لم تكن مستقرة، نظراللاختلالات المالية الداخلية والخارجية الكبيرة للإقتصاد الأمريكي،إلا أن الأمر أخذ

1- فريح زينب،دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية،**رسالة ماجستير**، كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم علوم سياسية،تخصص دراسات مغاربية،جامعةمحمد خيضر ـــــــ بسكرة ،2013 ،ص72.

يزداد سوءا مع تفشي أزمة الرهن العقاري التي أخذت تداعياتها تتذربعواقب جسمية ويمكن إجمال الأسباب المباشرة للأزمة المالية في ثلاث عوامل أساسية:

♦ **التوسع في الإقراض العقاري:**

ولّدت الأزمة المالية نتيجة ما أصبح يعرف بأزمةالرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية فالعقارات في هذا البلد هي أكبر مصدر للثروة بحيث يمكن لأي مواطن أن يطلب قرضا من البنك لشراء سكن مقابل رهن هذا العقار،وعندما ترفع قيمة العقار يحاول صاحبه الحصول على قرض جديد نتيجة هذا الارتفاع وذلك مقابل رهن جديد من الدرجة الثانية ومن هنا جاءت تسمية الرهون الأقل جودة،فهي معرضة لأكثر المخاطر،إذا انخفضت قيمة العقارات،ولكن البنوك لم تكتفي بالتوسع في هذه القروض الأقل جودة،بل استخدمت المشتقات المالية* لتوليد مصادر جديدة للتمويل،مما سمح لها بالتوسُع في الاقراض بدون مراعاة لأدنى الشروط المعمول بها في الائتمان المصرفي،ثم انقلبت الصورة في منتصف2006 مع بداية انخفاض أسعار العقارات الأمريكية.

♦ **توريق القروض:** *عملت المصارف بشكل مباشر أوعن طريق مؤسَسات خاصة على تحويل الرهون العقارية إلى أوراق مالية(سندات) وعمدت إلى بيعها إلى مصارف،مؤسَسات أخرى لتقوم هذه الأخيرة ببيعها لأفراد وشركات أخرى (التأمين،الادخار،...الخ) وقامت بعض هذه الشركات باستعمال السيولة الناجمة عن عمليات بيع السندات لإعادة تمويل قروض عقارية جديدة،وهذا مايعرف "عملية التوريق".

♦ **رفع سعر الفائدة:** اتخذ البنك الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية في أوت2006 قرارا مفاجئا برفع أسعار الفائدة الأساسية من1٪ الى 5٪ في2007 بسبب ارتفاع قيمة الدولار، في محاولة للحد من ارتفاع مستوى التضخم وحتى تتمكن المصارف من تمويل احتياجاتها رفعت سعر الفائدة على القروض العقارية،ولم يعد المقترضون قادرون على السداد بسبب إرتفاع التزاماتهم للمصارف،مما دفع الكثير منهم الى عرض عقاراتهم للبيع من أجل سداد ديونهم،وخلال هذه الفترة

---

* يعرَف صندوق النقد الدولي المشتقات المالية بأنها"عقود تتوقف قيمتها على أسعار الأصول المالية محل التعاقد، و لكنها لا تقتضي أو تتطلب استثمارا لأصل المال في هذه الأصول".

* هو أداة مالية مستحدثة تفيد قيام مؤسسة مالية بحشد مجموعة من الديون المتجانسة والمضمونة كأصول،ووضعها في صورة دين واحد معزز ائتمانياوعرضه على الجمهور من اجل تقليل المخاطروضمانا للتدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك.

ارتفعت نسبة العقارات المعروضة للبيع الى حدود غير مسبوقة وكنتيجة طبيعية للزيادة الكبيرة في الأعوام الأخيرة.[1]

المطلب الثاني:أزمة انخفـــاض أسعارالنفـــــط

يحتل النفط مكانة عالمية بارزة كونه مورد اقتصادي واستراتيجي هام للعديد من الشعوب والدول،فالنفـــط سلعة أساسية للدول المنتجة أوالمستهلكة،تزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد قائم على الطاقات البديلة،بسبب محدودية مصادرها وارتفاع تكلفتها مقارنة بالبترول.[2]غيران سوق النفط شهد العديد من الأزمات منذ بداية التسعينات لعل أهمها الأزمة النفطية لسنة1986 وسنة1998،التي عرف فيها سعر النفط إنخفاظا كبيرا نتيجة تقلبات العرض والطلب كما كانت آخر أزمة للنفط العالمي في النصف الثاني من سنة2014اين عرفت تقهقرا في أسعار البترول،بعد أن وصلت الأسعار الى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ خمس سنوات.[3] وهو ما يشكل خطورة كبيرة حيث انخفض سعر برميل النفط من110دولارا في جوان2014 ليصل إلى حوالي 30دولارا مطلع العام2016 ،وبلغة النَسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز72%.[4] مايعني التأثير مباشرة في اقتصاديات الدول المصدرة،حيث أن هذاالانخفاض الكبير لأسعارالحروقات،جعل احتياطات الدول المنتجة للنفط تتآكل وتدخل ميزانياتها مرحلة العجز،وهي التي بنتهاعلى أساس مرجعي يفوق90 دولارا للبرميل،ومنها الجزائر التي تعتمد سعر مرجعي نظري بعيد كل البعد على واقع ميزانيتها.[5]

1- فريح زينب،**مرجع سابق**.ص75.

2- مريم شطيبي محمود،انعكاسات أسعارالنفط على الاقتصاد الجزائري،**مداخلة** مقدمة في ندوة أزمة أسواق الطاقة وتداعياتهاعلى الاقتصادالجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة،كلية الشريعة والاقتصاد،قسم الاقتصاد والإدارة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة. 14ماي2015

3- **نفس المرجع**.

4- عبدالحميد مرغيت،**تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصادالجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة**. كلية العلوم الاقتصادية،جامعة جيجل،الجزائر.

5- راهم فريد،بوكاب نبيل،**انهيار أسعار النفط**:الأسباب والنتائج.ورقة مقدمة في المؤتمرالأول:السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية.الورشة الأساسية الثانية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1.

وفي ضل استمرار انهيار أسعار البترول برزت المخاوف من المخاطر التي يمكن أن تعصف بالاقتصاديات الوطنية انطلاقا من أسباب مختلفة هي:

♦**الأسباب الاقتصادية:** وتمثل العنصر الأول في التأثير على أسعار النفط.

• **ظهور انتاج النفط الصخري:** والذي أدى إلى حدوث تخمة من المعروض عالميا،نظرا لزيادة مليونية مستمرة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية عاما بعد عام.[1]

•**العـــــرض والطلـــــب:** تكمن المشكلة الاساسية في انخفاض اسعار النفط في انه ومنذ عام 2014 اصبح مستوى الانتاج العالمي اليومي اعلى من مستوى الطلب العالمي وهو ما نوضحه كالأتي

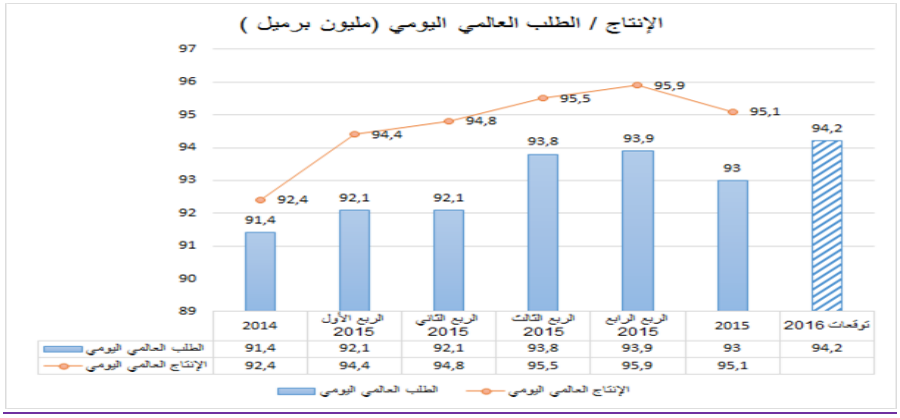

الشكل(3) :

المصدر :اوبك

•**الدورة الاقتصادية الرأسمالية:** يعتبر الانكماش الاقتصادي في كل من أوروبا واليابان وتباطئ اقتصاد الصين وهي أسواق استهلاكية ضخمة للنفط الخام من أسباب انخفاض أسعار الـــنفـــــط .[2]

• **حركات العـــــــــملة:**يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض سعر النفط،ويتم تسعير النفط بالدولار نظرا القوة واستقرار الدولار ومنه فارتفاع وانخفاض سعرالصرف يؤثر على سعر الـــــنفـــــــط.

•**الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية:** وهذا بعدرفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الاتفاق النووي بينهما حيث تستعد ايران لتصدير126مليون برميل نفط يوميا بداية من2016،وهو مايعتبر زيادة في تخمة المعروض العالمي.[1]

1- أنس بن فيصل الحجي،أسباب انخفاض أسعار النفط متحصل عليه من:
http://WWW.ALJAZIRA.NET/NEEWS/EBUSNINES/14.20
تاريخ التصفح 2017.4.22الساعة14:20

2- راهم فريد،بوركاب نبيل،**مرجع سابق**.

♦**الأسباب الجيوسياسية:**

•**رغبة القوى الكبرى في السيطرة على مصادر الطاقة التقليدية:**التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها الاقتصادية في النظام الدولي الذي هو في مرحلة التحوُل حاليا،وفي الوقت ذاته العمل على خفض أسعارها عالميا لاسيما لتأثيرها المتعاظم على الدول التي تعتمد ميزانيتها على عوائد الطاقة المصدرة الى الخارج[2]،وهو مادفع مروجي نظرية المؤامرة الى القول بأن هناك رغبة أمريكية في خفض أسعار الطاقة عالميا من أجل الضغط على موسكو،والحاق الأضرار باقتصادها المعتمدعلى صادرات الطاقة في إطار المواجهة الدولية بقيادة واشنطن للسياسات الروسية المعارضة لمصالح القوى الغربية.

•**حالة اللاإستقرار في منطقة الشرق الأوسط** خاصة بين اللاعبان الرئيسيان في الصراع على النفوذ الإقليمي إيران والمملكة العربية السعودية.

•**تخمة السوق الناجمة عن سياسة الانتاج في المملكة العربية السعودية**[3] حيث رغبت في رؤية نفوذ روسيا وإيران يتقلص لأن انخفاض الأسعار يضر بمنافسيها أكثر مما يضرها وعليه قامت السعودية برفع الانتاج الى ماوفوق السقف الرسمي للإنتاج اليومي المتفق عليه في منظمة أوبك الذي يصل الى3مليون برميل يوميا،مما أدى الى انخفاض الأسعار وبالتالي حد من نمو الانتاج الايراني والروسي والعراقي.

غير أن هذه السياسة السعودية لن تجبر أيا من هذه الدول على تغيير موقفها السياسي خاصة أنه لايوجد دليل تاريخي على أن استخدام النفط كسلاح أو كوسيلة ضغط أدى إلى تغيير الموقف السياسي للخصم. [4]

آثار انخفاض أسعار النفط:

بما أن النفط له دورهام في تحديد مركز إقتصاديات الدول خاصة التي تعتمده كمصدر أساسي لمداخليها فان انخفاض أسعاره ستكون له تداعيات وآثار تتراوح بين السلب والايجاب على إقتصاديات الدول،أي وجود اقتصاديات رابحة وأخرى خاسرة جراء هذا الانخفاض[1].

1- عبد الحميد مرغيث،**مرجع سابق**.

2- راهم فريد،بوركاب نبيل، **نفس المرجع.**

3- غريغوري غوس، هبوط أسعار النفـــــط:الأسباب والتبعات الجيوسياسية، **موجز السياسة**.مركز بروكنجز، الدوحةـــــــــ قطر، أفريل2015.

4- أنس فيصل الحجي،**مرجع سابق**.

ومن أهم الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط حدوث العجز في الحسابات الخارجية للدول المنتجة والتأثير في قدرتها على مقاومات الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة[2].

إضافة إلى خسائر في الأرصدة المالية العامة والانخفاض الفادح في ايرادات تصدير النفط وتقليص حجم الاستثمارات،ولا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب،بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي[3].

ليبرز النقص في فرص التشغيل وبرامج التنمية وزيادة نسب البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والعكس صحيح.

إضافة الى انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين وتهديد السلم الاجتماعي لأن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وظهور الاحتجاجات والغضب الشعبي،وعليه فإن انخفاض العائدات يضع الأنظمة النفطية بمواجهة مشاكل خطيرة[4] على المدى القريب والبعيد.

واستمرار هذا الانخفاض يترتب عليه تخفيض نفقات الدول المتأثرة[5]،وسيكون على البلدان المصدرة للنفط تمهيد مسيرة التصحيح دون كبح الانفاق من المالية العامة بشكل مفاجئ.

تعتبرالتقلبات السعرية للنفط من أهم محددات استقرار الأوضاع الاقتصادية للدول أو اختلالها وهو ما أكدته أزمة2014 التي نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض والتوازن الى حالة العجز،ولذا وجب على الدول المنتجة تفعيل الصادرات غير النفطية بالاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة[6].

المطلب الثالث:أزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية

يواجه العالم اليوم أزمة غذائية متفاقمة بدأت عام2007و2008،وإزدادت حدتها في السنوات الأخيرة نتيجة تناقص المعروض من المواد الغذائية الأساسية وقلة المخزون العالمي،الأمر الذي أدى إلى

1- راهم فريد،بوركاب نبيل،**مرجع سابق**.

2- مريم شطيبي محمود،**مرجع سابق**.

3- مريم شطيبي محمود،**نفس المرجع**

4- غريغوي غوس،**مرجع سابق**.

5- تأثير أزمة أسعار النفط الحالية على الدول العربية-متحصل عليه من:

http://WWW.ALJAZAERA.NET/NEWS/EBASINESS/215/1/3.217/4/25 تاريخ التصفح،الساعة14:14

6- راهم فريد،بوركاب نبيل،**مرجع سابق**.

ارتفاع كبير في الأسعار،وفي هذا السياق أشار"روبرت زويليك"رئيس مجموعة البنك الدولي،إلى أن هذه الأزمة أدخلت نحو44مليون شخص الى الفقر المدقع من ديسمبر2010،وأن هناك مليون شخص في الدول الفقيرة حياتهم معرضة للخطر بسبب ذلك.[1]

وهو ماخلق أزمة عالمية وتسبَب بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاضطرابات الاجتماعية في كل الدول الفقيرة والمتقدمة.هذه الزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية أثارت قلقا بالغا بشأن الأغذيةوالتغذية للعديد من الفقراء في البلدان النامية،حيث أن المناطق الرئيسية المتأثرة من جراء هذه الارتفاعات هي آسيا وإفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الوسطى وهناك مخاوف أيضا متعلقة بالتضخم،وانخفاض قيمة الدولار.

♦ أسباب ارتفاع أسعار الغذاء.

يرجع تفاقم أزمة ارتفاع أسعارالغذاءوإتساعهاعالميا، خلال السنوات الأخيرة الى جملة من الأسباب أهمها.[2]

• التغيرات المناخية الحادة التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة،والمتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض معدلات هطول الأمطار وتزايد موجات الجفاف والتصحر في كثير من مناطق العالم وقد أدى ذلك إلى عامين متتالين من النمو السلبي في إنتاج الحبوب في العالم.

• ارتفاع تكاليف النقل التجاري وأسعارمستلزمات الانتاج الزراعي نتيجة ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية مع تنامي الطلب العالمي عليه من قبل الدول الصناعية والزراعية المتقدمة والناشئة على السواء مما انعكس على ارتفاع اسعار الغذاء.[3]

• تزايد الاتجاه من قبل الدول الصناعية الكبرى نحو استخدام المحاصيل الزراعية الأساسية كوقود حيوي بدلا من النفط بحجة الحد من الانبعاثات الناجمة عن النقل والمحافظة على البيئة وتحسين أمن الطاقة، مما أدى الى تناقص إمدادات الغذاء .

• الأزمة المالية والعالمية والتدهور المستمر في أسعار الدولار واتجاه صناديق الاستثمار العالمية للبحث عن مجالات أخرى للاستثمارالأمن وتحقيق عوائد مرتفعة،ومن ثم اتجاهها الى التحكم

1- حنان رجائي عبد اللطيف،"أزمة تهدد العالم:ارتفاع أسعار الغذاء وتأثيراته في المنطقة العربية".**السياسية الدولية**، السنة46.العدد184،أفريل2011، ص47.

2- **نفس المرجع**.ص58.

3- **المرجع نفسه.**

والمضاربة على أسعار السلع الأولية والغذائية،مماساهم الى حد كبيرفي رفع أسعارهافي بورصات السلع الغذائية العالمية.

• تخفيض الدعم الحكومي الممنوح للقطاع الزراعي في معظم الدول النامية،نتيجة لإتباع سياسات التحرر الإقتصادي وتطبيق إتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

• تراجع الاستثمارات في القطاع الزراعي نتيجة تجاهل الكثير من دول العالم لقطاع الزراعة إستجابة للقطاع الصناعي أكثر بإعتباره الطريق الأسرع للتنمية والتقدم الاقتصادي.

• الإجراءات التي تم إتخاذها من قبل الدول للتعامل مع الأزمة منذ عام2008 والتي ساهمت في ارتفاع أسعارالحبوب خلال الفترة من 2010-2011.

• انخفاض المخزون العالمي من أهم السلع الغذائية وعلى رأسها القمح والأرز والذرة وفي الوقت الذي تتراجع فيه الغلات المحصولة والمخزون الغذائي تتزايد أعداد السكان ويتنامى الطلب بشكل متواصل على الغذاء.[1]

1- حنان رجائي،**مرجع سابق**.ص58.

خلاصة الفصل:

من خلال قراءة مبسَطة لمضامين العرض السابق نخلص الى جملة من النتائج أهمها:

*التحديات الجديدة هي متغيرات فرضها الواقع الدولي لما بعد نهاية الحرب الباردة في شكل عمليات تؤدي إلى وقوع خسائر في الأرواح والحدَ من فرص الحياة وإلحاق الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي.

*جاء الاهتمام بالتحديات الجديدة نظرا للتحوّل في مفهوم الأمن وانتقاله من المفهوم التقليدي للأمن العسكري الى مفاهيم جديدة مثل الأمن الاقتصادي،الأمن الغذائي،الأمن البيئي،الأمن الدولي....

*التحديات الأمنية الجديدة شهدت تطورا ملحوضا وتزايدا مستمرا وهو مايشكل تهديدا دائما لأمن الدول واقتصادياتها حيث أن:

ظاهرة الإرهاب:وخاصة الارهاب الدولي قد تزايدت على نحو كبير في العالم خاصة بعد أحداث11سبتمبر 2001وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب الشامة على الارهاب وإعلان التنظيمات الارهابية خاصة تنظيم القاعدة على وجوب الجهاد والكفاح ضد الغرب إنطلاقا من مناطق متفرقة من العالم.

الجريمة المنظمة:شهدت أيضا تطوَرا كيفيا ونوعيا كبيراعلى أكثرمن صعيد مثل طبيعة الظاهرة الإجرامية ذاتها بظهور أنشطة إجرامية جديدة كغسيل الأموال والجرائم الالكترونية والتخطيطوالإعداد للتنفيذ باستغلال سهولة الانتقال من دولة لأخرى أو قارة لأخرى.

الهجرة الغير شرعية: وعرفت تنامي كبير بفعل إفرازات العولمة التي أنتجت شمال غني متقدم وجنوب فقير متخلق من جهة وبفعل الصراعات الدولية والاقليمية التي شهدتها مناطق كثيرة من العالم والتي أنتجت نزوح وهجرة الآلاف من المواطنين من جهة ثانية.

تجار الأسلحة:عرفت هي الأخرى استفحال كبير،نتيجة تطورالارهاب والجريمة المنظمة وتحالفهما مستغلين في ذلك التقدم العلمي والتكنولوجي والفساد الحكومي وضعف الأجهزة الأمنية في مراقبة بعض المناطق،فالعولمة لعبت دورا كبيرا في تنامي التحديات الأمنية الجديدة بما توفَره من التقدم العلمي والتكنولوجي خاصة الوسائل الالكترونية والهواتف الذكية.

*__التحديات السياسية الجديدة__ التي فرضها الواقع المغاربي تشير الى أن:

ـــــــ الأنظمة الحاكمة في الدول المغاربية مختلفة من حيث الطبيعية بين نظام ملكي في المغرب وجماهيري في ليبيا وجمهوري في تونس،الجزائر وموريتانيا.

ـــــــ شهدت الدول المغاربية العديد من الاصلاحات خاصة بعد التحول الديمقراطي في عدد منها "تونس،ليبيا" والذي تميَز بالتغيير من الداخل باستهداف الأنظمة المستبدة وإسقاطها والانتقال إلى الديمقراطية.

ـــــــ التصورات الوحدوية للقادة المغاربة مختلفة حيث انقسمت إلى اتجاهين، الأول يدعو إلى الوحدة الاندماجية والثاني يدعوا إلى التكامل المرحلي التدرجي(الجزائر،المغرب،تونس،موريتانيا).

ـــــــ أزمة الصحراء الغربية هي عقدة مزمنة تعثر مسارأي تكامل مغاربي في ظل تمسك الجزائر والمغرب بمواقفهما وتفضيل النظرة القطرية الضيقة على المصلحة الجماعية الواسعة.

***التحديـــــات الاقتصـــــادية الجديدة** تفيد بأن:

ـــــــ الاقتصاد العالمي تميَز بسمة هامة وهي الأزمات المالية(ازمة2008ـــــــــ2010)مما أثر على البيئة الاقتصادية للعديد من دول العالم حتى الغير مرتبطة كثيرا بالاقتصاد العالمي حيث أن تأثير الأزمات المالية طالها نتيجة انهيار أسعار البترول وارتفاع أسعار المواد الغذائية وتراجع الصادرات نتيجة الانكماش الاقتصادي العالمي.

ـــــــ الدول التي تعتمد على عائدات النفط كمصدر وحيد لمداخيلها تكون معرَضة أكثر من غيرها للصدمات والأزمات لذا وجب تفعيل القطاعات البديلة الأخرى.

الفصل الثالث

انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي

بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الثنائية القطبية، عرف العالم تغيَرات جذرية أدَت إلى بروز ظواهر جديدة مسَت امن العالم ،هددت كيانات الدول وتميَزت بطابع العالمية وعرفت انتشارا واسعا مستفيدة في ذلك من التطورات العلمية والتكنولوجية التي صاحبت العولمة، مشكّلة بهذا تحديا جديدا للعالم. وقد كان لهذه التحديات الجديدة خاصة الأمنية، السياسية والاقتصادية منها، انعكاسات كبيرة على كافة مناطق العالم، والتي تُعتبر منطقة المغرب العربي من بينها، وقد شكلت هته الانعكاسات واقعا جديدا ورهانات جديدة لدول اتحاد المغرب العربي،تميزت بالايجابية أحيانا بدعم التعاون المغاربي المشترك لمواجهتها، وأحيانا أخرى بالسلبية المطلقة حينما تطغى النزعة القطرية وتغيب الإرادة السياسية الفاعلة لدول اتحاد المغرب العربي وفي هذا الفصل سنتعرف على الانعكاسات المختلفة للتحديات الجديدة على اختلاف مستوياتها الأمنـــية والسياســية والاقتصـــادية على اتحاد المغرب العربي وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول:انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى الأمـــني

وتم تناول مضامينه وفق خمس مطالب هي :

المطلب الأول: استفحال ظاهرة الإرهاب ثم المطلب الثاني:تنامي الجريمة المنظمةثم المطلب الثالث: تزايد الهجرة غير الشرعية والمطلب الرابع: استفحال التسلح فاخيرا المطلب الخامس : قراءة في اثر انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى الامني.

المبحث الثاني: انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى السيـــاسي

وتم عرض محتوياته من خلال أربع مطالب هي:

المطلب الأول:سيادة النزعة القطرية ثم المطلب الثاني:تباين الاستقرار المغاربي ثم المطلب الثالث:تكريس تعطل مسارا لاتحاد المغاربي فأخيرا المطلب الرابع:قراءة في اثر انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى السياسي

المبحث الثالـث: انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى الاقتصـــادي

وتطرقنا فيه إلى أربع مطالب هي:

المطلب الأول:تكريس التبعية الاقتصادية ثم المطلب الثاني: اضطراب توازن الاقتصاديات المغاربية ثم المطلب الثالث:تكريس العجز الغذائي المغاربي فأخيرا المطلب الرابع: قراءة في اثر انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى الاقتصادي.

المبحث الرابع: الأفـــاق المستقبلية لاتحاد المغرب العربي وجاء فيه المطلب الأول: تفكك وانحلال اتحاد المغرب العربي ثم المطلب الثاني: إحياء وتفعيل اتحاد المغرب العربي فأخيرا المطلب الثالث: بقاء اتحاد المغرب العربي على ما هو عليه ثم خلصنا في نهاية هذا الفصل إلى جملة من الاستنتاجات الموضوعية.

الفصل الثالث: انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي

المبحث الأول:انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى الأمني

تواجه منطقة المغرب العربي اليوم في دوائرها الجيوسياسية المختلفة تحديات أمنية جديدة متعددة متشابكة ومرتبطة ببعضها البعض،تتسم بكونها ذات طابع شمولي مُتغير وعابر للحدود،مما صعَب من عملية التحكم فيها ومعالجتها بشكل فعال مثل الإرهاب،الهجرة غير الشرعية الجريمة المنظمة بكافة صورها من

تجارة السلاح،المخدرات،تجارة البشر...الخ،وقد كان لهذه التحديات الأمنية الجديدة إنعكاسات مباشرة على المنطقة المغاربية خاصة الجزائر،ليبيا،موريتانيا تضاعفت بشكل خاص بعد التطورات التي شهدتهاالمنطقة عقب ثورات الربيع العربي في كل من تونس وليبيا وعقب أزمة شمال مالي وتدهور الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي، فهذه المستجدات أفرزت تداعيات خطيرة أهمها حالة الفوضى والاضطراب وعدم الاستقرار والتي جعلت من الساحل الإفريقي مركزاهاما لأصحاب الجريمة المنظمة وبؤرة استقطاب للجماعات الإرهابية ومنطلقا للموجات البشرية المهاجرة الى الدول المجاورة ومسرحا للتنافس و الصراع الدولي حول ثروات المنطقة وخيراتها،وهومايعكس تهديدا مباشرا للأمن القومي المغاربي والذي من شأنه المساس بسيادة الدول،لأن تنامي التحديات الأمنية الجديدة وانعاكاساتها لاتعني منطقة الساحل فقط أو المغرب فقط بل تتعداها إلى فواعل أخرى إقليمية ودولية وبالتالي فهي تشكَل تحدي أمني مشترك.

المطلب الأول: استفحال ظاهرة الإرهاب

تعتبر ظاهرة الإرهاب غير جديدة بالنسبة لدول المنطقة المغاربية فقد شهدتها معظم أقطارها منذ تسعينيات القرن العشرين،حيث تبنى أصحابها أسلوب العمل المسلح وكان ذلك أولا بليبيا مع الجماعة السلفية للجهاد الليبية وفي المغرب الأقصى كانت أول عملية إرهابية تلك التي استهدفت أحد الفنادق المغربية بمراكش سنة1994 وهو السبب الذي اتخذته المغرب لإغلاق الحدود مع الجزائر بحجة هروب ودخول الجماعات الإرهابية إلى الأراضي المغربية أما في موريتانيا فقد كان للانغلاق السياسي في عهد الرئيس السابق معاوية أن وفرالأجواء للترويج للفكر التكفيري الداعي إلى الخروج المسلح عن

نظام الحكم،كما لم تستثنى تونس من الظاهرة حيث تم اكتشاف مجموعات مسلحة تمركزت في الضاحية الجنوبية للعاصمة التونسية وأدارت هذه الجماعات أكثر من عملية ومعركة مع قوات الأمن[1]. أما الجزائر فتعتبر الدولة الوحيدة في المغرب العربي التي عانت من الإرهاب الذي وصل إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية خاصة في تسعينيات القرن العشرين[2] بعد الأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد إثر فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ في الانتخابات التشريعية وتوقيف المسار الانتخابي.عندها تأسَس الجناح المسلح للجبهة مستفيدة في ذلك من خبرات وإمكانيات العائدين ممن سميو بالمجاهدين الأفغان القادمين من أفغانستان[3]. والذين كان لهم دور كبير في نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر،وقد ظهرت عدة تنظيمات مسلحة شاركت في رسم معالم الحركة الارهابية في الجزائر،نوضحها ضمن الآتي:

الجدول (8):

أهم التنظيمات المسلحة في الجزائر في فترة التسعينات			
الحركة الاسلاميةMIA		**الجماعة اسلامية المسلحة GIA**	
مؤسسها: مصطفى بويعلى. **طبيعتها:** منظمة مسلحة معارضة. **هدفها:**إسقاط النظام،إقامة دولة إسلامية بالقوة،الوصول للسلطة بالعمل المسلح.	**أهم نشاط إرهابي:**الهجوم على المركز الحدودي "قمار" بوادي سوف في:11/28/ 1991. كماأنشأ جيش خاص بعد مرور 1992 للقيام بأعمال العنف ضد السلطة.	**مؤسَسها:**أنصار الهجرة والتكفير والأفغان الجزائريين **طبيعتها:**جماعة مسلحة تكفَر النظام تحت شعار"لاحوار،لاهدنة، ولا مصالحة مع النظام" **هدفها:** عزل الجزائر على الصعيد الدولي - زرع الرعب والخوف وسط	**أهم نشاط إرهابي:** تميزت بـــ: قتل آلاف المواطنين العزل استهداف رموز الدولة والنظام خاصة الشرطة والأمن والجيش. استهداف الهياكل القاعدية والبنى التحتية للاقتصاد الوطني.

1- أسماء بالمخربش،التوازنات الاقليمية بمنطقة المغرب العربي المحددات والرهانات.**رسالة ماجستير**،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،تخصص دراسات مغاربية،جامعة محمد خيضر ـــــ بسكرة، ص195.

2- سليم بوسكين،تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني الجزائري2010-2014.**رسالة ماجستير**،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية واستراتيجية،جامعة محمد خيضر- بسكرة- 2014، ص199.

3- أسماء بالمخربش،**المرجع السابق**.ص194.

		المواطنين. – جعل الجزائر خراب ودمار. – تحطيم الاقتصاد الوطني.	– تخريب المؤسسات العمومية. –الهجوم على التكنات العسكرية والمراكز الأمنية.
الجيش الإسلامي للإنقاذ AIS		**الجماعة السلفية للدعوة والقتال G**	
نشأته: نشأ بعد حل الجبهة الاسلامية للإنقاذ وتحول عناصرها للعمل المسلح. **طبيعته:** جناح مسلح للجبهة الإسلامية للإنقاذ.	**هدفـــه:** استهداف البنية التحتية للاقتصاد الوطني،حرق وتخريب المؤسسات والمرافق العامة والمصانع. **أهم نشاط إرهابي:** مجازر الأربعاء،سيدي موسى بن راقي،بن طلحة. مجازر البليدة،تيبازة،تيارت،سعيدة.حيث وصل عدد الضحايا مابين 100 الى400 ضحية في المجزرة الواحدة.	**مؤسســها:** حسان حطاب منسق عن الجماعة الاسلامية المسلحة،تأسست سنة 1998. **طبيعتهـــا:** جماعة متطرفة،تعتمد تكفير الدولة والمجتمع،وتعتمد المنهج المسلح ضد النظام تضم عدة كتائب مسلحة: – كتيبة الشهادة وتنشط في ضواحي ولاية الوادي. – كتيبة طلائع السلفية وتنشيط في ضواحي الجلفة،الأغواط، غرداية.	– كتيبة النصر والمجاهدين وتنشط بجبل بوكجيل،ولهانشاط مكثف على التراب الوطني. **أهدافها:** استهداف المصالح الوطنية الجزائرية،القيام بعمليات في دول الجوار لإعطاء بعد إقليم لنشاطها. **أهم نشاط إرهابي:** إختطاف32سائحا في الجزائر في2003.

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات الواردة في سليم بوسكين،مرجع سابق.ص ص ص201،202،203،204.

ما يمكن ملاحظته أن الإرهاب في المنطقة المغاربية عامة والجزائر بصفة خاصة في فترة التسعينات تميز بالطابع المحلي،حيث يعني أن النشاط الارهابي الذي تقوم به الجماعات الإرهابية في ذات الدولة لأهداف محدودة في نطاق هذه الدولة لايتجاوز نشاطها حدود الدولة وليس لهاإرتباط خارجي وعليه فإنه يعتمد بالأساس على الجهد المحلي في التنفيذ والإعداد وضحاياه يكونون من نفس الدولة،والنتائج تكون داخلها،كما لا يعتمد على تمويل من جهات أجنبية[1].

غير أنه ورغم تراجع وانحساروتقلص نشاط الجماعت الإرهابية في الجزائر في السنوات الأخيرة بسبب مسعى المصالحة الوطنية إلا أن التهديد الإرهابي لم ينته كلية[2] بل شهد تطوروتنامي ملحوظ بداية الألفية الجديدة وهو ما أكدته العملية الإرهابية في المغرب سنة 2003.حيث فجَرعشرة أشخاص

1– غسان صبري كاطع،**الجهود العربية لمكافحة جريمة الإرهاب**.الأردن: دارالثقافة،2011،ص ص97،98.

2– سليم بوسكين،**مرجع سابق**.ص201.

أنفسهم في أحد فنادق المدينةوثبت أن المتورطين فيها من أصول مغربية ومغاربية،إضافة الى حادثة اختطاف اثنين وثلاثين سائحا أوروبيا في الجزائر في2003وعليه يتضح بأن الظاهرة الارهابية في المغرب العربي انتقلت من البعد المحلي الى البعد الدولي،والذي يعني الارهاب الذي تتوافر فيه صفة الدولية في أحد عناصره ومكوناته،كالفاعل بإختلاف جنسيات المشاركين في العمل الارهابي،أوتباين جنسية الضحية عن جنسية مرتكب الفعل،أو أن ميدان الفعل الإرهابي يخضع لسيادة دولة أخرى،أوأن يكون موجَه ضد تجمع دولي[1].فهي تمس بالقيم و المصالح الدولية ومن حق أي دولة تضع يدها على مرتكب هذه الجريمة تقديمه لقضاءها،بغض النظر عن مكان ارتكابها [2]،والحديث عن استفحال ظاهرة الإرهاب وحدَة انعكاساته على اتحادالمغرب العربي في الوقت الراهن يقودنا مباشرة إلى مُخرجات الوضع الأمنيالإقليمي الإفريقي(الساحل وأزمة شمال مالي)،والمغاربي (تونس وليبيا) والتي تعتبر عوامل رئيسية ساهمت في استفحال ظاهرة الإرهاب بصورة كبيرة جدا،وكان لها انعكاسات مباشرة على الأمن الإقليمي المغاربي من خلال تزايد نشاط التنظيمات الارهابية،إضافة الى بعض الحركات الأصولية المتطرفة التي لها نفس التوجَهات وهي موجودة في دول الجوار. [3] وهو ما يوضحه الأتي:

الشكل(4)خريطة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل

1- تباني وهيبة،الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي دراسة حالة ظاهرة الارهاب.**رسالة ماجستير**،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،تخصص دراسات متوسطية ومغاربية الأمن والتعاون،جامعة مولود معمري- تيزي وزو-2014، ص153.

2- غسان صبري كاطع،**مرجع سابق**.ص102.

3- عمرفرحاتي،أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي،ورقةمقدمة في المؤتمر المغاربي

الدولي حول" التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة" الرهانات-التحديات"27-28فيفري2013.جامعة قاصدي مرباح ورقلة ـــــ الجزائر،2013،ص14.

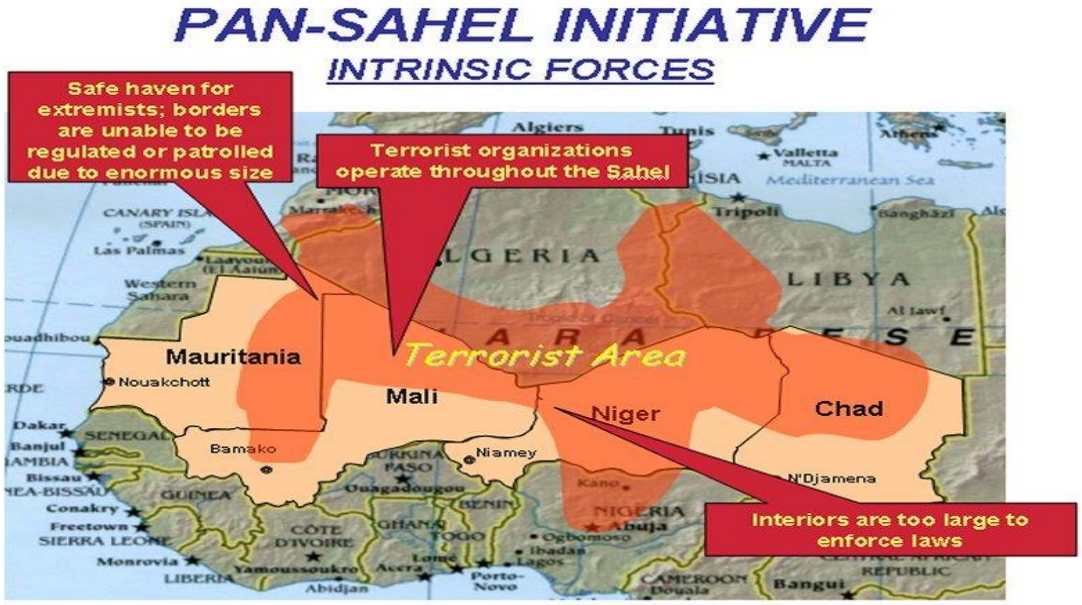

7

المصدر: https://www.googl.dz/url?sa=pens_in_the_sahal

1.الانعكاسات المباشرة على الجزائر:

الامتداد الحقيقي للأمن المغاربي والجزائري بصفة خاصة هو منطقة الساحل الإفريقي بالدرجة الاولى فبحدود برية تمتد على مسافة6427كلم،تتجاور الجزائرمع سبع دول وهي:المغرب بحدودطولها 1643كلم ومالي بحدود طولها 1376 كلم،ليبيا 1982 كلم،تونس965 كلم،النيجر956 كلم،موريتانيا463 كلم والصحراء الغربية42 كلم،وبهذا فإن الجزائر تمثّل الدركي الحارس والحزام الأمني للمنطقة المغاربية كلها ولا سيما من الناحية الجنوبية وأي اختراق للحدود الجزائرية هوفي ذات الوقت اختراق لأمن دول المغرب العربي وأوروبا في ذات الوقت.[1] وهو مايؤكده الشكل الأتي:

الشكل رقم(5)خريطة توضح منطقة الساحل الإفريقي

1- شمسة بوشنافة،استراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل(استراتيجية من اجل الساحل).**ورقة مقدمة** في المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات-التحديات،كلية العلوم السياسية،ورقلة الجزائر،27-28فيفري2013،ص6 .

المصدر: http://www.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.htm

وعليه فإن تدهور الأوضاع الامنيةفي الجوار الإقليمي انعكس على الأمن الوطني الجزائري من خلال العوامل التالية:

• **مراقبة غير مُحكمة للحدود** نتيجة للانكشافات الأمنية الكبيرة،فالرواق الليبي منكشف بسبب تداعيات الحرب في ليبيا والعملية الانتقالية وانهيار مختلف أسلاك الأمن والجيش[1]،والرواق التونسي منكشف نتيجة الثورة التونسية وعدم الاستقرار والرواق الموريتاني يوجد في وضع أسوء لأن جزءا كبيرا من حدود موريتانيا الشرقية والشمالية تمتد على طول إقليم أزواد مالي الذي يشهد الصراعات.

• **استفحال نشاط الجماعات الارهابية**: خاصة في ضل تقاطع الارهاب الجهادي مع الاجرام المنظم العابر للحدود والمتعدد الأشكال الذي ينشط في مجالات مختلفة[2] والذي يزيد من خطورته تواجد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي(AQIM)،الذي كان ومازال أكبر واخطر الجماعات الارهابية الدولية

1- عبد النور بن عنتر،الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي.**مداخلة مقدمة** في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة،الدوحة ـــــ قطر،17-18فيفري2013.

2- ساحل مخلوف،إشكالية الأزمةالمعقدة في الساحل الإفريقي.**ورقة مقدمة** في المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة "الرهانات-التحديات"،كلية العلوم السياسية،ورقلة،الجزائر،27-28فيفري،ص02 .

العابرة للحدود[1] ويعتبر نفسه فرعا من تنظيم القاعدة الأمم ويهدف إلى تشكيل أممية سلفية جهادية عابرة للحدود تتَخذ من منطقتي الساحل الصحراوي والمغرب العربي وكل فضاء إفريقيا جنوبي الصحراء ساحة لنشاطاتها وممارساتها الإرهابية[2].

وما زاد من خطورته انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال للتنظيم والتخطيط لعمليات إرهابية داخل دول الجوارمنها على وجه الخصوص الجزائر،وبدات ملامحها الأولى من خلال محاولة اختطاف رهائن يعملون في قاعدة تقتورين ثم الهجوم على القاعدة بعد فشل محاولة الاختطاف في 11جانفي2013.

• **زيـــــــــادة النفـــقـــات العســـــكرية:** أدت الحرب في ليبيا إلى تعبئة عدد كبير من الجنود لمراقبة وتأمين هذه الحدود الشاسعة،وتفرض الأزمة في مالي على الجزائر بذل جهد أكبر فهي تنشرحوالي35ألف جندي على حدودها مع مالي مما أدى ارتفاع نفقات الدفاع والتسلح سنة2011 وتواصل الارتفاع في ميزانية2012و2013 [3]،وقد رفعت الحكومة ميزانية الدفاع للعام214 لتصل الى2ملياردولار،في حين لم تتجاوز سنة2015، 15مليار دولارمنها 9مليار للدفاع و6 مليار للأجهزة الداخلية[4].مايدل على تزايد كبير للتحديات الأمنية الجديدة في شمال إفريقيا والساحل خاصة في ليبيا ومالي واستفحال الإرهاب المتشدد الذي استفاد من فوضى وتسيب السلاح الليبي.

• **تزايد الضغوط الخارجية:** التطورات الحاصلة في الجوار الاقليمي أبرزت الدورالمحوري للجزائر،والذي تدرك القوى الكبرى أهميته،إلا أنها تحاول من خلال استراتيجيتها تقليص الدورالجزائري وتهميشه الى دور تابع في تنفيذ المخططات الغربية في المنطقة وهو دور تم حصره في محاربة الارهاب مستغلة في ذلك التهديدات التي تواجهها الجزائر[5].

1- مصطفى علوي،مستقبل الإرهاب:التنافس بين داعش والقاعدة،المركزالعربي للبحوث والدراسات،متحصل عليه من . تاريخ التصفح:2017/03/03،الساعة:15.20 http://WWW.AORXGORG/39343

2- محمد الأمين ولد كاتب،التداعيات الأمنية والانسانيةلأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي.**مداخلة مقدمة** في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة،الدوحةـــــ قطر،17-18فيفري2013.

3- عمرفرحاتي، **مرجع سابق**

4- سليم بوسكين،**مرجع سابق**.ص194.

5- عمر فرحات ،**مرجع سابق**.

وما يقتضيه ذلك من تمركز للمخابرات الغربية في المنطقة مما من شأنه أن يؤدي الى تأثيرات سلبية على حدودنا الجنوبية،وإمكانية انتشار قواعد عسكرية متاخمة لحدودنا وهناك تخوف من طرف بعض المحللين من أن يعود التعاون العسكري الأمريكي الجزائري بنتيجة عكسية على الجزائرخاصة والمنطقة المغاربية بشكل عام من خلال عسكرة المنطقة[1] وماله من تداعيات سلبية.

إن مضاعفة التواجد الغربي في المنطقة في شكل مساعدات عسكرية وتدريب للجيوش وقواعد مراقبة ومعلومات سوف يعيد المنطقة إلى حالة الاستعمار الجديد تحت الغطاء الأمني ومحاربة الإرهاب[2].

2.**الانعكاسات على باقي الـــدول المغاربيـــــة:**

• **إمكانية استفحال التطرف الديني:** الذي بدأ يرتبط بالتنظيمات مثل :

تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي،حركة التوحيدوالجهاد،تنظيم الجماعة السلفية للجهادومركزها الأساسي الأساسي ليبيا وأنصار الشريعة ومقرها الأساسي تونس[3] وقد استفادت هذه التنظيمات كثيرا من الثورة الليبية التي أفرزت تدفق للسلاح وتفاذيه للحدود وجعلت الوضع الأمني يصطبغ بالهشاشة وتردي فاعلية الأجهزة الأمنية،ومن المواضح أن التنظيم يبحث عن الاستفادة من الوضع حتى ينمَي نشاطه الارهابي في منطقة المغرب العربي عموما. [4]

• **التجنيد الجهـــــادي** :وشهد تطورا كبيرا خاصة بعد2011،حيث أن التنظيم عرف كيف يستقطب ويستتبع آلاف رجال الطوارق الذين عادو إلى إقليم أزواد مدججين بأحدث أنواع الاسلحة بعد سقوط نظام القذافي.[5]

كما عرف كيف يحصل على الدعم من طرف الشباب المسلمين المتطرفين خاصة في الدول المغاربية حيث أنه وبحكم الواقع الاجتماعي المزري كان من السهولة تجنيدهم لخدمة التنظيم الذي يتغذى من

1- مريم براهيمي،التعاون الأمني المريكي الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية.**رسالة ماجستير** ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،تخصص دراسات مغاربية،جامعة بسكرة،2012،ص204.

2- شمسة بوشنافة ،**مرجع سابق**.

3- عمر فرحاتي،**مرجع سابق**.

4- أحمد إدريس،الأزمة الليبية وتداعياتها على المنطقة المغرب العربي،**مجموعة الخبراء المغاربي**،مركز الدراسات المتوسطية،عدد6،سبتمبر2011،ص1.

5- محمد الأمين ولد كاتب ،**مرجع سابق**.ص92

السياسات الغربية الجائرة في فلسطين والشرق الاوسط وتدنيس مقدسات المسلمين باسم الحرية والتعبير وهومايثير نقمة وحقد الشباب المسلم ويدفعهم للجهاد

والشبكات الإرهابية ترى أن مهمتها طرد الكفار من بلاد المسلمين والإطاحة بالحكومات الفاسدة والقمعية

التي فرضها ويدعمها الكفار[1] مايستوجب الجهاد المقدس ضد الغرب ومصالحة وأبرز الأمثلة على تزايد التجنيد الارهابي في المغرب العربي أن الهجوم على قاعدة تقنتورين تضمن29 إرهابي كان منهم11 تونسيا[2].كما بلغ عدد التونسيين الجهاديين500جهادي،وخاصة مالي التي يوجد بها وحدهاقرابة400جهادي

• **تعميق الخلافات المغاربية-المغاربية:** خاصة بشأن التصورات والمقاربات الواجب اتخاذها،ففي الوقت الذي أبدت فيه المملكة المغربية حرصا على تطويرالتنسيق الأمني مع مختلف الاطراف الاقليميةوالدولية بمافيها أوروبا وأمريكا لمحاصرة الجماعات الارهابية وعصابات تهريب المخذرات والسلاح[3]،تتمسك الجزائر بمبادئها الثابتة وبإستراتيجيتها في مكافحة الارهاب.وتعمَق الخلاف أكثرباستثناء المغرب من الاجتماع الذي استضافته الجزائر في2010 لمناقشة وبحث سبل مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة،بحضور سبعة وزراء خارجية مغاربيين ومن دول الساحل والصحراء،باستثناء تونس التي اعتذرت عن حضوره بحكم حسمها الأمني لهذه المعضلة مبكَرا منذ بداية التسعينات. [4]

• **ضعف التنسيق الأمني المغاربي المشترك:** رغم أن استفحال الارهاب هو تحدي يواجه الدول المغاربية جميعاويتطلب تعاضداللجهود لمكافحته،إلا أن الواقع أثبت فشل التنسيق الأمني بين الدول المغاربية نتيجة الخلافات البينية خاصة الجزائر والمغرب،والتي كرست جومن الشك واللاثقة

1- براهيمي مريم ،**مرجع سابق**.ص92.

2- سليم بوسكين ،**مرجع سابق**.ص147.

3- كمال بن يونس،"خلافات مغاربية حول التحديات الأمنية في الصحراء الكبرى"،متحصل عليه من:

التصفح:2017/03/25الساعة23.45 http://WWW.DW-WORD.DE/DW/ARTICLE/0.5746355.00HTML

4.**نفس المرجع**

المتبادلة،إضافة الى ضعف الخبرة الأمنية لبعض الدول في مكافحة الارهاب مثل تونس ليبيا وموريتانيا التي تعاني أصلا من انهيار البناء الأمني بسبب الأوضاع الداخلية.

3.الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب:

تعتبر الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب من اهم الاستراتيجيات المعتمدة عالميا في هذا المجال،فقد أثبتت فاعليتها في التصدي للظاهرة الارهابية منذ تسعينيات القرن العشرين باعتمادها على وسائل وآليات مختلفة،تهدف إلى تقليل المنابع والأسباب الأساسية التي تؤدي الى الارهاب.

♦الآليات السياسية والقانونية:

لا شك أن سياسة الحوار والاعتماد على منهج الاصلاح تعتبر بمثابة المفتاح الرئيسي للقضاءعلى ظاهرة الإرهاب في الجزائر،وهو ما تجسد من خلال الإجراءات المتَبعة والمكرسة لذلك،بدءا بمراجعة الدستور والقوانين المنظمة للمؤسسات السياسية في الدولة كقانون الانتخابات وقانون الأحزاب،بما يضمن الشفافية في العملية الانتخابية وإعطاء الفرصة لجميع التيارات حق التمثيل في البرلمان[1]وفي هذا الاطار أعلن الرئيس الجزائري علي كافي سنة1993.على ضرورة إتباع سياسية الحوار،والذي شاركت فيه الاحزاب السياسية المنددة بالارهاب والاجرام ضد الدولة وأعوانها ورموزها ومؤسَساتها،كما أعلن اليامين زروال سنة1995عن غلق معسكرالاعتقال الأخيرمن معسكرات الاعتقال السبعة التي فتحت سنة1991،لإستقبال المعتقلين من أنصار الجبهة الاسلامية للإنقاذ المحلية وتم الافراج عن650 سجين،وكانت أهم السياسات الناجحة لحل لأزمة في الجزائر سياسة المصالحة الوطنية 1999مع مجئ الرئيس عبد العزيزبوتفليقة، والتي ساهمت بصورة كبيرة في انحسار النشاط الإرهابي في الجزائر وتراجعه[2].

ولتطبيق وتفعيل هذه السياسات رصدت الجزائر منظومة قانونية ثرية تضم مُجمل النشاطات ذات الصلة بالارهاب على كامل التراب الوطني وتستجيب لمتطلبات التعاون الدولي،ونخص بالذكر في هذا الإطار: *قانون الوئام المدني الصادر بمقتضى الأمر رقم:95-12،والذي تضمَن أحكاما تسمح بالعفو عن كل تائب غُرَر به،كما حدد هذا القانون تدابير الرحمة والعفو والشروط الواجب توافرها في

1- باخوية دريس،جرائم الارهاب في دول المغرب العربي،**دفاتر السياسية الدولية**. العدد11، الجزائرجوان214، ص106

2- سليم بوسكين،**مرجع سابق**.ص267.

الأشخاص المتبعين بجرائم إرهابية وسلموا نفسهم تلقائيا للسلطات المختصة،وتعهد وبالتوقف عن ممارسة الأنشطة الارهابية أو التخريبية[1].

*قانون الوئام المدني لسنة 1999 المتعلق باستعادة الوئام المدني وهدف إلى تأسيس تدابير خاصة للأشخاص المتوقفين عن النشاطات الإرهابية بإراداتهم واعطاءهم الفرصة لإعادة الادماج في المجتمع المدني من جديد.

*ميثاق السلم والمصالحة الوطنية2005 وهدف لوضع مجموعة من التدابير والآليات القانونية لإستعادة الأمن والسلم في الجزائر.

*عدة مراسيم رئاسية لتنفيذ سياسة المصالحة الوطنية والمتعلقة بـــ:تعويض ضحايا المأساة الوطنية ،إعانة

الدولة للأسر المحرومة التي شارك أحد أقاربها في الإرهاب...

♦ الآليـــــــــــات الأمـــــــــنية العـــســـــــكرية:

كانت الاستراتيجية الجزائرية في مكافحة الارهاب شاملة،اتبعت خطط متكاملة ومشتركة مابين مختلف مصالح الأمن لمواجهة هذه الآفة من خلال التركيزعلى جمع المعلومات، كما تمت إعادة تنظيم وتشكيل وحدات عسكرية تتميز بالقدرة العالية في التعامل مع هذا النمط الجديد مع اعتماد تدريب خاص والتزود بعتاد وأسلحة تتماشى ونوعية القتال الذي تفرضه العصابات الاجرامية.

كما تم سنة1993 منح الجيش الوطني الشعبي مهمة إدارة عملية مكافحة الارهاب والتخريب،وتم انشاء مركز تنسيق محاربة الارهاب في الجزائر،كما تم انشاء وحدات متخصصة في مكافحة الارهاب وتركيزها في المناطق الأكثر تهديد،كما تم توسيع حملة التجنيد والتوظيف والتكوين في الجيش والأجهزة الأمنية، وإنشاء مفارز الحرس البلدي في المناطق النائية والريفية،ومجموعات الدفاع الذاتي والمدنية.[2]

ورغم النتائج الايجابية المحققة إلا أن المخرج العسكري لم يحقق الفاعلية المرجوة في القضاءعلى الإرهاب

♦آلـــيـــــات التعـــــاون الدبـــلومـــــــــــــاسي:

1- باخوية دريس،**المرجع سابق**.ص106.

2- سليم بوسكين ،**مرجع سابق**.ص271.

عملت الجزائر من خلال النشاط الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي وإقليمي ودولي حول ضرورة مكافحة الإرهاب،وكانت عضوا بارزا في الاتفاقيات والمنتديات والمؤتمرات التي عُقدت حول مكافحة الظاهرة الإرهابية،وتناضل الجزائرمنذ سنوات من أجل اقناع المجتمع الدولي بتثبيت رؤيتها ومقاربتها لمكافحة الارهاب،أين ترتكز هذه الرؤية على ثلاثة أسس رئيسية من أجل مكافحة فعالة للإرهاب وتتمثل في رفض دفع الفدية،وعدم التفاوض مع الارهابين ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تواجه الظاهرة.

وتركزالجزائرعلى ضرورة التعاون الدولي المكثف لمواجهة الإرهاب وفي هذا الإطارصادقت على العديد من الاتفاقيات أهمها:الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب1998،اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية (الاتحاد الافريقي حاليا) حول التصدي لمكافحة الارهاب2000،اتفاقية هيئة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة الدولية المنظمة 2002،كما شاركت في العديد من الندوات والمؤتمرات أهمها:

الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل بمشاركة وزراء الخارجية وممثلين في دول الساحل فيمامارس2010، الندوة الدولية حول مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في ماي2011بمدريد،الندوة السادسة المشتركة الجزائرية البريطانية حول تجريم الفدية للإرهاب وتجفيف منابع الإرهاب في مارس2012.

والمؤتمر الخامس عشر لوزراء الداخلية بلدان غرب المتوسط(5+5)أفريل2013.

المطلب الثاني: تنامي تحدي الجريمة المنظمة

تشهد دول المغرب العربي اليوم تنامي متزايد لجماعات الجريمة المنظمة بكل أشكالها سواء على مستوى التهريب،المتاجرة،المخذرات...الخ،والتي تشكل تحديات جديدة وحقيقية قادمة من عمقها الإفريقي جنوبا حيث المساحات الشاسعة من الصحراء المفتوحة والحدود المخترقة أين تتحرك مختلف جماعات الجريمة المنظمة.[1]

كما عرفت تنامي مُطرد بعد التحولات السياسية في كل من تونس وليبيا خاصة مع تدفق السلاح الليبي والتي جعلت من المنطقة المغاربية بؤرة لاستقطاب وتجارةالأسلحة ومنطقة عبورسهلة لمختلف الأعمال الاجرامية نتيجة للحدود الغير مراقبة وعدم الاستقرار السياسي.

1- أسماء بالمخريش،**مرجع سابق**.ص191.

وتعتبر تونس نقطة استراتيجية بالغة الأهمية لموقعها الجغرافي ولكونها ترتبط بحدود طولها ألف كيلومتر مع الجزائر وبحدود طولهاخمسمئة كيلومترمع ليبيا ونظرا أيضا لصعوبة مراقبة تلك الحدود بسبب طبيعتها الصحراوية مايسهل تدفق الأسلحةوالمخذرات والتموينات الأخرى عبرهاثم وعبر الحدود الموريتانية مع اقليم أزواد [1] ،ويرى بعض المحللين أن ضعف قدرة الدولة وفاعليتها في التحكم في الأراضي الخاضعة لسيادتها يوفر الفرصة للجماعات المنظمة لممارسة نشاطها في التهريب وتجارة السلاح،ويحاول المهربون ايجاد طرق جديدة للوصول إلى الشمال الجزائري وذلك لأهمية السوق الجزائرية بما يقارب80 مليون مستهلك، وكذا إمكانية المرور إلى السوق الأوروبية،وأهم طريق يعبرونه ينطلق من التحرك عبرجبال الطاسيلي، متوجهين نحو شمال عرق تيهودين، مرورا بجبال التفيتافة خارج منطقة طريق المقابر[2].

مايؤكده الشكل(6) الأتي:

المصدر: libya interministial comnittee on integraion border managment

والوضع الجديد الذي أصبح يؤرق الحكومات المغاربية هوإمكانية تحالف الجريمة المنظمة مع الارهاب لان جماعات الجريمة المنظمة تتخوف من العنف الممارس من طرف الارهابيين،في نفس الوقت تخاف الجماعات الإرهابية من تحول نشاط الجريمة المنظمة نحوها،وعليه يبدو التعاون بين الطرفين

1- محمد الأمين ولد كاتب،**مرجع سابق**.

2- مريم براهيمي،**مرجع سابق**.ص153.

الحل الامثل إذ تقدم جماعات الجريمة المنظمة المال في حين تقوم الجماعات الارهابية بممارسة العنف والقوة لتسهيل

عمل الجماعات المنظمة.مايعني أن دول المغرب العربي أصبحت أمام تحد جديد ومهم،عليها أن تواجهه إما باستراتيجيات فردية أومن خلال العمل جماعي في إطار إتحاد المغرب العربي[1].

ونظرا لتزايد حدة انعكاسات الجريمة المنظمة على دول المغرب العربي سنتناول أهم صورها كالآتي:

أولا: تجارة الأسلحة وتهريبها: تبرزعموم إقريقيا بتجارة الأسلحة كأعلى نسب في العالم،وتجري عمليات الاتجاربالأسلحة عبر قنوات السوق السوداء في الدول الافريقية خاصة دول الساحل،هذه الأخيرة أصبحت فيهاتجارة الأسلحة تجارة رائجة خاصة بعد تدعمها بمختلف أنواع السلاح عقب الأزمة الليبيةوتدفق السلاح الليبي بعد سقوط نضام القذافي،ماأدى لفتح سوق السلاح في ليبيا لكل الأطراف،فصارت قبلة لتجار المخذرات،وعصابات التهريب وحتى للجماعات الارهابية من مختلف الدول المغاربية والافريقية.

ويحكم الموقع الجغرافي أصبحت الجزائر تعاني من ظاهرة التهريب والمتاجرة بالأسلحة،خاصة في الجنوب الجزائري،وتحول تهريب السلاح في الجزائر إلى نشاط رئيسي لعصابات الجريمة المنظمة التي تعمل في الحدود الجنوبية والشرقية للجزائروحسب المصادرالأمنية فإن قوات الأمن والجيش أوقفت أكثر من 200 متهم بتهريب السلاح في الجزائر خلال عام2011،وفككت 1عصابات متخصصة في تهريب السلاح الى الجزائر.وحجزت1500 قطعة سلاح وكميات كبيرة من الذخائر،[2]ولقد تغيرت أنواع الأسلحة المهربة الى الجزائرفبعد أن كانت تقتصرعلى أسلحة خفيفة مثل المسدسات وبنادق الصيد،صارت الآن رشاشات من مختلف الأنواع،وقد كانت مصادر تهريب السلاح حتى2011 السودان والتشاد،لكن بعد الأزمةالليبية صارت ليبيا هي المصدر الرئيسي للسلاح نحو الجزائر.

ثانيا:تجارة المخـــــدرات وتهريبها:رغم تعدد صور الجريمة المنظمة،تبقى جريمة المتاجرة بالمخدرات الأكثر خطورة والأسرع بحكم تحول الساحل لمنطقة عبور للمخدرات الصلبة(الهروين،

1-**المرجع نفسه**.ص101.

2- سليم بوسكين ،**مرجع سابق**.ص208.

الكوكايين) من أمريكا اللاتينية لأوروباعبر أفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي والمغرب العربي [1]، فحسب احصاءيات لمكتب الأمم المتحدة لسنة2007 تم حجز أربع أطنان من المخدرات الموجهة نحو شرق أوروبا عن طريق منطقة المغرب العربي.كما تم حجز75كلغ من الكوكايين على الحدود الجزائرية المالية قدرت قيمتهابحوالي45 مليون دولاربالقرب من منطقة تنزوات500كلم جنوب غرب تلمسان.

ويزداد الوضع خطورة في ظل مجاورة الدول المغاربية للمغرب الذي يعد من أكبر مصادر المخدرات في العالم حيث ينتج877 ألف طن من القنب الهندي والذي حسب تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات سنة2009 يوجَه للاستهلاك الاقليمي خاصة دول شمال افريقيا وأوربا[2] اما في الجزائر فقد تم حجزكميات معتبرة من المخدرات التي عرفت تزايدا في السنوات الأخيرة،نوردها ضمن الجدول الآتي :

وبناء عليه أضحت المنطقة المغاربية خاصة الحدودية بؤرة لنشاط الجريمة المنظمة نظرا لعدم مقدرة دول الساحل على رقابة الحدود والادارة المنية لأراضيها،وضعف إمكانياتها،فضلا عن ضعف الفعالية الاقتصادية التي أدت الى تفشي مظاهر اللفقر والفساد[3].

المطلب الثالث: تزايد الهجرة غير الشرعية

قبل نهاية الحرب الباردة كانت الهجرة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية لاتشكل أيَة مشكلة بين بلدان الضفتين طالما أن أوروبا كانت في حاجة إلى عمال من شباب المنطقة،ولكن اليوم تظهركتهديد لأمن الدول المغاربية والأوروبية،فمنذ التسعينات الى اليوم تحولت بلدان المغرب العربي إلى مناطق عبور للهجرة الإفريقية إلى أوروبا،خاصة اسبانيا وايطاليا الى جانب استمرار تصدير المنطقة المغاربية للهجرة المغاربية التقليدية الى فرنسا وإسبانيا[4].

1-امحندبرقوق،"الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"**جريدة الشعب**،العدد الأول،جانفي2008، ص13.

2-منظمة الأمم المتحدة: التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات2009،ص74.

3- امحند برقوق،**مرجع سابق**.ص13.

4- علي الحوات،الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي.أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها، **مجلة دراسات**.العدد28،2007،ص10.

ويقوم المهاجرون الأفارقة القادمين من جنوب الصحراء بالاتجاه إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي خاصة ليبياو المغرب و هكذا أصبحت بلدان المغرب العربي تضم أنواعا مختلفة متداخلة من الهجرة الشرعية و غير الشرعية،كما تضم أيضا جنسيات متعددة ومختلفة من أبناء المغرب العربي نفسه ومن الأفارقة الذين يعبرون الصحراء الكبرى ويستقرون مؤقتا في بلدان المغرب العربي ثم يهاجرون إلى جنوب اوروبا عبر البحر المتوسط بواسطة قوارب عُرفت حاليا بقوارب الموت،وبتسهيلات وتنظيم شبكات تهريب محترفة في هذه النشاطات غير المشروعة[1].

كما تصاعدت أرقام الهجرة الإفريقية غير المشروعة إلى أوروبا خلال السنوات الأخيرة خاصة من خلال مضيق جبل طارق،إلا أن تشديد الاجراءات عبر هذا المعبر حوّل معظم المهاجرين إلى مجرى ليبيا – ايطاليا و المغرب،جزر الكناري، ففي سنة2006بلغ عدد المهاجرين الذين ضبطتهم السلطات الاسبانية 28 ألف مهاجر،وضبطت السلطات الايطالية نحو16ألف مهاجر في جزيرة لامبيدوزا الايطالية،هذا بالاضافة الى الذين لقو حتفهم في البحر، وتعتبر الجزائر،تونس،ليبيا،مناطق عبور للمهاجرين القادمين من إفريقيا السوداء وتعد ليبيا منطقة عبور للهجرة القادمة من النيجر،التشاد،السودان،نيجيريا،وغانا،ومن بين 205 مليون مهاجر، حوالي300 ألف مهاجر يوجدون في ليبيا،وفي هذا الإطار يشير الإعلام الفرنسي في ديسمبر2007 الى أن مايقاربب100000 إفريقي من هذه المنطقة (منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى) قد هاجرو إلى الجزائر وموريتانيا،كما يفوق عددهم المليون في ليبيا إضافة إلى عدة آلاف من كل من تونس و المغرب الأقصى[2] ،ونتيجة للعنف الدائر في عدد من البلدان الإفريقية تزايدت طلبات اللجوء،ففي أوائل 2007 استضافت المغرب بصفة رسمية500 من اللاجئين و1300 من طالبي اللجوء بينما استضافت الجزائر175 من اللاجئين و950 من طالبي اللجوء،كما استضافت ليبيا 88 من اللاجئين و2000 من طالبي اللجوء،وكذلك تونس 93 من اللاجئين و68 من طالبي اللجوء.

وفي سياق الربيع العربي في تونس وليبيا تزايدت نسب الهجرة غير الشرعية حيث أدى انتشار العنف في ليبيا وتوسع نطاق الانتفاضة و القمع المفرط و التدخل الدولي المسلح الى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص الى فضاء عبور التدفقات المختلطة،بعضهم يفرعبر أقرب الحدود البحرية و البعض يذهب

1- **نفس المرجع**.

2- مريم براهيمي،**مرجع سابق**،ص43.

ليجد الحماية في تونس ومصر،كما شكّل تراجع مراقبة الحدود التونسية بسبب الثورة فرصة جيدة لمئات التونسين مغادرة البلاد والاستفادة من تلك الفجوة المؤقتة بعد وصول حوالي5000 تونسي إلى جزيـــرة لامبـــــيـــدوزا

(LAMPE DUSA) [1] ومن المعلوم أن ايطاليا منحت26 ألف تصريح إقامة مؤقتة للتونسيين الذين وصلوا إلى أراضيها مابين 1يناير و5أفريل2011،ورغم أن الدول المغاربية طورت من قوانين الهجرة وفرضت إجراءات صارمة على المهاجرين إلا أن المعدل المنخفض للتعاون والتنسيق بين الدول المغاربية زاد من صعوبة إيجاد طرق فعالة في مواجهة الهجرة الغير الشرعية[2]، مازاد من نشاط المهاجرين الغير شرعيين وشبكات تهريبهم خاصة عبر الجزائر حيث توفر ثلاث طرق رئيسية للهجرة غير الشرعية هي:

*خط السواحل الأطلسية عبر موريتانيا والصحراء الغربية والمغرب وصولا نحو جزر الكرابيب

*خط السواحل المتوسطية الشرقية نحو ايطاليا عبر ليبيا مرورا بالجزائر. [3] *كما توفر معابر أخرى للمهاجرين غير الشرعيين يوضّحها كالآتي:الشكل()

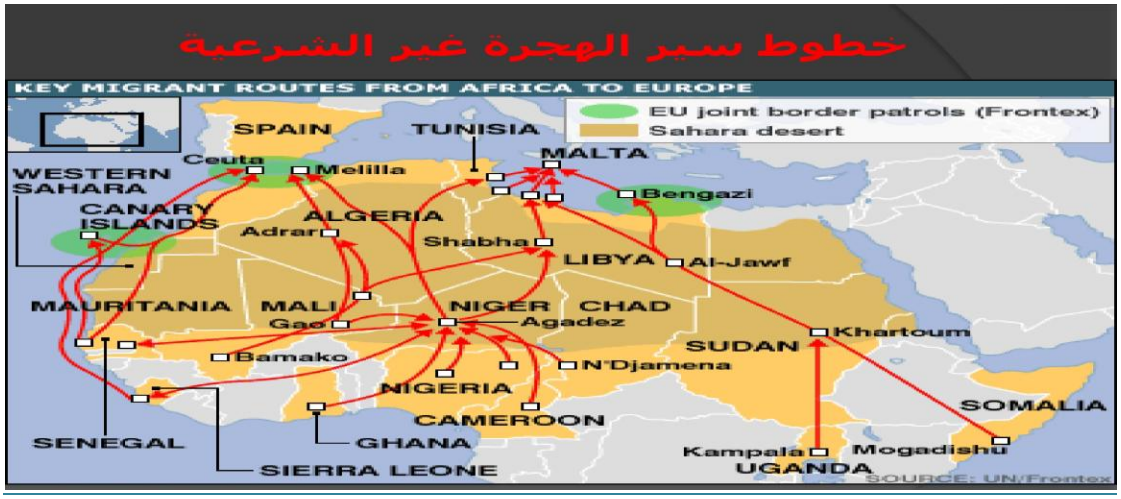

المصدر : libya interministial comnittee on integraion border managment

1- خديجة بتقة،السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية،رسالة ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية،جامعة بسكرة،2013-2014،ص123.

2- مريم براهيمي،**مرجع سابق**،ص44.

3- سليم بوسكين،**مرجع سابق**.ص222.

وبهذا يشكل تزايد الهجرة غيرالشرعية خطرا على أمن واستقرار الدول المغاربية والأوروبية على حد سواء فالدول المغاربية وخاصة الجزائر تعاني من مظاهر الفساد المالي والأخلاقي والصحي،ناهيك الأمراض الخطيرة كالايدز،حيث تشير إحصاءيات عن انتشار المرض خاصة في الصحراء الجزائرية أين يقيم المهاجرين الأفارقة غيرالشرعيين، كما أنها تهدد الأمن الوطني لكونها و في كثيرمن الأحيان تربط شبكات تهريب المهاجرين غير الشرعين بالجماعات الارهابية حيث تعتمد على نقل خلاياها وتمرير أنشطتهاعبر قوافل الهجرة السرية كما ينشط بعض المهاجرين في نهب الآثار والتحف الفنية،وتهريب المخدرات والأسلحة،وتبيض الأموال.... وأيضا يتأثر الجانب الاقتصادي والاجتماعي من الظاهرة بارتفاع نسبة البطالة ومزاحمة اليد العاملة الجنبية المتسربة لليد العاملة الوطنية.

أما الدول الأوروبية فإنها تعتبرأن تزايد الهجرة غيرالشرعية أصبح مصدر قلق للأوروبيين من حيث نقل الأزمات كالبطالة،الإرهاب، منافسة مواطني الاتحاد في سوق العمل،إشكالية الإدماج.....الخ،وأثارت خلافا بين دول الاتحاد حول كيفية معالجتها،مايؤكد ذلك تسبّب وصول28000 تونسي وليبي بعد شهر من حراك 2010 إلى جزيرة لامبيدوزا في خلاف بين ايطاليا التي قررت منح بطاقات اقامة لمدة ثلاثة أشهر لطالبي اللجوء،وفرنسا التي رفضت لهؤلاءالمهاجرين بعبور الحدود الفرنسية الايطالية التي تخضع لإتفاقية شنغن.[1]

المطلب الرابع: السباق نحو التسلح

لقد أدى انتشارالسلاح في العالم وسهولة المتاجرة به وانعدام وجود سقف يقف عنده التسلح الى بروز ظاهرة التسلح في الدول المغاربية بصفة متزايدة ورصد ميزانيات ضخمة لهاحيث إحتلت الدول المغاربية طبقا للتقريرالسنوي لمعهد "ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام"المرتبة العشرين من بين الدول الأكثر تسليحا في العالم،واستأثرت(الجزائر-ليبيا-تونس-المغرب)بثلث تجارة السلاح في القارة الافريقية سنة 2008[2] لكن بنسب متفاوتةوصنفت الدراسة الجزائر في المرتبة الأولى من حيث استيراد الأسلحة خلال الخمس سنوات الأخيرة حيث" تمثل استيراداتها نسبة 46 بالنسبة من اجمالي استيرادات

1- خديجة بثقة،**مرجع سابق**.ص126.

2- محمد مجدي البليسي،"ملف التسلح في منطقة المغرب العربي"متحصل عليه من:
http://DEFENSE-ARABE.COM/VB/MOMBER.PHP?S=0299AA35BFBBA.
تاريخ التصفح:2017/02/25،الساعة11.20

القارة،تليها المغرب بنسبة 15بالمئة"،[1] مايعكس التنافس على التسلح،وللتَعمق أكثر سنتناول واقع التسلَح في كل دولة على حدى:

• **الجـــــــــــــزائـــــر:** تشير المعلومات المتوفرة إلى أن السلطات الجزائرية رصدت مابين1963-1998 مخصصات بحدود 10ملياردولار بغرض اقتناء أسلحة عسكرية متطورة،جرى جلب غالبيتها مع مطلع تسعينيات القرن الماضي لاعتبارات ميدانية فرضتها استراتيجية مكافحة الارهاب[2]،ويرى بعض المحللين أن انتعاش أسعارالحروقات وارتفاع احتياطي الصرف أدى إلى عائد كبير على الجزائرمامكنها من التسلح أكثر خاصة بعد أحداث2011/09/11أين أُعتبرت من البلدان الصديقة والشريكة للولايات المتحدة الامريكية في حربها على الارهاب وتم تزويدها بمعدات وأجهزة عسكرية ثقيلة،وبلغت نفقات الجزائر العسكرية1.2مليار دولار سنة 2013،أما الصفقة التي تمَت ربيع2006 مع روسيا،في أعقاب زيارة رئيسها للجزائر،كلفت خزينة الدولة7.5مليار دولار أمريكي[3]،إحتوت40 طائرة مقاتلة من نوع ميع928 سوخوي30م5 و15 طائرة تدريب وقتال من نوع(ياك35) و8 أنظمة صواريخ أرض-جو من نوع س-300ب م،وأربعين دبابة من نوع ت-90،لتأخذ ميزانية دفاعها منحا تصاعديا ملموسا حيث بلغت5.2 مليار دولار سنة2008 و6.5 مليار دولار سنة2009 لترتفع أيضا في2011-2012،وفي2011 إلى 20ملياردولار بينما لم تتجاوز سنة2015،15 مليار دولار أمريكي.[4]

كما تسعى الجزائر أيضا إلى تطوير برنامجها النووي، حيث تملك حاليا مفاعلين نوويين أحدهما يسمى"نور" بدرارية بالقرب من العاصمة الجزائرية بقوة ثلاثة ميغاوات أنجز بالتعاون مع الأرجنتين، و الآخر سمي"سلام"يوجد بعين وسارة بولاية الجلفة أنجزته الصين بقوة15ميغاوات والمحمي ببطاريات صواريخ"سام" الروسية أرض-جو.[5]

1- الجزائر تتصدر البلدان الافريقية في شراء الأسلحة،**مرجع سابق**.

2- محمد مجدي البليسي،**نفس المرجع.**

3- امحمد مالكي،الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الاقليمية.**مداخلة مقدمة** في ندوة المغرب العربي وللتحولات الاقليمية الراهنة،الدوحة-قطر،17-18فيفري2013.

4- سليم بوسكين،**مرجع سابق**.ص194.

5- رشيد خشانة،عودة صراع المحاور الى منطقة المغرب العربي،متحصل عليه من:
ALJAZEERA.NET/…./52287523-3378-4311-9EBD-F381C8ABFSDF.HTM.

وترجع الجزائرتصاعد وتيرة نفقاتها العسكرية إلى تحديث المؤسسة العسكري والرفع من قدراتها البشرية واللوجسية،[1]وفي اطار حربها على الارهاب والتحديات الأمنية الجديدة المتأتية من الجوار الإقليمي.

• **المغـــــــرب:** تعرف أيضا تصاعد في نفقاتها العسكرية حيث خصصت لها2.1 مليار دولار سنة2003 لترتفع الى2.8 مليارد ولارسنة2004،وقد استمرت في تحديث بنيتهاالعسكرية بوتيرة متزايدة حيث خصصت ما نسبته3.5% من ناتجها الخام للتسلح سنة2006لترتفع سنة2009 الى4.6% وخلاف للجزائرتعتمد المغرب على الصفقات الميسَرة في اقتناء الأسلحة والمعدات العسكرية،مما لايمكنها من اقتناء آخرجيل

من السلاح،لكن هذا لاينفي تحركاتها الحثيثة المدعومة بارتباطاتها الخارجية القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة،فقد تلقت سنة 2002 ما نسبته 72% من مجموع المساعدات الأمريكية للبلدان المغاربية،لتتجاوز 81.8%سنة2005 لتقوم في2007 بصفقة شراء لـــ 24 طائرة حربية متطورة من طراز "أف16" بقيمة233.6 مليون دولاراضافة الى تجهيزات وخدمات ملحقة بقيمة قدرت بمليارين و400مليون دولار،وتتوفر المغرب على مفاعل نووي"تريكاما2" من صنع أمريكي،تبلغ قوته2 ميغاوات ومن المنتظر أن تستفيد مستقبلا في2017 بمفاعل نووي من صنع روسي.

ويُرجع المغرب زيادة نفقاته العسكرية إلى المساعي الجزائرية الغير معلنة من وراء تحديث جيشهاورفع ميزانية التسلح،وهو الريادة الإقليمية ومحوأي دور منافس للمملكة المغربيةودفعها لتقديم تنازلات معيَنة إضافة الى التطورات في قضية الصحراء الغربية،كما أن الشكوك المغربية تجاه اسبانيا تبقى قائمة مع رفض اعادة سبتة وميلية مايجعل المغرب دائما في حالة جاهزية.

• **ليـــــبيـــــا:** استفادت ليبيا من عائدات النفط المتزايدة وتحسن علاقاتها مع الدول الكبرى بعد رفع العقوبات الدولة عليها،لكي تُجدد ترسانتها العسكرية خاصة في2008 بصفقة عسكرية بلغت قيمتها ملياري دولار مع روسيا وقبلها صفقة مماثلة مع فرنسا في2007تعلقت بتحديث طائرات عسكرية ومدنية وشراء خافرات سواحل مايؤكد عودتها للتسلح بعد رفع العقوبات عليها وقدعمل القذافي على

تاريخ التصفح:2017/03/10 الساعة20.04.

1- امحمد مالكي،**مرجع سابق**.

جمع ترسانة عسكرية كبيرة من الأسلحة المختلفة الأنواع والمصادر والفعالية قبل سقوط نظامه في 2011 وتدفق السلاح الليبي.

• **تونـــــس:** تعتبر أقل الدول المغاربية انفاقا على التسلح،فقد بلغت ميزانية الدفاع التونسي سنة 2001 ب،340مليون دولار،لترتفع سنة2005 الى550 مليون دولار قبل أن تتراجع الى 669.136 مليون دينار

تونسي سنة2008[1]،وهذا راجع الى ان تونس ليست بلد نفطية مثل الجزائر وليبيا وأيضا لأنها اختارت منذ الاستقلال حصر القوات المسلحة في دور الدفاع البحت مع الاعتماد على التحالف مع القوى الغربية الكبرى لدرء أي خطر مجاور.

• **موريـــــــــتانيـــا:** مازالت المؤسَسة العسكرية تلعب دورا مهما في حياة البلاد،توسَع إنفاقها العسكري بعد مشاركة قواتها في"الحرب الدولية على الارهاب"،بمناورات عسكرية مع دول الجوار وقوات أمريكية والتي حملت اسم" فلينتلوك2008"،وتزايد إنفاقها مع زيادة تدهور الأوضاع الأمنية مؤخرا في شمال موريتانيا وحدودها مع مالي.

وعليه نلاحظ أن انتشار السلاح في العالم انعكس على الدول المغاربية بالتوجه المباشر نحو التسلح والسباق المحوري خاصة بين الجزائر والمغرب،وتوحي طبيعة الصفقات المبرمة ونوعية الأسلحة موضوع الاقتناء وكان المنطقة على مشارف تهديد حاصل أو حرب وشيكة[2] فقد تنوعت مصادرها وشركائها بين أمريكا–روسيا–بريطانيا–الصين، مايُترجم بالتأكيد منطق الشك والريبة واللاثقة المتبادلة،

المطلب الخامس:قراءة في أثرإنعكاسات التحديات الأمنية الجديدة على إتحاد المغرب العربي

من خلال التعرف على انعكاسات التحديات الأمنية على واقع الدول المغاربية المشكَلة لإتحاد المغرب العربي نلاحظ أنه كانت لها آثار إيجابية وسلبية على الاتحاد حيث أنه من الناحية الايجابية

1– رشيد خشانة،**مرجع سابق**.

2– امحمد مالكي،**مرجع سابق**.

(LE COTE POSITIVE) شكّلت فرصة لرأب الصدع بين الاخوة الفرقاء ومدخل لتفعيل وتنشيط عمل إتحاد المغرب العربي تجسّد من خلال:

♦**إحداث التقارب بين الدول المغـــاربية:** من خلال الإدراك الموحّد لمخاطر التحديات الجديدة على الأمن الوطني المغاربي،وعلى الرغم من توقّف مجلس الرئاسة المغاربي على الاجتماع بشكل دوريمنذ1994،

عقد وزراء الخارجية للاتحاد خمس وعشرين اجتماعا تنسيقيا،أي بواقع أكثر من دورتين في السنة منذ 2001[1] وعقب التطورات المستجدة في المغرب العربي "تونس،ليبيا"بعد 2011 وأزمات الجوار الإقليمي الإفريقي "الساحل الإفريقي وشمال مالي"شهد التعاون المغاربي دفعة قوية ثنائية ومتعددة الأطراف فقد اجتمعت الجزائر و موريتانيا ضمن مبادرة تعاون شملت أيضا دولا إفريقية سُميت بمبادرة الساحل،والتي اتفقت على التعاون العسكري بإنشاء هيئة أركان مشتركة مقرها تامنراست في الجنوب الجزائري ووحدة تعاون استخباراتي[2] وكانت هذه المبادرة في سنة 2010 ثم طُورت في2012 لتشمل إجراءات جديدة خاصة بمكافحة الارهاب،ثم تسارعت وتيرة الاتصالات والتنسيق والتعاون بين الجزائر وتونس وليبيا لتُتوج بعقداجتماع تاريخي بين رؤساء حكومات الدول الثلاث،(عقد على هامش لقاء بين وزراء الدفاع والداخلية) في2013 وتم فيه الاتفاق على ضرورة تأمين الحدود المشتركة ومحاربة الجماعات الارهابية العابرة للحدود،ويُعد هذا إقرارا بالترابط العضوي بين الأمن في المغرب العربي وفي الساحل.

♦**تحقيق إجماع مغاربي على رفض القواعد العسكرية الأجنبية:** حيث أعلن اتحاد المغرب العربي بشكل رسمي رفضه القاطع لإنشاء قواعد عسكرية في المنطقة،كرد فعل موحد على مساعي الولايات المتحدة الأمريكية لإقامة قيادة عسكرية في شمال إفريقيا،الأمر الذي رفضته أغلب دول المنطقة،إذ نشرت رئاسة الاتحاد في طرابلس بيان تؤكد فيه أن دول الاتحاد ترفض رفضا قاطعاقيام أي قيادة عسكرية أجنبية،أو وجود مسلح لأي دولة،على أي جزء من أراضي أي دولة إفريقية بما في ذلك دول الإتحاد. [3]

1- **نفس المرجع**.

2- عبد النور بن عنتر،**مرجع سابق**.

3- مريم براهيمي،**مرجع سابق**.ص198.

كما حذراتحادالمغرب العربي من أن التواجد الأمريكي في افريقيا،من شأنه أن يزيد من التوتر ويخلق أجواء تنشط في إطارها الجماعات المسلحة،التي تلاحق الوجودالأجنبي أساسا والأمريكي على وجه الخصوص كما نوَهت قيادة الاتحاد بالمواقف التي اتخذتها عدة دول إفريقية برفضها لإقامة قواعد عسكرية في القارة ومنها موقف جنوب إفريقيا والتجمع من أجل التنمية في إفريقيا الوسطى كذا دول الساحل الافريقي[1].

♦ **وضـــع إســـتراتيجية أمنـــية مغاربـــية:** انطلاقا من أن التحديات الأمنية الجديدة كوَنت هاجسا أمنيا موحَدا لكافة الدول المغاربية فقد اتفقت دول اتحاد المغرب العربي على وضع استراتيجية أمنية مغاربيةمشتركة تجسَدت من خلال اجتماع وزراء خارجية الدول المغاربية في الجزائر بتاريخ 2013/07/09 والذي صدر عنه بيان الجزائر المخص لإفشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي ثم تلاه "بيان الرباط " في 2013/04/21 المتضمَن الاستراتيجية الأمنية المغاربية المشتركة[2]،والتي تم التأكد فيها على جملة من الاجراءات لمواجهة الارهاب والجريمة المنظمة والهجرة غيرالشرعية بصفة تعاونية مشتركة ثم أُتبع بها الاجتماع الثالث لفريق العمل المغاربي المكلف بمكافحة الإرهاب والجريمة الالكترونية من7ـــ2016/11/8.

وفي هذا الاطار جدَد إتحاد المغرب العربي في الذكرى السابعة والعشرين لتأسيسه موقفه من الارهاب حيث جاء فيه: « كما جدَد أصحاب المعالي الموقف الثابت لدول الاتحاد بخصوص نبذ الارهاب والتطرف بكافة أشكاله وصوره ومهما كانت دوافعه ومبرراته،وإصرارها على تكثيف التعاون من أجل مكافحة الإرهاب باعتباره في مقدمة التحديات الأمنية العابرة للحدود.....» [3]

كما يؤكد في بيانه التأسيسي لسنة 2017 على أن اتحاد المغرب العربي هو ضرورة استراتيجية وحتمية تاريخية لا مستقبل للمنطقة بدونها[4].

أما من الناحية السلبية(le cote négative)فان التحديات الأمنية الجديدة ساهمت في تكريس لخلافات المغاربية وعنصر الثقة اللامتبادل والشك والريبة الذي يزيد من حدتـــــه التسابق نحو

1- عبد القادر رزيق مخادمي، **قيادة أفريكوم الأمريكية،حرب باردة أم سباق للتسلح**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2011،ص ص66،67.

2- الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي،الاستراتيجية الأمنية المغاربية المشتركة21فيفري2013.

3- الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي،بيان الذكرى السابعة والعشرين للإعلان عن قيام الاتحاد 2016/02/17.

4- الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي،بيان الذكرى 28 لتأسيس اتحاد المغرب العربي.

التسلح بين كل من الجزائر والمغرب،ماأدى إلى تقويض التعاون المغاربي المشترك وإتجاه كل دوله الى المواجهة بصفة منفردة والبحث على التحالف مع القوى الغربية على حساب الدول المجاورة ،ما يعني ذلك زيادة الأعباء الاضافية للدول المغاربية وفتح المجال للتدخل الأجنبي مثل ماحدث في ليبيا ومالي،وبهذاتساهم الدول المغاربية في مشرقة أوشرق أوسطة المغرب العربي أي تحويله الى بؤرة توتر إقليمية ودولية[1].

ورغم هذه السلبيات والعوائق إلا أن الواقع يفرض حتمية إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي وإعطاء تجسيد أكثر لتوصياته في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة،بالاستفادة من التوجه الدولي الداعم للاتحاد،حيث أن القوى الاقتصادية الأجنبية هي التي تدفع اليوم نحو تعاون مغاربي،فالهجرة عموما- والسرية منها باتت تشكل هاجس أوروبا التي بدأت تؤمن بحل إقليمي لهذه الظاهرة[2].

المبحث الثاني : انعكاسات التحديات السياسية الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى السياسي

يواجه إتحاد المغرب اليوم العديد من المستجدات التي تفاوتت حدتها،ومثّلت تحديات سياسة جديدة فرضت واقع مختلف على شعوب وأنظمة الحكم في دول المغرب العربي،وكان لها انعكاسات مختلفة سياسية نتناولها ضمن الاتي:

المطلب الأول: سيادة النزعة القطرية

يذهب بعض المختصين في شؤون المغرب العربي إلى أن إختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة في دول المغرب العربي كان له إنعكاس كبيرعلى تعثر مسيرة اتحاد المغرب العربي،بالاستناد إلى أنه يصعب تصورَأي عمل وحدوي مغاربي دون توافق طبيعة الأنظمة السياسية بين أقطارالمغرب العربي التي تسعى للتكامل،إذ تبنت الدول المغاربية بعد الاستقلال أنظمة مختلفة كالنظام الملكي في المغرب، الجماهيري في ليبيا والجمهوري في كل من الجزائر،تونس وموريتانيا،والتعارض بين هذه النظم له

1- عبد النورين عنتر،الأزمة الليبية:غياب جماعي وخلافات ثنائية،**مجموعة الخبراء المغاربين**،مركز الدراسات المتوسطية والدولية،العدد6،سبتمبر2011،ص7.

2- أمين محمدالبشير، التكامل المغاربي....بين الواقع والأمل،موقع البحوث والدراسات "تحليلات" متحصل عليه من: FILLE:///G:/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9%20%D8%AF%D9%84/D9%85%D8%BA%D8%.

تاريخ التصفح:2017/03/2 الساعة14.34

أسس إيديولوجية سياسية،فالنظام السياسي في الجزائر لم يتوقف على أن يكون ثوريا في توجَهه مُساندا لحركات التحررفي العالم،وفي المغرب تطغى الروح الوطنية الملكية المحافظة،وفي تونس نظام سياسي يتبع النمط الغربي ويتمسك بشدة بالشخصية الوطنية التونسية.[1]

هذا الاختلاف في شكل طبيعة الأنظمة الحاكمة دول المغرب العربي أدى الى سعي النخب الحاكمة للمحافظة عليه تحت مبدأ النزعة القطري،والتي سادت في الأقطار المغاربية الخمسة مباشرة بعدالاستقلال حيث اتبعت سياسات تنموية مختلفة على جميع الأصعدة،هذا مانتج عنه تشتُت سياسي زاد من رسوخ الوعي القطري على حساب الوعي الوحدوي[2] وهو مانلمسه من خلال اختلاف أهداف كل دولة من الاتحاد،ورفضهم التخلي عن جزء من سيادتهم لبلورة اتحاد المغرب العربي،من أجل دعم نزعتهم القطرية التي كان من آثارها طغيان مبدأ الأنانية،وعامل عدم الثقة بين الأنظمة السياسية لأقطار المغرب العربي الذي لعب دورا خطيرا في فشل كافة المحاولات السابقة لخلق نوع من العمل المغاربي المشترك[3].

وفي إطار المحافظة على سيادة النزعة القطرية في الأنظمة السياسية المغاربية الحاكمة ترتبت انعكاسات سلبية هامة هي:

***احتكار السلطة:** حيث أن النظام الحاكم يمارس الدورالأكبر في وضع وتنفيذ السياسات دون السماح بمشاركة أخرى،فهو يحتكر السلطة ويستأثر بتوجُهها وفق مصالحه ومقتضيات بقاءه فيها،حيث تغيب المؤسَسات السياسية الفاعلة سواء كانت حكومية أو غيرحكومية،كما يغيب دورالجماهيرومؤسسات المجتمع المدني،وبهذا تكون هذه الأنظمة استبدادية منغلقة على نفسها.

***غياب الديمقراطية ودورالمجتمع المدني في البناء المغاربي:** حيث احتكرت المؤسسات الرسمية كل أنواع المسؤوليات وهمشت الى حد كبير دور المواطن ومؤسسات المجتمع المدني،وهذا مأدى الى ضعف مؤسسات المجتمع المدني من حيث التنظيم والممارسة وافتقارها الى الوسائل الاعلامية لإبلاغ رسالتها الى الجمهور،هذه العوامل هي التي حالت دون أن تلعب حوالي23 منظمة من مؤسسات المجتمع المدني ذات الطابع المغاربي التي تأسست في اطار إتحاد المغرب العربي أن تلعب دورها في

1- مولوج فوزية،**مرجع سابق**.ص186.

2- عبد الوهاب بن خليف،**مرجع سابق**.ص125

3- وليد عبد الحي،**معوقات العمل العربي المشترك**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987،ص107.

تحقيق الوحدة المغاربية،وهو مايعني أن العبرة ليست بعدد المنظمات المجتمع المدني،ولكن العبرة بفاعليتها، إلا أن الفاعلية تتطلب قدرا من حرية الإرادة والحركية وهي عوامل غير متوفرة لهذه المنظمات في الوقت الحاضر نتيجة هيمنة الدولة على الشأن العام[1] ما يعني أن أزمة اتحاد المغرب العربي هي في جزء منها أزمة مجتمع مدني.

المطلب الثاني:تباين الاستـــــقــرار المغـــاربي

شهدت الدول المغاربية بعد الاستقلال وضع دساتير مختلفة لتسير البلاد وفق رؤيا كل دولةوايديولوجيتها غير أن السمة المشتركة بين جميع هذه الدساتير هي اتصافها بالجمود وعدم مسايرتها للمستجدات وتكريس السلطة في يد الحاكم لذلك عرفت جل الأقطار المغاربية تحولات سياسية جسدتها الإصلاحات الدستورية التي عملت على توسيع هامش الحرية في الممارسة السياسية للأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والفصل بين السلطات والتداول على السلطةوإرساء دعائم الديمقراطية.

إلا أن هاته الاصلاحات الدستورية لم تغيرالمشهد السياسي ولم تحقق تطلعات شعوب الدول المغاربية بل كانت ظرفية فقط،وبالتالي لم يكن لها تأثيرعميق على دولها وتفشت مظاهرالفسادوالبيروقراطية والعجز الاقتصادي من جديد،هذه الأوضاع الداخلية لدول الاتحاد المغاربي وماأفرزته من أزمات على المستوى القطري،جعلت الاهتمام بها يغلب على الاهتمام بجهود التعاون والتكامل على المستوى المغاربي،وماكرس هذا الوضع أكثر أزمة المقاطعة والحصار التي تعرضت لها ليبيا والأزمة السياسية الحادة التي عاشتها الجزائر،ونفس الوضع تقريبا في تونس،كل ذلك ساهم في عرقلة مساراتحاد المغرب العربي.

غيرأن المنطقة دونت في سنتي2011 و2012 أحداثا انعكست آثارها على نماذج الحكامة القائمة[2]،عرفت تفكك بنية النظم السلطوية بفعل حركات احتجاجية اختلفت في تسمياتها وطبيعتها ثورات، انتفاضات،حراك شعبي غير أن المصطلح الذي شاع استخدامه هو" ثورات الربيع

1- ديدي ولد السالك،"إتحاد المغرب العربي:أسباب التعثر مداخل التفعيل"،**المستقبل العربي**.بيروت: العدد312،2005، ص69.

2- ________________________________،التكامل المغاربي والتحديات المتصلة به،**مرجع سابق.**

العربي"،وانطلقت الشرارة الأولى لهذه الاحتجاجات في تونس التي أسقطت النظام التونسي في نهاية المطاف ثم مالبثت أن امتدت إلى بقية بلدان المغرب العربي لتكون الجزائر والمغرب ثم ليبيا محطاتها التالية،حيث أخذت في الجزائر والمغرب شكل الاحتجاج الاجتماعي–السياسي،أما في ليبيا فقد عرفت مسار آخر إتسم بالعنف والخصوصية،إذ شهدت ليبيا صدامات بين السلطة والمعارضة أدت الى تدخل دولي بقيادة حلف الناتو الذي ساهم في اسقاط النظام السياسي الليبي بقيادة معمر القذافي[1]،وأيا ما كانت الاختلافات بين هذه النظم إلا أنها تتفق في السياسات والخصائص لذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة وحاملة لنفس الشعار"الشعب يريد تغيير النظام،"ويرى بعض المحللين أنه بعد مرور سنوات على عمر ثورات الربيع العربي إلا أنها لم تحقق النتائج التي قامت من أجلها،والطلب على الديمقراطية مازال واردا ومتجددا وهو ماساهم بشكل وافر في تعثر مشروع البناء المغاربي،بل يمكننا القول أن غياب الديمقراطية أو ضعفها في المجال السياسي المغاربي جعل المشاريع التكاملية تفتقد إلى قوة الدفع التي تضمن استمرارها[2].

وما يؤكد هذا الطرح أن المشهدالسياسي في الدول المغاربية لم يتغير،فاللاعبون السياسيون لم يتغيرو ولم ينقص منهم أحد،فالأنظمة السابقة لا تزال في ميدان اللعبة السياسية ولو سقطت رؤوسها والأطراف الخارجية لاتزال تحرك الساحة وإن تغيرت طبيعتها وتأثيراتها، والأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية والفكرية بقيت على حالها وإن تغيَرت وتبدلت تحالفاتها

كذلك لوحظ غياب أكثر لمؤسسات حزبية ومنظمات مدنية متمرسة على العمل السياسي،ومتعودة على التعايش في ظل سيادة القانون والتداول السلمي على السلطة،فنتج عن هذا حالات استقطاب وتصارع على السلطة خارج معايير الديمقراطية عمَقت اللاثقة بين الفرقاء وأعطت الفرصة لعودة التدخل الأجنبي وأرجعت المبادرة لفلول الأنظمة السابقة[3].

فتونس تمر بمرحلة لااستقرار سياسي تمثله الاختلافات التي مازالت لحد الساعة تظهر في الحكومة الانتقالية،غير أنها تتوفر على قدر لابأس به من النضج السياسي لدى الطبقة السياسيةولها حضور

1- فريح زينب،**مرجع سابق**.ص47.

2- محمـــــد مالكي،**مرجع سابق**.

3- عبد الرزاق مقري،**مرجع سابق**.

مقبول لثقافة الدولة ومؤسَساتها،وقوة فارقة لحركة النهضة[1]،كما تعرف تونس انعكاسات سلبية أخرى في الجانب الأمني الذي تميَز بالانكشافية الحدودية بعد ثورات الربيع العربي ماشكَل فرصة لظهور التنظيمات والإرهابية وهنا نلاحظ أن الجانب السياسي المضطرب إنعكس سلبا على الجانب الأمني.

أما ليبيا فمازالت تشهد صراع سياسي كبير نتيجة حالة الفراغ السياسي الذي انجر عن عقود أربعة متواصلة من التدمير المنظم للنخب الليبية،فمقارنة بالساحات العربية الأخرى التي شهدت موجة التغيير الراهنة،تفتقد الساحة الليبية الى مجتمع مدني نشط وفاعل،كما تفتقد الى ادارة بيروقراطية ناجعة،ومؤسسة عسكرية متماسكة ومنسجمة[2]كماأن انتشارالسلاح في ليبيا مابعد الثورة والبعد العشائري الغالب يعيــق تطور تطورمفاهيم التنافس على البرامج والتداول السلمي الحقيقي على السلطة،إضافة إلى أن وفرة الموارد المالية الناتجة عن الريع البترولي قد تكون معيقة للحكم الراشد ذاته بسبب التدخلات الأجنبية التي تجلبهاوصراع مجموعات المصالح خارج الاطرالديمقراطية الذي تنشأه،بالاضافة الى أن الأحزاب الاسلامية لاتتوافرعلى المراتب الأولى في موازين القوى السياسية بما يسهل التعامل السلس مع مثيلاتها في الحكومتين التونسية والمغربية[3].

وعليه يمكن القول أن المشهد السياسي الليبي يتسم باللاإستقرار والاضطراب نتيجة تجاذب الصراع بين ثلاث أطياف هي المؤتمر الليبي العام الذي تشكل من 2012-2014،التي تمارس شبه سلطة على غرب ليبيا،والحكومة الموازية طبرق،وحكومة سراج في السخيرات.

"أما الجزائر والمغرب وبدرجة اقل موريتانيا فإن رياح التغيير لم تعصف بها نتيجةتبنيها إصلاحات دستورية سياسية لاحتواء الوضع والتخلص من الأسباب المباشرة للاحتجاج فقامت الجزائر بتعليق الضرائب والرسوم المفروضة على بعض السلع الغذائية الأساسية،وغض النظام الطرف على قوانين تتعلق بالسوق مثلاالقضاءعلى الأسواق الفوضوية،ثم تلا ذلك خطاب الرئيس بوتفليقة وإعلان مشروعه للإصلاح السياسي[4]،أما المغرب فقد استبق الاحتجاجات بضخ حوالي ملياري دولار إضافية للحفاظ على أسعار المواد الأساسية وقررت إيجاد فرص عمل للعاطلين ثم تشكيل لجنة لمراجعة الدستور.

1- **نفس المرجع**.

2- فريح زينب،**مرجع سابق**.ص61.

3- عبد الرزاق مقري،**مرجع سابق**.

4- فريح زينب،**مرجع سابق**.ص68.

يمكن القول أن التحول السياسي في كل من تونس وليبيا في اطار الربيع العربي كانت له تداعيات سلبية وخطيرة فالاضطراب السياسي أثَر على أمن المنطقة المغاربية بأكملها وشكَل مدخلا للاختراق الأجنبي في ليبيا بحيث افرزحالة اللادولة أوالدولة الفاشلة في ليبيا،وأصبح ممكنا شراء أوالسيطرة على قوة سلاح ليبيا القذافي،ووصلت الملايين من الأسلحةالى أيادي الجميع في ليبيا وبالذات ميليشيات التنظيمات الإرهابية[1]،

التي تشكَل اليوم خطرا أكبر على دول اتحاد المغرب العربي،هذا الأخير الذي ساهمت هذه الأوضاع السياسية المتردية في تعطيل مساره أكثر.

المطلب الثاث: تكريس تعطل مسار اتحاد المغرب العربي

لم يعرف المغرب العربي الحديث مشكلة أكثر تعقيدا أو خطورة من مشكلةالصحراء الغربية ولم تدخل حكومات مابعد الاستقلال في استنزاف متبادل منذ حروب التحرير حتى اليوم مثلما وقع من هذه المشكلة التي لم تعرف نهاية بعد،فقد بينت التجربة بما لايدع مجالا للشك أن هذه القضية وقفت حجرعثرة في طريق بناء المغرب العربي[2]،وكان لها انعكاسات سلبية على مساراتحاد المغرب العربي على عدة أصعدة

♦**على الصعيدالسياســـي:** تم غلق الحدود بين الجزائر والمملكة المغربية في1994/09/16 لإصرار المملكة المغربية على تبعية الصحراء الغربية للتراب المغربي من جهة ومساندة الجزائر لجبهة البوليساريو وإتجاه البلدين الى تبادل الاتهامات على خلفية فندق أطلس مراكش التي اتهمت فيها المملكة المغربية الأمن الجزائري بالوقوف وراء مخطط لزعزعة استقرارها،ليتم فرض التأثيرات ليس فقط على الرعايا الجزائريين بل على كل الأجانب من أصل جزائري[3] وقامت الجزائر بالمثل، مماعرقل التواصل البشري وأعاق الاندماج الاجتماعي والتبادل الثقافي بين شعب البلدين.

1- مصطفى علوي،**مرجع سابق**.ص4.

2- صبيحة بخوش،"**مداخل وآليات تفعيل اتحاد المغرب العربي**"،موقع العلوم السياسية،متحصل عليه من:
http://WWW.POLITCS-DZCOM/DATA/AVOTARS/M/0/74.JPG?1425574841.
تاريخ التصفح2017/03/02 الساعة21.34

3- عبد النور بن عنتر،"**الاتحاد المغربي بين الافتراض والواقع**"،موقع الجزيرة متحصل عليه من:
http://WWW.ALJAZEERA-NET/HOME/GETPAGE/7871570C4-0C60-420B-B997-1784EA612FOC/33 D781 46 -E54C-439F-97FD-13F3785-A17FA . تاريخ التصفح:2017/03/02 الساعة 14.32

♦**على الصعيد الاقتصادي:** نجم عن اغلاق الحدود وعرقلة تنقل الأشخاص والبضائع والرساميل خسارة اقتصادية بالغة وإهدار لإمكانيات الاستثمار الهائلة التي يُنتجها تكامل الموارد وتداخل المصالح والاحتياجات ضمن المجال الجغرافي.

♦**على الصعيد المؤسَسي:** قاد منطق التصعيد والتوترالدائم بين الجزائر –المغرب الى تجميد نشاط اتحاد المغرب العربي وذلك عندما طلبت المغرب رسميا يوم 1995/12/20من الجزائرالتي كانت تترأس اتحاد المغرب العربي في ذلك الوقت أن تعمل على توقيف نشاط المؤسَسات المغاربية توقيفا مؤقتا مُتهمة إياها بالتدخل في قضية الصحراء الغربية[1]

وهذه التعقيدات والتطورات السياسية أدت الى القول بعدم جدوى وجود الاتحاد أصلا،وبلورت القناعات لدى الكثيرمن صناع القرار في الدول المغاربية بأنه لامجال لتفعيل الاتحاد في وجود المشكل الصحراوي،والذي فاقم أزمة الثقة بين دول المغرب العربي مما انعكس سلبا على المحاولات الجادة لتفعيل مسار الاتحاد فاللاثقة أدت الى توتر دائم في العلاقات المغاربية عامة والعلاقات الجزائرية المغربية خاصة،وهكذا ظل الاتحاد رهين العلاقات السياسية المتوترة بين أعضاءه،وعاش طويلا على تقلبات الخلافات،التي ظلت الأزمة الصحراوية تلقي بظلال التأزم والتوتر فيها[2].في ظل عدم وجودحل نهائي حيث أن المغرب يشترط تسوية قضية الصحراء الغربية في مصلحته للشروع في تعاون وطيد وإعطاء دفع جديد لإتحاد المغرب العربي،أما الجزائر فتعارض هذه النظرة وتحبذ تسوية الملفات واحدا واحدا دون ارتباط بينهاحتى يتسنى التقدم في القضايا التي تتقارب فيها وجهات نظرالطرفين،وترى أن نزاع الصحراء الغربية يجب أن يفض بين الطرفين المعنيين المغرب والبوليساريو في اطار تسوية سياسة طبقا لقرارات الأمم المتحدة[3].

وعليه توضح هذه الانعكاسات درجة التأزم الذي بلغه واقع اتحاد المغرب العربي،والذي زاد في عمقه التدخل والاختراق الغربي للمنطقة المغاربية عبر مدخل أزمة الصحراء الغربية،فقد أفضت تطورات الأزمة إلى ارتفاع الحاجة للدعم الأجنبي عسكريا واقتصاديا لهذا النظام أو ذاك ما أدى لاستنزاف قدرات البلدين وتكريس التبعية الغربية،وتعزيزلمنطق الأحلاف الخارجية لمحاصرة العدو المغاربي

1- ديدي ولد السالك،**مرجع سابق**.

2- أمين محمد بشير،**مرجع سابق**.

3- عبد النورين عنتر،"الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع"،**مرجع سابق**.

وحتى في ظل الوضع الراهن خاصة بعد2011 المتسم بخطورة التحديات الأمنية الجديدة على المنطقة المغاربية والتي تستلزم تكاتف الجهود وتفعيل دوراتحاد المغرب العربي فإننا نلاحظ أن أزمة الصحراء الغربية تلعب دور مهم في تعطيل مشاريع التعاون المغاربي باعتبارها عامل للتوترالحاصل بين أكبر قوتين رئيسيتين في المنطقة وهما الجزائر والمغرب[1].

المطلب الرابع: قراءة في أثر انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى السياسي

على الرغم من الانعكاسات السلبية العديدة التي تلت ثورات الربيع والتحوّل الديمقراطي في الدول المغاربية إلا أن بعض المحلّلين يرون انهاشكّلت ضغوط ايجابية نتج عنها:

♦ **إسقاط الأنظمة الاستبدادية:** والتي احتكرت السلطة وممارستها دون المجتمع المغاربي،وتبنت سياسات لاتخدم مصالح شعوبها بقدرماتخدم سلطتها والنخب الموالية لها وهومأأنتج تأثيرات مختلفة سلبية أهمها

تفشي الفساد والمحسوبية في الأنظمة المغاربية،الإقصاء من الحياة السياسية والتهميش ،البطالة المتزايدة وتدني الأجور،الظلم وقمع الحريات مأدى إلى بروز احتجاجات سلمية سرعان ما تحولت إلى أحداث عنيفة بفعل مواجهة النظام المستبد لها بالقوة والاعتقال والعنف الدموي "تونس وليبيا" والذي خلُص إلى اسقاط نظام بن علي ونظام القذافي المستبدين بأيدي الشعب التونسي والليبي،أما الجزائر والمغرب وبدرجة أقل موريتانيا فقد كانت أكثر ذكاء في التعامل وهذه المظاهرات بفرض تعديلات وإصلاحات لامتصاص غضب الشعب ومنع تفاقم الوضع.

♦**إعطاء دورأكبر للمجتمع المدني في البناء المغاربي:**عملت التحديات السياسية الجديدة خاصة التحوّل الديمقراطي في الدول المغاربي على إعطاء مزيد من الحرية المجتمع المدني للتعبير عن انشغالات المواطنين المغاربية على إعطاء مزيد من الحرية المجتمع المدني للتعبير عن انشغالات المواطنين المغاربة وتنمية الوعي لديهم بأهمية التكامل المغاربي،إضافة إلى دوره في تعزيز التواصل بين المجتمعات ومساهمته في التنمية حتى لايكون البناء المغاربي،بناءا فوقيا منحصرا على مستوى القمة فقط وإذا حصل خلاف على مستوى هذه القمة يتعطل البناء المغاربي[2].

1- صبيحة بخوش،"مداخل وآليات تفعيل المغرب العربي"،**مرجع سابق**.

2- ديدي ولد السالك،**مرجع سابق**.

♦**التقـــارب المغـــاربي:** ثمة بعض العوامل التي أفرزها التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي وانعكست على باقي الدول المغاربية بإرتفاع نسبي في العلاقات البينية وأولها البعد الأمني ذاته الذي يمثل خطرا على الجميع والحرية المكتسبة التي لاتقبل التراجع،اضافة الى شعور المسؤولين بأهمية العمل المشترك بسبب القناعات التي يحملها الحكام الجدد وايضا الصعوبات الاقتصادية التي تعيشها كل أقطارالمغرب العربي،مما يجعل الحكام مهما كانت خلفياتهم الفكرية والسياسية يشعرون بالحاجة للتعاون والتكامل المغاربي،ضمن رؤيا شاملة وبعيدة المدى ومن خلال مؤسَسات فاعلة وذات مصداقية في اطارمشروع إتحاد المغرب العربي المعطل[1].

♦**تجديد آمال تفعـــيل إتحاد المغرب العربي:** كان لثورات الربيع العربي في كل من تونس وليبيا دور بارز في ظهور حركية سياسية تهدف إلى دفع مسار اتحاد المغرب العربي جسَدتها الزيارات الرسمية المتبادلة للدبلوماسين المغاربة مثل:

- زيارة وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني الى الجزائر في2012 في أول مهمة خارج المغرب والاتفاق على تحسين العلاقات بين البلدين بالتركيز على المتفق عليه وتأجيل المختلف حوله[2].
- زيارة رئيس الحكومة التونسي الى المغرب في2012 على رأس وفد كبير ليترأس ونظيره المغربي الدورة(17)للَجنة العليا المشتركة المغربية التونسية والتوقيع على مجموعة من اتفاقيات التعاون.
- زيادة رئيس الحكومة التونسي الى ليبيا في2013 بهدف تمتين العلاقات الثنائية وكانت أهم الزيارات هي تلك التي قام بها الرئيس التونسي المنصف المرزوقي الى كافة أقطار المغرب العربي في بداية فيفري2012 وحثه زعماء الأقطار على إحياء مشروع إتحاد المغرب العربي ومحاولته تنظيم قمة مغاربية في تونس،حيث صرح وهو بالرباط قائلا:
- «سنعمل هذا العالم على إعادة اللحمة مع إخواننا في الجزائروالمغرب وليبيا وموريتانيا من أجل إحياء

اتحاد المغرب العربي المجمد منذ سنوات(....)وأملي أن تكون 2012 سنة إتحاد المغرب العربي»[1].

1- عبد الرزاق مقرى،**الثورات العربية والعلاقات البينية المغاربية**،ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، الدوحة،قطر 17-18فيفري2013.

2- خديجة محسن فينان،**مرجع سابق**.

المبحث الثالث: انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى الاقتصادي

المطلب الأول: تكريس التبعية الاقتصادية

انعكست تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول المغاربية،وتأثرت بها بإعتبارها جزءمن منظومة الاقتصاد العالمي وتربطها علاقات اقتصادية،غيرأن هذاالتأثيراختلف من دولة لأخرى حسب درجة ارتباطها واندماجها في الاقتصاد العالمي فموريتانيا،المملكةالمغربيةوتونس أكثر تضررا من الدول المصدرة للنفط(الجزائر،ليبيا)بالنظر لافتقارها للموارد النفطيةمن جهة،ولارتباط اقتصادياتها بصورة وثيقة بالنشاط الاقتصادي والطلب في الدول المتقدمة من جهة أخرى،وذلك الى جانب المعاملات السلعية والخدماتية والرأسمالية والمتمثلة في تحويلات عمالتها بالخارج وإيرادات السياحة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ولذلك فقد أدى انكماش الطلب في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ودخول الاقتصاد العالمي في فترة ركود إلى تراجع صادرات الدول المغاربية الثلاث والى تقلّص تحويلات العاملين بالخارج والى انحصار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها[2]ما يوضحه الأتي:

الشكل(8)يوضح تطورتدفقات تحويلات المهاجرين إلى كل من المغرب وتونس الفترة من2003ـــــــ2010

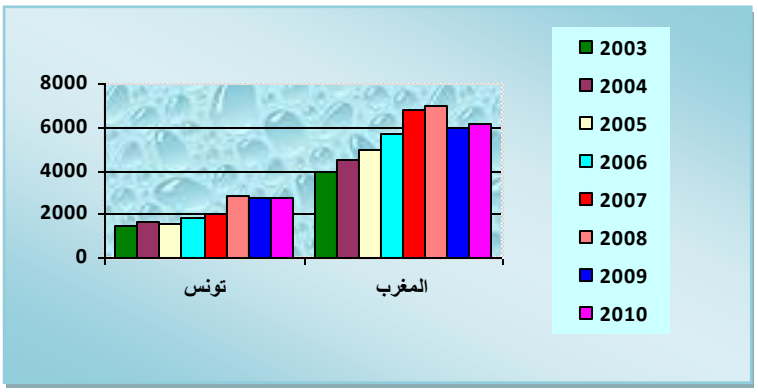

1- عبد الرزاق مقري،**نفس المرجع**.

2- التقريرالاقتصادي العربي الموحد للعام2010.الإمارات العربية المتحدة،صندوق النقد العربي،2010، ص213،216.

المصدر:من إعداد الطالبة بناءا على ما ورد في فريح زينب،مرجع سابق،ص82.

نلاحظ من خلال الشكل أنه قبل الأزمة كان هناك نسبة تطور ملحوظة في تدفقات تحويلات المهاجرين في كل من تونس والمغرب.

غير أنها عرفت تراجعا في تونس سنة2009 واستمر التراجع إلى غاية2010 بسبب الأزمة المالية العالمية أما المغرب فقد حققت أعلى نسبة تدفقات في 2008 لتعرف تراجعا ملحوظا في2009 ارتفع بشكل طفيف في2010 وهو ما يوضحه الأتي:

الشكل(9)يوضح تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول المغاربية 2004-2009(مليون أورو)

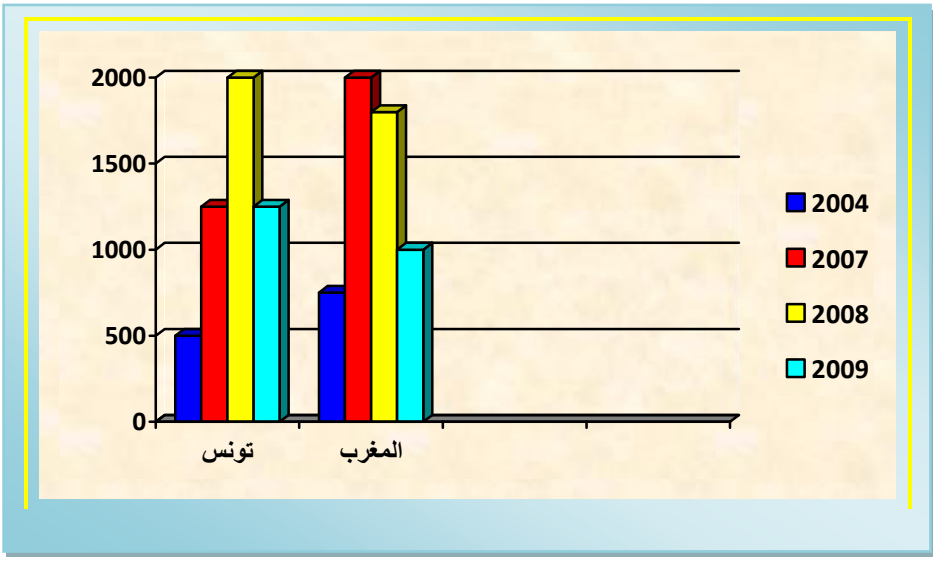

المصدر:فريح زينب،مرجع سابق،ص82.

يمثل الشكل المد المتصاعد لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى تونس والمغرب،والتي عرفت تراجعا كبيرا في تونس سنة 2007مسجلة 1146.3 مليون أورو،وتراجعا آخر سنة2009 من 1956.3 مليون أورو المحققة سنة2008 إلى حدود 1197.7مليون أورو،أما المغرب فقد تأثر بدرجة أكبر بتداعيات الأزمة المالية العالمية حيث عرف انخفاضا متزايدا للاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 11.3% سنة2008 أي1764مليون أورو،و944مليون أورو نهاية 2009 .

ورغم ذلك يرى البعض المحللين أن الدول الثلاث من خلال قطاعاتها المصرفية والمالية نجحت في تجنب الآثار السلبية التي شهدتها اقتصاديات أخرى جراء الأزمة لكون المعاملات الخارجية للمصارف المحلية تخضع للقيود على حرية التدفقات الرأسمالية،حيث تلتزم المصارف المحلية ومؤسَسات القطاع

الخاص بسقوف محددة للاستثمار في الخارج،وذلك للحد من انكشاف أصولها الأجنبية على المخاطرالاستثمارية العالمية مثل التي شهدتها أسواق المال العالمية خلال الأزمة[1]،أما الجزائر وليبيا فقد ساهمت محدودية اندماجهما المصرفي والمالي في النظام العالمي في حمايتهما من التداعيات المباشرة للأزمة إلا انه وحسب بعض الخبراء تأثر اقتصاد البلدين جرَاء الارتفاع القياسي لأسعار البترول في الأشهرالموالية للأزمة،حيث بلغت وفقا للمتوسط العام للأسعار الفورية131.78دولار لكل برميل خلال شهر جويلية 2008،وبمعدل نمو بلغ79.9% ما يمكن توضيحه كالأتي:

الشكل(10): يوضح تطور الأسعار النفط خلال الفترة من2005-2010

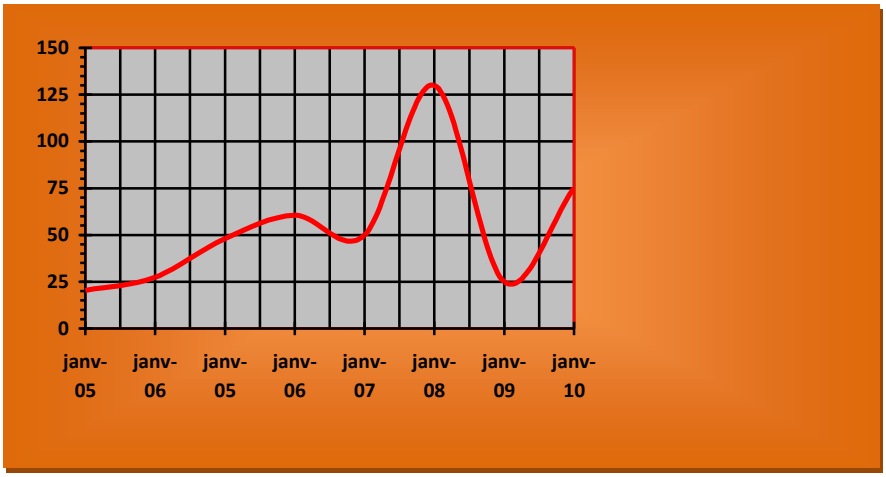

المصدر:فريح زينب،**مرجع سابق**،ص78.

وعليه قامت الجزائر وليبيا العضوين في منظمة أوبك بخفض حصصهما الانتاجية خلال عامين2008 و2009 وذلك تطبيقا لقرار منظمة أوبك بتخفيض حصصها الانتاج،ونتيجة لذلك تراجع حجم الصادرات النفطية لدول المجموعة بنسبة28%في المتوسط في عام 2009مقارنة يثبت إنخفاض بلغت 2 % في عام2008 .

المطلب الثاني: اضطراب توازن الاقتصاديات المغاربية

تعتبر المغرب وتونس وموريتانيا دولا غير ريعية بمعنى أنها لا تعتمد على النفط والمحروقات كمورد رئيسي لاقتصادياتها لذلك فهي لم تتأثر بأزمات انخفاض أسعار النفط وتقلباتها خاصة أزمة النفط لسنة 2014 التي انعكست على الجزائر وليبيا كالتالي:

1- المرجع السابق.ص213.

•**الجزائـــــر**:حتى ألان لم تؤثر أسعار النفط المنخفضة على النمو في الجزائر كثيرا، نظرا لوجود هوامش احتياطية وقائية في ماليتها العامة أو ما يعرف ب "صندوق ضبط الإيرادات"*والذي بدأت تستخدم احتياطاته لدعم النشاط الاقتصادي،غير أن ذلك لم يمنع ظهور تأثيرات لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني الجزائري أهمها:

انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط: حيث تراجعت بحوالي النصف تقريبا،ولم سجل سنة 2015 سوى14.91 مليار دولار مقابل27.35مليار دولارفي2014أي إنخفاض قدره 45.47%.

خسائر كبيرة في الأرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة تقريبا ليصل الى16 % من إجمالي الناتج المحلي في2015

عجز ميزان المدفوعات: أثر التراجع المستمر الأسعار النفط على قدرة الجزائر المالية على مقاومة الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وأن احتياطات الصرف الحالية تسمح للجزائر بمواجهة الصدمات على المدى القصير فقط[1]، فقد انخفضت بـــ:1.714,6 مليار دج في الفترة الممتدة بين جويلية2014 ونهاية جويلية 2015 أي انخفاض بـــ:33,3 بالمئة على مدى 12 شهرا

تقليص فرص التشغيل وبرامج التنمية:حيث أنه ومن بين الاجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع عوائده منذ جوان2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة 2015،وتجميد المشاريع الكبرى التي لاترتدي طابعا عاجلا،مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار،والعجز عن تنفيذ المخطط الخماسي2015-2019.[2]

انخفاض القدرة الشرائية وتهديد السلم الاجتماعي: حيث أن ارتفاع الأسعار وعدم قدرة المواطن على تلبية احتياجاته أدى الى غضب شعبي واحتجاجات في عدد من مدن الوطن

تقليص المساعدات الممنوحة للدول الفقيرة: حيث كانت تستفيد هته الدول من مساعدات تعادل 8 مليون دولار،مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو[3]

1- مريم شطيبي،**مرجع سابق**،ص6

2- **نفس المرجع**،ص 9

3- **نفس المرجع** ،ص10

• **ليبيا** هي أيضا تعتمد على هيمنة القطاع النفطي،وتخلف نسبي في الأنشطة الإنتاجية الأخرى، ففي عام2010 شكّل النفط نحو 94 %من عائدات ليبيا من النفط الأجنبي و60%من العائدات الحكومية و 30%من الناتج المحلي الإجمالي،أما بعد أزمة انخفاض أسعار النفط في عام 2014 وحسب تقدير البنك الدولي فإن إنتاج النفط بلغ معدل335 ألف برميل يوميا في النصف الأول من السنة اقترانا بالهبوط في أسعار النفط عالميا مما أدى الى عجز في الميزانية العامة الليبية وتراجع عائدات النفط بحوالي2.25 مليار دولار وهي مستويات تاريخية في الاقتصاد الليبية[1]،بالنظر إلى ان إنتاج النفط في2011كان يصل الى1600مليون برميل يوميا.غيرأن النفط ارتفع في الأونة الأخيرة ليصل الى1.5 مليون برميل وهو معدل الانتاج تحت ظل النظام السابق[2]،ولتغطية العجز في الميزانية العامة تستخدم ليبيا أيضا احتياطاتها التي قدَرت حسب منظمة أوبك في2013بـــ120.9 مليار دولار بالنسبة لاحتياطات النقد الأجنبي والذهب، 34مليار دولارصافي الإيرادات النفطية، وإنتاج النفط 0.92 مليون برميل. [3] والملاحظ أن إنتاج النفط في ليبيا قد شهد تقلبات في الإنتاج نتيجة الفوضى الأمنية والسياسية و الصراعات العسكرية.

المطلب الثالث: تكريس العجز الغذائي المغاربي

لقد كان لأزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية انعكاسات مباشرة على دول اتحاد المغرب العربي خاصة أن هذه الأزمة ارتبطت بأزمات أخرى مثل ارتفاع أسعارالنفط،الأزمة المالية العالمية مما زاد من حدة تأثيرها على بعض الدول المغاربية كالجزائر والمغرب اللذين يعتبران أكبر مُستوردي الغذاء في الدول العربية بعد المملكة العربية السعودية بنسبة7.3 مليار دولار للجزائرونسبة4.2 مليار دولار للمغرب وهي أكبر مستورد للقمح بعد مصر[4]،وقد شهدت الجزائر ارتفاعا كبيرا في أسعار العديد من المواد الغذائية واسعة الاستهلاك مع بداية سنة 2011 وعلى رأسها مواد أساسية مثل السكر والزيت والقهوة وبعض أنواع البقوليات والحبوب الجافة التي يكثر عليها الطلب،وارتفع سعر لترالزيت من14 الى190

1- هدى عيسى الغول،الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عجاف. **ليبيا** المستقبل متحصل عليه من :

تاريخ التصفح:2017.05.22الساعة20:13 http://www.libya_al_mostaqbale.org/95/13766

2- صباح نعوش،علاقة هبوط أسعار النفط بالصراعات،موقع الجزيرة،متحصل عليه من:

تاريخ التصفح:2017.05.22الساعة20.15 http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/ 11/10

3- راهم فريد،**مرجع سابق**.

4- فريح زينب،**مرجع سابق**.ص87.

دينارو تعبئة 5ترات من670 إلى 770 دينار وأزيد من 900دينارا للزيت عالية الجودة،أما القهوة فبلغت هي الأخرى حد 130 دينارا بالنسبة للعلبةال250 غراما التي كان لايتعدى سعرها قبل أيام 100 دينار[1]،وقد كان هذا الارتفاع في الأسعار أحد الأسباب التي كرَست اتساع دائرة الفقر،تعمَق شدة الاحتقان والسخط الشعبي عن السياسات المنتهجة وأدت إلى احتجاجات شعبية كبيرة شهدتها الجزائر،المغرب،تونس،ليبيا،موريتانيا والتي أطاحت بنظام بن علي في تونس وفي إطار التعامل مع موجة الاحتجاجات في الجزائر أعلنت الحكومة خفض الرسوم مع بعض السلع الغذائية الأساسية بنسبة 41% في محاولة لاحتواء الاضطرابات التي شهدها البلاد،وهذا الإجراء أكد على مقاربة قدرة الدولة على شراء الأمن الاجتماعي بفضل السيولة المالية التي تتوافر عليها والتي تتجاوز 240 مليار دولار. أما المغرب فقررت الحكومة زيادة إعتمادات الدعم لمواجهة الارتفاع في أسعارالمواد الغذائية،حيث تمت إضافة 15مليارردرهم لصندوق الدعم الحكومي،الذي يدعم بكثافة سلعا مثل الغازالمستخدم في طهي الطعام ومواد غذائية كالسكر،الدقيق،ووعدت الحكومة بالإبقاء على أسعار المواد الغذائية في متناول المواطنين، حتى لو زادت أسعارها في الأسواق العالمية[2]. وعليه نلاحظ أن ارتفاع أسعار الغذاء العالمية أثرت على الدول المغاربية من حيث زيادة أعباء إضافية على فواتير الاستيراد وتكريس العجز في الموازنات العامة وزيادة التبعية الغذائية للدول الغربية نتيجة ضعف قدرة الدول المغاربية على تحقيق اكتفاءها الذاتي الغذائي كما فرضت حالة الاضطراب السياسي والاجتماعي الذي جسدته العديد من الاحتجاجات الشعبية في كل الدول المغاربية.

المطلب الرابع:قراءةفي اثرالتحديات الجديدة على المستوى الاقتصادي على اتحادالمغربالعربي

على الرغم من تباين الانعكاسات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية وأزمة انخفاض أسعارالنفط وأزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصاديات الدول المغاربية،إلا أنها تشترك جميعا في ميزة واحدة وهي تكريس عجز الحكومات المغاربية على مواجهة التحديات الاقتصادية الخارجية، وتعميق تبعيَتها

1- محمد الشرقي،**أثر** انخفاض أسعار النفط يختلف بدول شمال إفريقيا ،موقع الحياة متحصل عليه من:
http://alhayat.com/gettachment/83ad9716-4196_4169_460f_8832_6497b0542e
التاريخ:2017/05/22 الساعة20.13

2- فريح زينب،**مرجع سابق**،ص88

لها إضافة إلى زيادة مشكل المديونية والفجوة الغذائية التي لايبدو أن السياسات المتبَعة قادرة على سدها أو تقليصها [1] وهذه الانعكاسات الاقتصادية السلبية كشفت عن مدى حاجة الدول المغاربية إلى ضرورة تفعيل اتحاد المغرب العربي الذي يكفل لها الحماية والاستقلالية والقدرة التفاوضية،وظهرت بعض الحركات الدبلوماسية التي سعت إلى إحياء نشاط المصرف المغاربي المسمى ب" البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية" الذي شهد عدة محاولات سابقة لتفعيله كان أخرها في مارس 2002 من قبل وزراء الاقتصاد والمالية في الاتحاد [2]،غير أن هته المحاولات تجدَدت بتأسيسه رسميا في ديسمبر 2015 براس مال قدره150 مليون دولار،والبنك المغاربي الذي يقع مقره في تونس نظم أول اجتماع لمجلس إدارته في21جانفي2016 بمقر البنك المركزي التونسي،برئاسة جزائرية وكان من المفترض تحقيقه لخطوة نوعية نحو التكامل المغاربي غير أن الأوضاع السياسية المعقدة عادت لتلقي بظلالها من جديد على مسار الاتحاد ليس فقط بين الجزائر والمغرب بل حتى بين ليبياوالجزائر وليبيا وتونس وليبيا و المغرب ما جعل البنك عاجزا عن إعطاء دفع لبعد اندماجي اقتصادي مغاربي نتيجة مضاعفات الوضع العام في المنطقة المغاربية مما أدى لفشل الاتحاد المغاربي في تحقيق أي اندماج اقتصادي من جهة وغياب أي تعاون مصرفي حقيقي من جهة ثانية،فلحد الآن لاتوجد أي بنوك مغربية في الجزائر،كما تغيب البنوك الجزائرية في تونس والمغرب،وساءت علاقات ليبيا والجزائر على خلفية الخلاف على البنك العربي ما بين القارات الكائن مقره بباريس الذي يشترك فيه البنك الخارجي الجزائري والبنك الخارجي الليبي ونفس الأمر بالنسبة للاستثمارات التي تبقى غائبة في ظل التعاون الحقيقي مع تونس وغلق الحدود مع المغرب والخلاف مع ليبيا والأزمات في موريتانيا.

كما كشفت التحديات الاقتصادية الجديدة عن الواقع المزري للتجارة البينية المغاربية التي تمثل حوالي 4 في المئة من حجم المبادلات التجارية التي تقوم بها دول المغرب العربي،ففي سنة2015 مثلا بلغ حجم المبادلات التجارية بين الجزائروالمغرب العربي2.281ملياردولارمنها صادرات جزائرية باتجاه دول المغرب العربي لاسيما تنس والمغرب مقابل واردات بـــ 674 مليون دولار،و بغض النظر عن الحجم المتواضع الذي ظل قائمايضا في سنة2016،مع تسجيل صادرات جزائرية بحوالي1.3 مليار

[1]ـ عبد النور بن عنتر،"الاتحاد المغاربي بين الافتراض والواقع "،مرجع سابق

1_ المرجع السابق

2_اسماعيل كرازدي،آفاق التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي،متحصل عليه من :

دولار،منها610 مليون دولار باتجاه تونس و589 مليون دولار باتجاه المغرب،إلا أن حركة التجارة البينية تعرف تراجعا سنويا مع غياب أي آلية فعلية للشراكة والتعاون.

ودول المغرب العربي بعجزهاعن تحقيقالتكامل الاقتصادي فوَتت على نفسها خلال العشرين سنة الماضية فرص توفير أكثر من تسعة ملايين منصب شغل إضافي وحوالي720مليار دولار في مداخليها،كما أشار صندوق النقد الدولي في أحد تقاريره أن وقف العمل بعاهدة المغرب العربي يكلف المنطقة خسارة قدرت في حدود16مليار دولار[1]،ومن هنا تظهرلنا أهمية تفعيل اتحاد المغرب العربي كآلية لتفكيك منطق النزاعات في المغرب تماشيا مع ماهوسائد في الأدبيات الغربية كون التكامل يعني السلام،وفي الوقت الراهن كل المؤشرات تؤكد على ضرورة الفصل بين المنطق الاستراتيجي والمنطق السياسي وذلك بالحرص على تحقيق المكاسب والفوائد بعيدا عن المنازعات السياسية.[2] مع الاشارة إلى أن الوقت الحالي يسمح للدول المغاربية من الاستفادة من التوجه الدولي للتكامل المغاربي حيث أن أوروبا التي كانت تفضل المدخل الثنائي في السابق أصبحت اليوم تؤمن بحل إقليمي لمشاكل الدول المغاربية،من خلال تنمية منطقة جنوب المتوسط بأكملها،وبدات تضغط في ذلك الاتجاه،أما الأمريكون فمحتاجون لتفاهم مغاربي يتجاوز حل بعض المشاكل العالقة بين بعض دول الاتحاد الى خدمة التوجهات الأمريكية نحو شمال افريقيا ككل[3]،حيث أنه وفي عام2006 أصدر صندوق النقد الدولي بيانا يحث فيه دول المغرب العربي على تعزيز علاقاتها الاقتصادية لخفض البطالة مؤكدا على أن ذلك يعتبر شرطا حيويا بالنسبة لمستقبل هذه المنطقة وحاسما لاستقطاب استثمارات خارجية هامة.

المبحث الرابع : الآفـــــــاق المستقبلية لاتحاد المغرب العربي

تعتبر المستجدات الداخلية والدولية للدول المغاربية عوامل ساهمت في إبراز واقع جديد لاتحاد المغرب العربي تميَزأحيانا بالايجابية وفي أحيان كثيرة بالسلبية وعليه تباينت الآراء حول مستقبل اتحاد المغرب العربي في ظل هذه المستجدات التي شكلت تحديات مختلفة أمنية ،سياسية ،اقتصادية

المطلب الاول : تفكك وانحلال اتحاد المغرب العربي

FILL:///G:/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8A2%D9%81%D8%A7 2017.5.2

2- **نفس المرجع.**

3- أمين محمد البشير،التكامل المغاربي بين الواقع والأمل

يفترض هذا السيناريو فشل التجربة التكاملية المغاربية وتفكك وانحلال اتحاد المغرب العربي نتيجة المزيد من التجزئة والانقسامات والأزمات المختلفة في الدول المغاربية،ويدعم هذا الافتراض الاحتمالات الآتية:

*إنسحاب دولة أو أكثر من الاتحاد[1] نتيجة تفاقم الخلافات الحادة بين الأعضاء.

*استعداد قنوات الاتصال والحوار والتعاون وتجدد التوترات خاصة الحدودية بين الدول الأعضاء ووصول الأمر حد المواجهة المسلحة والحروب –تبادل الاتهامات،قطع العلاقات الدبلوماسية،وهو مايؤكده السباق نحوالتسلح بين الجزائروالمغرب،كتفسير لمستوى العلاقات البينية واللائقة المتبادلة بالاضافة الى التوتر الدائم والمشاحنات بين ليبيبا وموريتانيا،تونس وليبيا.

*طغيان مبدأ الأنانية القطرية والتصلب العناد في المواقف من قبل صناع القرار في الدول المغاربية وانعدام الرشادة والعقلانية في اتخاذ القرار .

*تكريس التحديات الجديدة التي يفرضها الواقع الدولي لعدم فاعلية الاتحاد وأجهزته عبر تعميق التبعية والاعتماد الخارجي مما يدفع لحله .

*تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المزرية في الدول المغاربية مثل:الفقر وزيادة نسب البطالة وانخفاض الدخل الفردي وغياب الديمقراطية إضافة لإنتشار الارهاب والجراثيم العابرة للحدود والأسلحة...الخ وهو مايجعل كل دولة من الدول المغاربية تهتم أكثر بشؤونها الداخلية وأمنها الوطني،وتتجه الى عقد اتفاقيات منفردة مع دول خارجية لحماية مصالحها الخاصة دون مراعاة لخطورتها على باقي دول الاتحاد المغاربي،مايخلف العداء والنفوربية أعضاءه،ما يدفع الى التخلي عن فكرة الاتحاد المغاربي.

المطلب الثاني : إحياء و تفعيل اتحاد المغرب العربي

يفترض هذا السيناريو حدوث دفعة قوية نحو مزيد من التكامل والاندماج بين أقطار المغرب العربي وتصغير وتنشيط مؤسسات الاتحاد وأجهزته،ومن ذلك أن يستجيب المغرب العربي بفعالية لمختلف التحديات المطروحة وينطوي هذا الافتراض على الاحتمالات التالية:

1– اسماعيل كرازدي،**مرجع سابق**.

*سياسات واستراتيجياتمية القطرية فشلت نسبيا في تحقيق أهداف التنمية الوطنية،والخروج بالمجتمعات المغاربية من دائرة التخلف والتبعية ولذلك أصبح واضحا أنه وبدون التحكم الجماعي في عوامل الانتاج في إطار التقسيم العالمي الجديد للعمل لن تستطيع الأقطار المغاربية تحقيق الأهداف المرجوة من عملية التنويه.

*مرحلة ما أصبح يعرف بعصر العولمة وماواكبها من تطورات هائلة كالثورة التكنولوجية والمعلوماتية أفرزت ظواهر ومشاكل معقدة وعابرة للحدود يصعب على الدولة القطرية التعامل معها اعتمادا على إمكانياتها وقدراتها الذاتية وهو ماساهم في إعادة إحياء فلسفة العمل الجماعي على المستويين الإقليمي والدولي [1] ومنه تفعيل الاتحاد المغاربي.

*بما أن المتغير الاقتصادي أصبح يمثل محور تفاعلات عصر العولمة ووسيلة هامة في البحث عن مناطق النفوذ وتقوية مكانة الدول في المنسق العالمي،فقد شهدت منطقة المغرب العربي منافسة تمديده بين القوى الاقتصادية الفاعلة في النظام الدولي وذلك بالنظرإلى الأهمية التي توليها هذه القوى لإقليم المغرب العربي في استراتيجياتها المستقبلية[2] كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية،وهو مايدفع بدول الاتحاد المغاربي الى التخوف والمبادرة نحو تفعيل الاتحاد للحد من هذا التواجد الغربي والأطماع الغربية.

*وصول القيادات السياسية في المغرب العربي الى بلوغ مرحلة جد متقدمة من اليأس بفعل تزايد المشاكل الداخلية والخارجية لأنظمتها السياسية عندئذ سوف تقتنع هذه القيادات بأن التشبث بالظاهرة القطرية على حساب المشروع التكاملي لن يزيد الأوضاع الداخلية والخارجية إلا تأزما واضطرابا،وهو ما قد يشكل تهديدا حقيقي لمصالح ووجود هذه القيادات[3].

*بروز قوى محلية في المغرب العربي متشبعة بالفكر الوحدوي،وواعية بحتمية التكامل في المنطقة وهو ما تجلى بعد التطورات التي حدثت بعد موجة الربيع العربي وما أعقبته من تحولات عميقة في النظم السياسية الحاكمة.

1- حسين بوقارة،**مرجع سابق**،ص68.

2- **نفس المرجع**،ص61.

3- **نفس المرجع**،ص69.

انحلال الخلافات المغاربية بطرق سلمية وانفراج عقدة أزمة الصحراء الغربية ماسيجعل المناخ ملائم لتفعيل الاتحاد من أجل مواجهة التكتلات الاقتصادية التي تسيطرعلى العالم اليوم وتدعيم الموقف التفاوضي للدول المغاربية من خلاله وذلك بتبني الرؤى الوحدوية،وتجاوزالجدل بين ماهو وطنيومغاربي والاستفادة من التوجه الدولي لداعم،للاندماج المغاربي [1] مايشكل أرضية صلبة لتجديد التكامل المغاربي

المطلب الثالث: بقاء اتحاد المغرب العربي في صيغته الراهنة"الجمود"

يفترض هذا السيناريو العديد من الاحتمالات التي تصب في قالب واحد وهو بقاء وضع الاتحاد المغاربي على ما هو عليه مثل*أن النظم الحاكمة تتوصل الى ادراك المشاكل والتحديات الكبيرة التي تواجهها أقطارها وبالرغم من المحاولات التنموية العديدة تبقى هذه النظم عاجزة عن تحقيق الاستقلال الاقتصادي ومن ثمة التكامل المغاربي[2].

*نتائج وتداعيات الأوضاع الراهنة ستظل تسير في نفس الاتجاه،بالتزام الدول الأعضاء لمسارات انفرادية في غياب التنسيق والانسجام في السياسات المتبعة وهذا السيناريو هو الأقوى احتمالا خاصة مع إستمرار الدول الأعضاء في إقامة ترتيبات أمنية واقتصادية مع الخارج كالاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والتركيز في تحقيق هذه الأولوية[3].

*أقطار المغرب العربي ستشهد تفاقما كبيرا في الأزمة متعددة الأوجه التي ستعيشها مستقبلا الأقطار المغاربية غير القادرة على التغلب على المشاكل المطروحة الأمر الذي سيؤدي الى تغليب العمل التنموي القطري .

*ستبقى أقطارالمغرب العربي تستورد مايقارب النصف من احتياجاتها من الحبوب واللحوم والأليات والزيوت وتنفق على هذا الاستيراد نصيبا كبير أما العملة الصعبة،ومن المتوقع أن يتفاقم الطلب الغذائي في المحاصيل الأساسية أقف عام2020م عندما يقارب عدد السكان مئة مليون نسمة[4].

1- صبيحة بخوش،**مرجع سابق**،ص390.

2- عبد الوهاب بن خليف،**مرجع سابق**.ص137.

3- اسماعيل كرازدي،آفاق التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي،مرجع سابق

4- عبد الوهاب بن خليف،**نفس المرجع**.ص138.

*احتمالات تسوية مسألة الصحراء الغربية وحصول انفراج في العلاقات البيئية بين الجزائر و المغرب مسألة مستبعدة وهو مايؤكده موقف العاهل المغربي محمد السادس بعد قراره مقاطعة القمة المغاربية التي كان مزعم عقدها في 24ماي2005على خلفية تصريحات من الطرفين حول القضية الصحراوية.

*ستحقق محاولات تعاون أو تكامل سياسي إقتصادي،عسكري بين أقطار المغرب العربي لكنها ستظل محاولات غير مستقرة وغيرناجحةومرتبطة بمصالح وأمزجةالنخب الحاكمة القوى*وهو ما تؤكده اللقاءات الرسمية التي دائما ماتخرج بصيغ عامة لاتشكل إلزاما لأي قطر من أقطا الاتحاد[1].

خلاصة الفصل: من خلال العرض السابق نخلص الى النتائج التالية:

♦ التحديات الجديدة على المستوى الأمني أفرزت انعكاسات خطيرة على الأمن الوطني للدول المغاربية خاصة في ظل تعاظم مخاطر الإرهاب المنتشر في الجوار الإقليمي(الساحل الإفريقي)، وإمكانية تحالفهمع الجريمة المنظمة التي وجدت في الفراغ الأمني الحدودي في كل من ليبيا وتونس فرصة لتكثيف نشاطها الإجرامي خاصة في تجارة المخدرات،تجارة السلاح، غسيل الاموال، تهريب البشر....

وما زاد من خطورتها تدفق السلاح الليبي بعد الثورةالليبيةوهذه العوامل المتدهورة ساهمت في تزايد الهجرة غير الشرعية التي تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة عبور أساسية لها. وهي مسببات ساهمت في إحداث بعض التقارب الأمني الايجابي بين دول المنطقة في إطار اتحاد المغرب العربي من خلال وضع الإستراتيجية الأمنية المغاربية المشتركة .

♦ التحديات الجديدة على المستوى السياسي أكدت على أن مشكلة اتحاد المغرب العربي هي مشكلة النخب السياسية الحاكمة التي تتميز بتضارب توجهاتها ومدركاتها التي تحكمها هواجس بناء القوة والحفاظ على الأمن وتغليب كفة ميزان القوى الإقليمي لصالحها، الأمر الذي يفسَر تبنَيها النهج النزاعي بدل النهج التكاملي الفعلي الذي يحقق لها مكاسب كبيرة،وهنا نصل إلى نتيجة مفادها أن النخب السياسية الحاكمة بفعل سياساتها اللاعقلانية ومنطقها السياسي القطري هي اكبر معرقل لمسار اتحاد المغرب العربي.ما يفسَر عجزها عن تحقيق الديمقراطية وبناء دولة الحق والقانون.

♦ التحديات الجديدة على المستوى الاقتصادي بيَنت أن العلاقات البينيةوحجم التبادل التجاري بين دول المغرب العربي في تراجع مستمر رغم بعض المحاولات لتفعيله كان أهمها البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية غير أن غياب الإرادة السياسية الفاعلة يقف دائما في وجه تفعيل اتحاد المغرب العربي ويكَرَس تأثير تقلبات البيئة الاقتصادية العالمية مثل زيادة معدلات البطالة، التبعية والمديونية ، اتساع دائرة الفقر وعجز الموازين العامة للحكومات المغاربية عن تحقيق اكتفاءاتها الغذائية اللازمة.

♦ التحديات الجديدة فرضت انعكاسات مختلفة يمكن اعتبارها نوعا من الضغوط الايجابية التي تصب في صالح تفعيل اتحاد المغرب العربي اذا ما أحسن استغلالها من قبل دول الاتحاد من خلال التفكير العقلاني وتخلي النخب السياسية الحاكمة عن منطق السيادة القطرية والتنافس على الزعامة ووضع الخلافات السياسية جانبا.

♦ اتحاد المغرب العربي في ظل التحديات الجديدة في الوقت الراهن يخضع لعدة سيناريوهات تفترض مآله،منها ماهو تفاؤلي يذهب إلى إمكانية إحياء وتفعيل اتحاد المغرب العربي بالنظر إلى أن انعكاسات التحديات الجديدة تفرض حتمية التكامل المغاربي،ومنها ماهو تشاؤمي يذهب إلى تفكك وانحلال اتحاد المغرب العربي بالاستناد إلى غياب التنسيق المشترك وغياب الإرادة السياسية الفاعلة والتنازع على الدور المحوري بين الجزائر والمغرب وما يفرضه من منطق التحالفات وزيادة التسلح وغياب الثقة مايعطي الفرصة للتدخل الأجنبي ومنها ماهو حيادي يذهب إلى بقاء اتحاد المغرب العربي على حاله.

خـــــــــــاتمـــــــة

تمحورت الدراسة حول اتحاد المغرب العربي في ظل التحديات الجديدة في جانبها الأمني والسياسي والاقتصادي وانعكاساتها على مسار عمله،وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج هي:

♦**إتحاد المغرب العربي** منظمة إقليمية مغاربية تتألف من خمس دول تقع في منطقة المغرب العربي هي الجزائر،المغرب،ليبيا،تونس،موريتانيا،له أهمية إستراتيجية كبرى بالنظر إلى موقعه الجغرافي ومساحته، مؤسَس على مقومات مشتركة هي وحدة الدين واللغة والتاريخ المشترك،الثروات الطبيعية والطاقويةوالبشرية ويعتبر أقدم تجربة تكاملية في العالم العربي حيث تعود جذوره إلى فترة الاستعمار أين كانت الدعوة بداية إلى توحيد النضال المغاربية ضد المستعمر،وتجسد ذلك من خلال نجم شمال إفريقيا(1923)، طلبة شمال إفريقيا المسلمين(1927)،جمعية الدفاع عن إفريقيا الشمالية،أما بعد الحرب العالمية الثانية فظهر عبر مكتب المغرب العربي1947 ولجنة تحرير المغرب العربي1948 ثم مؤتمر طنجة1958 أما بعد الاستقلال فقد تمثل البعد الوحدوي المغاربي في اللجنة الاستشارية الدائمة 1964 المعاهدات المحورية(1983–1984)،الوفاق المغاربي 1987،ثم أخيرا في الإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي1989 والذي هدف إلى تحقيق مبادئ وأهداف سامية تخدم التكامل المغاربي وتحقق مصالح شعوبه وذلك بالاعتماد على مؤسَسات مختلة موزعة على أقطار المغرب العربي.

♦**التحديات الجديدة**: هي ظواهر برزت في أعقاب نهاية الحرب الباردة،تميزت بالطابع الشمولي العالمي ذو الخطورة المتفاقمة خاصة التحديات الأمنية الجديدة منها،فالإرهاب عرف انتشارا كبيرا في العالم خاصة بعد أحداث2001/09/11،وانتقل من الطابع المحلي الدولي العابر للحدود، وهو ما انعكس على نشاط الجريمة المنظمة الذي يعرف بدوره تنامي ملحوظ في العالم خاصة تجارة السلاح،المخدرات،غسيل الأموال

وبانتشار هذه الظواهر تزايدت الصراعات والاضطرابات التي أدت بدورها إلى زيادة ظاهرة الهجرة الغير شرعية بشكل متفاقم،أما التحديات السياسية الجديدة فهي واقع فرضته متغيرات البيئة الإقليمية المغاربية المتسمة باختلاف طبيعة النظام الحاكم في دولها والذي أدى لسيادة النزعة القطرية واحتكار السلطة ما انعكس على الأوضاع الداخلية التي شهدت اضطرابات وتحولات سياسية كبيرة، كان أهمها حركات احتجاجية عنيفة أدت إلى الإطاحة بالنظام الحاكم في كل من تونس وليبيا وأجبرت باقي الدول المغاربية على وضع الإصلاحات دستورية،وما زاد من حدة التحولات السياسية في الدول المغاربية هي أزمة الصحراء الغربية والتوترات التي تفرضها باقي الدول المغاربية وبالتالي على اتحاد المغرب

العربي ككل،هذا الأخير الذي تبرز الحاجة الملحة لتفعيله خاصة في ضل التحديات الاقتصادية الجديدة التي تفرضها البيئة الاقتصادية العالمية التي تأثرت ومازالت تتأثر بالأزمة المالية العالمية التي شهدها العالم نهاية سنة2008،والتي ساهمت في تأزم الأوضاع الاقتصادية الداخلية للبلدان المغاربية رغم أنها لم تؤثر كثيرا على هذه الدول نظرا لعدم ارتباطها الشديد بالاقتصاد العالمي،إلا أنها تأثرت نتيجة انهيار أسعارالبترول وارتفاع أسعار الغذاء العالمية وتراجع الصادرات نتيجة انكماش الاقتصاد العالمي والذي أدى إلى تراجع الطلب على الصادرات المغاربية والمبادلات التجارية.

♦**التحديات الجديدة** لها انعكاسات مباشرة على اتحاد المغارب العربي خاصة في جانبها السياسي الذي كان ومازال يجهض أي محاولات لتفعيل الاتحاد نتيجة لطغيان مبدأ السادة القطرية واللاثقة المتبادلة والتوترات المتواصلة التي تفرضها أزمة الصحراء الغربية بين أقوى دول المنطقة المغاربية–الجزائر–المملكة المغربية،ما أدى إلى تكريس منطق التحالفات وتعميق التنافس الإقليمي لمحوري بين الجزائر والمغرب والتسابق إلى توطيد العلاقات مع الغرب وفتح المجال أكثر للاختراق الأجنبي للمنطقة المغاربية وهو ما أكده التدخل العسكري في ليبيا ومالي،والذي زاد من حدة انعكاسات التحديات الأمنية الجديدة التي يفرضها واقع البيئة الإقليمية المغاربية والجوار الإقليمي الساحل الإفريقي وشمال مالي،الذي يفرض أصبح بيئة خصبة لتنامي الإرهاب والجريمة المنظمة وتزايد الهجرة الغير الشرعية والتي تعتبر منطقة المغرب العربي مناطق عبور رئيسية لهاخاصة بعد الانكشافات الأمنية الحدودية التي تلت ثورات الربيع العربي في كل من تونس وليبيا ودفق سلاح الليبي،مايشكل تهديدا مباشراالأمن الدول اتحاد المغرب العربي

وهذه العوامل ساهمت في تعميق أكثر الخلافات المغاربية وتقليص للتكامل الاقتصادي الفعلي المر الذي أدى إلى التراجع المتزايد لحجم التجارة البيئية والارتفاع في نسبة الانخراط في المشاريع والشركات الغربية الغير متكافئة والتي ضاعفت من انعكاسات التحديات الاقتصادية الجديدة على دول اتحاد المغرب العربي،والتي كشفت عن مدى مديونيتها وتبعيتها للدول الغربية،والتي تجسدت من خلال عجز الدول المغاربيةعلى مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية وتزايد السياسات التقشفية خاصة في الجزائر بعد أزمة النفط وعدم تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي المغاربي في ظل أزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية.

♦**التحديات الجديدة** على اختلاف مستوياتها الأمنية السياسية الاقتصادية تكشف عن تعطيل أكثر لمسارات عمل اتحاد المغرب العربي في ضل تواصل مسببات تجميده المتمثلة في أزمة الصحراء

الغربية الى بروز العوامل المعرقلة لتفعيل اتحاد المغرب العربي بين أكبر قوتين في المنطقة المغاربية الجزائر والمغرب ،غير أن هناك اتجاه يرى بأن ذات التحديات الجديدة يمكن أن تعتبر بادرة توافق ونقطة انطلاق نحو تفعيل اتحاد المغرب العربي إلى خيار استراتيجي حتمي تمليه الضرورات والمخاطر المحدقة بالمنطقة المغاربية،خاصة وأنها مع مطلع القرن الجديد أصبحت في قلب الاستراتيجيات المولية تتجاذبها أوروبا الغربية من جهة وأمريكا من جهة ثانية دون أن تكون مستقلة في إرادتها السياسية واختبارات في الوطنية.

ويدعم هذا الاتجاه الحركية الدبلوماسية من حين لآخر من أقطار المغرب العربي خاصة في المجال المني والهادفة لتفعيل وإحياء اتحاد المغرب العربي والمناسبة بضرورة فصل المنطق الاستراتيجي عن المنطق السياسي وذلك بالحرص على تحقيق التكامل بعيدا عن المنازعات السياسية وإحلال منطق التفاهم والتعاون بدل الصراع.

الملاحق

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس الدولة للجمهورية الإسلامية الموريتانية، إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ و الدين واللغة، واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل ووعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار لإتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي واستتباب الأمن والاستقرار في العالم، وإدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادي ة والاجتماعي ة،

وتعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة ومنطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وافريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى:

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية :يهدف الإتحاد الى:

–تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

–تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.

–المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

–نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

–العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوسلا الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة :تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة الى تحقيق الأغراض التالية:

–في الميدان الدولي :تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينما يقوم على أساس الحوار.

–في ميدان الدفاع :صيانة استقلال كل دولة من دول الأعضاء.

–في الميدان الاقتصادي :تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

والاجتماعية للدول الأعضاء واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصا بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

–في الميدان الثقافي :إقامة تعاون يرمي الى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحاء.

وصيانة الهوية القومية واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصا بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسسات جامعية وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة:

–يكون للإتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

–تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر (1) بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة:

–يعقد مجلس رئاسة الإتحاد دوراته العامة كل ستة أشهر (2) وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة الى ذلك.

المادة السادسة:

–لمجلس الرئاسة وحدة سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة:

–للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة الى ذلك.

المادة الثامنة:

–يكون للإتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة ولجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة:

–تعين كل دولة عضوا في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة:

–يكون للإتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشرة:

–يكون للإتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء، وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

المادة الحادية عشرة) جديدة:(

يكون للإتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها كما يعين أمينا عاما لها.

المادة الثانية عشرة:

–يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء من كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

–فقرة جديدة :يكون للإتحاد مجلس شورى يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة، يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

–يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة، كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.

–يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد وتحقيق أهدافه.

–يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على المجلس للمصادقة.

المادة الثالثة عشرة:

–تكون لإتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ستة سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

–تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيا تالمبرمة في إطار الإتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

–كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.

–تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

–يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشرة:

–كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشرة:

–تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.

–كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشرة:

–للدول الأعضاء حرية إبرام أي اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشرة:

–للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنظم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشرة:

–يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشرة:

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.

–وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب 1409 هـ الموافق ل 17 فبراير 1989م.

عن الجمهورية التونسية :زين العابدين بن علي عن المملكة المغربية : الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :الشاذلي بن جديد عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية العضوة : معمر القذافي

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية : معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الموسوعات والمعاجم

1. البدر الوجيز،**معجم مصور للطلاب عربي انجليزي**،الجزائر:دار البدرللنشر،.2015

2.وضاح زيتون، **المعجم السياسي**. الأردن: دار أسامة المشرق الثقافي، 2006.

3.عبد الفتاح مقلد الغنيمي،**موسوعة المغرب العربي**.القاهرة: مكتبة مدبولي،1994.

4. الفيروز أبادي مجد الدين محمد بن يعقوب،**القاموس المحيط**.بيروت:دار الفكر،الجزء الثاني،(د.ت.ن). 5.عامر مصباح، **قاموس مصطلحات العلوم السياسية و العلاقات الدولية (إنجليزي،عربي)** .الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

6.ناظم عبد الواحد الجاسور، **قاموس المصطلحات السياسية والفلسفية الدولية**.دار النهضة العربية.

7.المرشد الطلاب، قاموس مدرسي عربي عربي، الجزائر: منشورات للمرشد الجزائرية.

8.مجموعة من المؤلفين،**قاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية(الانجليزي- فرنسي- عربي)**. بيروت،دارالكتب العلمية،2004.

9. وائل أنور بندق،**موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية**.المجلد الثاني،مصر:دارالفكر الجامعي 2004.

الكـــــــــــــــتـــب

1. أعمرالصدوق،**قضية الصحراء الغربيةفي إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية**.الجزائر:المطبوعات الجامعية،1986

2.أحمدأوصديق،**اتحاد المغرب العربي في العالم،تركيب في التنمية والاندماج الاقتصادي**،الطبعة الثانية، الجزائر،دار إفريقيا الشرق،1991

3.أحمدمحفوظ بيه،**مقومات ومعوقات التكامل في اتحاد المغرب العربي**،القاهرة،معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005

4.توفيق مدني،**إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل**،دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006

5.جمال لعمارة،**التكامل الاقتصادي المغاربي من منظور مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، في التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية–الأوروبية.(د.م.ن)**،دار الهدى، 2005

6.جيمس دورتي،روبرت بالشغراف،**النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**،تر:وليد عبدالحي، بيروت:كاظمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع،1985

7.جمال عبد الناصر مانعة،**اتحاد المغرب العربي،دراسة قانونية سياسية**،عنابة،دار العلوم للنشر والتوزيع،2004

8.حسين بوقارة،**التكامل في العلاقات الدولية،الجزائر**:مخبر البحوث والدراسات في العلاقات الدولية 2008

9.حسين بوقارة،**إشكاليات مسار متكامل في المغرب العربي**،الجزائر:دار هومة،2010

10.رشيدبوكساني،أحمد ديبش،**مقومات ومعوقات تكامل الاقتصادي المغاربي**،الجزائر،دار الهدى، 2005

11.زايد عبد الله مصباح، **السياسة الدولية بين النظرية و الممارسة**.ليبيا: دار الرواد،2002.

12.سعد زغلول،عبد الحميد،**تاريخ المغرب العربي:من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال**،الإسكندرية: منشأة المعارف،1993.

14.صبيحة بخوش،**اتحاد المغرب العربي ببندواف،التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**، عمان، دار الحامة للنشر و التوزيع،2011.

15.عبد الناصر جندلي،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية، 2007.

16.عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**،الإسكندرية،الدار الجامعية،2001.

17.علي سيد نايف ،**مجلس التعاون للدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل سلسلة أطروحات الدكتوراه (28)**،الطبعة الثانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 209،

18.عبد العزيز جراد، **العلاقات الدولية**، الجزائر:موفم للنشر،1992.

19عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

20.عبد الوهاب بن خليف، **إتحاد مغرب"العربي بين حسابات الساسة وطموحات الشارع.** الجزائر: منشورات دار طليطة، 2010.

21.عامر مصباح ،**تكامل المغرب العربي الأبعاد والمقاربات**،القاهرة،دار الكتاب الحديثة،2009.

22.عبد الرحيم صدقي،**الإرهاب السياسي والقانوني الجنائي**.القاهرة:دار النهضة العربية،1986.

23.مصطفى الفيلاني،**المغرب العربي الكبير نداءالمستقبل**،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1983.

24مختار شعيب،**الإرهاب صناعة عالمية**.القاهرة:نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،2004

25محمدبلقاسم،**وحدة المغرب العربي فكرةوواقعا1954-1975**،دار البصائر الجديدة،الجزائر،2013

26هدى حامد قشقوش،**الجريمة المنظمة**.الاسكندرية،ط3 منشأة المعارف.

27. بيلا بالاسا:نظرية التكامل الاقتصادي.،تر:راشد البراوي، بيروت:دارالنهضةالعربية،1964، 28.

28.أحمد فاروق زاهر،**الجريمة المنظمة،ماهيتها خصائصها،أركانها**،مركز الدراسات والبحوث في أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.الرياض 2007.

29.عبدالله عبدالغني غانم،**هجرة الأيادي العاملة.دراسة في الاثرويولوجية الاجتماعيةللبناءالاجتماعي على مجتمع الحمالين بميناء الإسكندرية**.الإسكندرية:المكتب الجامعي الحديث، (د.ت.ن).

30.الأمم المتحدة-**حولية نزع السلاح**،مجلد28،نيويورك:مركز شؤون نزع السلاح،2003.

31. سعيد بوشعير،**النظام السياسي الجزائري من الأحاديث الى التعددية السياسية**.الجزائر: منشورات جامعة8 ماي 1945،الجزائر،2006

32.أحمدمنيس،**التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**.القاهرة:مركزالأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004

33غسان صبري كاطع،**الجهود العربية لمكافحة جريمة الإرهاب**.الأردن:دار الثقافة،2011.

34 . محمد الأمين ولد سيدي باب،**مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا**.بيروت:مركز دراسات الوحده العربية،2005

35. وليد عبد الحي،**معوقات العمل العربي المشترك**.بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،1987

المجـــــــــلات:

1. أمين لعجال،معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي وسبل تجاوز ذلك،**مجلة المفكر**، جامعة بسكرة، العدد 05،الجزائرمارس.20102

2.أحمد إدريس،الأزمة الليبية وتداعياتها على المنطقة المغرب العربي،**مجموعة الخبراء المغاربي**، مركز الدراسات المتوسطية،عدد6،سبتمبر2011.

3.إدريس لكريني،مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية. **المستقبل العربي**.بيروت،العدد281،جويلية2002.

4.باخوية دريس،جرائم الارهاب في دول المغرب العربي،**دفاترالسياسية الدولية**.الجزائر:العدد11، جوان 2014.

5.جورج الراسي :« وحدة المغرب العربي بين وحدة العرب»،مجلة الحوار،باريس،العدد12،1988.

6.احمد مهابة،"مشكلات الحدود في المغرب العربي"،**السياسة الدولية**،العدد،1993.

7.حنان رجائي عبد اللطيف،"أزمة تهدد العالم:ارتفاع أسعار الغذاء وتأثيراته في المنطقة العربية". **السياسية الدولية**، الستة46.العدد184.أفريل2011.

8.ديدي ولد السالك،إتحاد المغرب العربي،أسباب التعثر ومداخل التفعيل،**المستقبل العربي**،العدد 312، بيروت فيفري2005.

9.عبد الغني عماد،"التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة،أسباب التعثروشروط الإنطلاقة"، **المستقبل العربي**،بيروت، العدد250،ديسمبر1999.

10.عادل موساوي، عبد العالي حامي الدين،المغرب العربي التفاعلات المحلية و الإقليمية والإسلامية، **مجلة البيان**، مركز البحوث و الدراسات الرياض،2010.

11.عبد الاله بالقريز اتحاد المغرب العربي الى آيت؟**المستقبل العربي**،بيروت،العدد162،أوت1992.

12.علي بوعنقة وعبد العالي دبلة،"وطبيعة الحكم في الجزائر".**المستقبل العربي**،العدد225،بيروت، نوفمبر1997.

13.عزالدين شكري"المغرب العربي الكبير:آليات لوحدة والتجزئة،**السياسةالدولية**،القاهرة،العدد93، جويلية،1988.

14.علي الحوات،الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي.أسبابها ونتائجها وبعض الحلول للتعامل معها،**مجلة دراسات**.العدد28،2007.

15.ميلاد مفتاح الجرائي،الإندماج الاقتصادي المغاربي في القرن الواحد والعشرون،**المستقبل العربي**، بيروت: العدد 187،سبتمبر1994.

16.محمد بالقاسم،طلاب الوحدة(جمعية طلبة شمال افريقيا)،**مجلة الرؤية**،الجزائر،العدد103،1997.

17.ميلود عبد الله المهني، أحمد عبد الحكيم ذياب، اتحاد المغرب العربي و المجموعة الأوروبية في استراتيجيات العلاقات الدولية،آفاق عام 2000،**المستقبل العربي**، بيروت، العدد183، ماي1994.

18.محند برقوق،"الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"**جريدة الشعب**،العدد الأول،جانفي 2008.

19.غريغوي غوس،هبوط أسعار النفط:الأسباب والتبعات الجيوسياسية ،**موجز السياسة**.مركزبروكنجز الدوحة قطر، أفريل2015.

20.فاروق أبو سراج الذهب طيقور،"النضام السياسي الجزائري :دراسة مقارنة للنظام الجمهوري الرئاسي البرلماني الفرص والبدائل".**مجلة دراسات استرتيجية**،العدد2،الجزائر جوان2006،ص07

الدراسات غير المنشورة

1.صبيحة بخوش،إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي،والمعوقات السياسية، **أطروحة دكتوراه**،كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الجزائر،نوفمبر2007.

2. محمد بن عزوز،الاقتصاد الجزائري واشكالية الاندماج الاقتصادي الاقليمي في ضل البحث عن البدائل المتاحة (1990–2007)،**أطروحة دكتوراه**،كلية العلوم الاقتصادية ولوزم التسيير،قسم علوم اقتصادية،تخصص:تحليل إقتصادي، جامعة دالي براهيم،الجزائر،2010،ص320.

3.أسماء بالمخريش،التوازنات الاقليمية الإقليمية بمنطقة المغرب العربي المحددات والرهانات. **رسالة ماجستير**،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر –بسكرة–.

4.أحمد كبير سيد ،التحول السياسية في بلدان المغرب العربي بين المطالب الداخلية والتأثيرات الخارجية(1989–2009).**رسالة ماجستير** في العلوم الساسية،تخصص الدراسات السياسية المقارنة،جامعة الجزائر،2009.

5.خديجة بتقة،السياسة الأمنية الأوروبية في مواجهة الهجرة غير الشرعية،**رسالة ماجستير**،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية،جامعة بسكرة،2013–2014.

6.زينب فريح ،دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية،**رسالة ماجستير** في العلوم السياسية،تخصص دراسات مغاربية.جامعة محمد خيضر بسكرة،2013.

7. سليم بوسكين ،تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتهاعلى الأمن الوطني الجزائري2010–2014. **رسالة ماجستير**،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية و استراتيجية،جامعة محمد خيضر – بسكرة–2014.

8.علي بوحامد ،دورالتهديدات الأمنية في تطورالعملية التكاملية-دراسة حالة مجلس التعاون الخليجي -**رسالة ماجستير**،في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص:علاقات دولية إستراتيجية، 2007-2008.

9.غنية هاني ،مسار التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة، **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص دراسات مغاربية،جامعة محمد خيضر بسكرة 2019- 2013.

10.غنية شليغم ،التعددية الحزبية في المغرب العربي دراسة مقارنة:تونس،الجزائر،المغرب.**رسالة ماجستير** في العلوم سياسية س6،تخصص تنظيم سياسي والاداري،جامعةالجزائر،1999.

11.فتيحة شيخ ، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة،**رسالة ماجستير**،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص علاقات دولية،جامعة الجزائر، 2006، 2007.

12.فوزية مولوج ، الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاث (حزب جبهة التحرير الوطني- حزب الاستقلال المغربي- التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي)،**رسالة ماجستير**،كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 2010_2011.

13.مراد خلفية ،التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية والمرجعية القانونية،تجارب وتحديات،**رسالة ماجستير**،جامعة باتنة 2005- 2006.

14.كمال مقروس ،دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي،دراسة مقارنة بين التجربة الاوروبية والتجربة المغاربية،**رسالة ماجستير**،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسييرقسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد الدولي،2013،2014.

15.كريمة بومهدي،معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي،**رسالة ماجيستر**،كلية الحقوق،تخصص القانون الدولي و العلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2001-.

16.مريم براهيمي،التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الارهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية.**رسالة ماجستير** ،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،تخصص دراسات مغاربية،جامعة بسكرة،212.

17.محمد عموري ،أزمات العلاقات المغاربية ومشروع الوحدة من مؤتمر طنجة الى لقاء زرالدة 1958- 1988، **رسالة ماجستير**،جامعة الجزائر،معهد الحقوق والعلوم الادارية،فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية،الجزائر،1995- 1996.

18.وهيبة تباني ،الامن المتوسطي في استراتيجية الحلف الاطلسي دراسة حالة ظاهرة الارهاب. **رسالة ماجستير**،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،تخصص دراسات متوسطة

المؤتمرات والندوات :

1.امحمد مالكي،الاتحاد المغاربي ورهانات التكتلات الاقليمية.مداخلة مقدمة في ندوة المغرب العربي وللتحولات الاقليمية الراهنة،الدوحة-قطر،17-18فيفري2013.

2. خديجة محسن فينان،الجغرافيا السياسية في النطقة المغاربية بمقايس الربيع العربي.مداخلة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة2013

3.خولة كلفالي،مقتضيات وخصائصه التعددية السياسية في الجزائرضد دستور1989/02/23. كراسات الملتقى الوطني الأول:التحول الديمقراطي في الجزائر41/10 ديسمبر2005،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة بسكرة، الجزائر،2005.

4.راهم فريد ،بروكاب نبيل،انهيار أسعار النفط:الأسباب والنتائج.ورقة مقدمة في المؤتمرالأول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتامين الاحتياجات الدولية. الورشة الأساسية الثانية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1

5.ساحل مخلوف،الأزمة المعقدة في الساحل الإفريقي.ورقة مقدمة في المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة الرهانات-التحديات،كلية العلوم السياسية،ورقلة،الجزائر،27-28فيفري.

6.شمسة بوشنافة،استراتيجية الاتحاد الاوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل(استراتيجية من اجل الساحل).ورقة مقدمة في المؤتمر المغاربي الدولي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوءالتطورات الراهنة الرهانات-التحديات،كلية العلوم السياسية،ورقلة،الجزائر،27-28فيفري 2013

7.عمر فرحاتي،أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي،مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر المغاربي الدولي حول"التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة" الرهانات-التحديات27-28فيفري2013.جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013.

8.عبد النور بن عنتر،الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي.مداخلة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة،الدوحة،قطر،17-18فيفري2013.

9.عبد الرزاق مقري،الثورات العربية والعلاقات البيئية المغاربية،ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة، مركز الجزيرة للدراسات ،قطر،2013.

10. عبدالحميد مرغيت،تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصادالجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة. كلية العلوم الاقتصادية،جامعة جيجل،الجزائر.

11.كربوسة عمرني،مظاهر التحول الديمقراطي خلال حكم الرئيس بوتفليقة،كراسات الملتقى الوطني الأول التحول الديمقراطي في الجزائر.

13.محمد الأمين ولد كاتب،التداعيات الامنية والانسانية لأزمة شمال مالي على الصعيد المغاربي. مداخلة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الاقليمية الراهنة،الدوحة،قطر،17-18فيفري 2013. 14.مريم شطيبي محمود،انعكاسات أسعارالنفط على الاقتصاد الجزائري،مداخلة مقدمة في ندوة أزمة أسواق الطاقة وتداعياتهاعلى الاقتصادالجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة.كلية الشريعة والاقتصاد،قسم الاقتصاد والادارة. جامعة الأمير عبد القادر،للعلوم الاسلامية، 14 ماي 2015 قسنطينة.

التقارير الرسمية:

1.المفوضية الأوروبية،تقرير حول تطبيق الاستراتيجية المنية الأوروبية-توفير الأمن في عالم متغير-2008.

2.المفوضيةالأوروبية،تقرير حول تطبيق الاستراتيجية المنية الأوروبية-توفير الأمن في عالم أفضل-.

3.تقريرمشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعيةالأوروبية ولجنة المناطق،مراجعة السياسة الأوربية للجوار،2015.

4. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عير الوطنية،الدورة55، جانفي 2001.

5.تقرير مشترك موجه للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق،مراجعة السياسة الأوربية للجوار،2015.

6.التقريرالاقتصادي العربي الموحد للعام2010.الإمارات العربية المتحدة،صندوق النقد العربي،2010

المواقع الالكترونية:

1.الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي،بيان الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بمناسبة الذكرى 27 للإعلان عن قيام الاتحاد 2016/2/17 متحصل عليه من:
http://WWW.MAGHREBARAB.ORG/AR/COMMUNIQUES.CFM?ID/162

2.الأمانة العامة لإتحاد المغرب العربي ،إتحاد المغرب العربي الأهداف والهياكل، ،متحصل عليه من:
http://WWW.MAGHREBARAL.ORG/AR/OBJ.CFM

3.الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي بيان الأمانة العامة بمناسبة الذكرى الثامنة والعشرون لتأسيس إتحاد المغرب العربي2017/02/17،متحصل عليه:
http://WWW.MAGHREBARAB.ORG/AR/COMMUNIQUES.CFM?ID/162.

4. الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربيhttp://WWW.MAGh REBARAL.ORG/AR/OBJ.CFM

5.إتحاد المغرب العربي،الأهداف والهيكل التنظيمي،متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da8782a7-a52a-446b-b55e-7e5dae19a48c

6.اتحاد المغرب العربي،الأهداف والهيكل التنظيمي،إعداد قسم البحوث والدراسات متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/da8782a7-a52a-446b-b55e-7e5dae19a48c

7.عيسات بولسهام،إتحاد المغرب العربي بين واقع الجمود وجهود التكامل، موقع العلوم القانونية: متحصل عليه من:
http://www.maroc-droit.com.

8.الإرهاب ،أنواعه أسبابه طرق معالجته،مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية والسياسة متحصل عليه من:
http://RAWABTCENTER.COM/ARCHIVES/4494

9. ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ،دور المجتمع الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة متحصل عليه من:
HTTPS://WWW.LEBARY.GOV.LB/AR/CENTRE.

10.الهجرة غير الشرعية،**الأسباب والحلول**.موقع مشرفين مجتمع الهجرة معنا متحصل عليه من:
HTTPS://WWW.IM.MIG-US.COM

11.منظومة الأمم المتحدة، نزع السلاح،متحصل عليه من: http:/www.un.org/disarmament/ar/

12.الجزائر تتصدر البلدان الإفريقية في شراء الأسلحة،متحصل عليه من: http :www.almarsad.com

13.تأزم المشهد السياسي التونسي بعد الثورة متحصل عليه من:http://alhadathe.com

14.التكـــــــامل المغـــــــاربي والتحديات المتصلة به متحصل عليه من:
http://WWW.DJAZAIRESS.COM/ECHCHAAB/23685

15. أنس بن فيصل الحجي،أسباب انخفاض أسعار النفط متحصل عليه من:
http://WWW.ALJAZIRA.NET/NEEWS/EBUSNINES/

16.تأثير أزمة أسعار النفط الحالية على الدول العربية-متحصل عليه من:

.http://WWW.ALJAZAERA.NET/NEWS/EBASINESS/215/1/3
17..خريطة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل متحصل عليه من:
https://www.googl.dz/url?sa=pens_in_the_saha

18.خريطة توضح منطقة الساحل الإفريقي متحصل عليها من:
:http://www.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.htm

19. مصطفى علوي،مستقبل الإرهاب:التنافس بين داعش والقاعدة،المركزالعربي للبحوث والدراسات،متحصل عليه من
http://WWW.AORXGORG/39343

20.كمال بن يونس،"خلافات مغاربية حول التحديات الأمنية في الصحراء الكبرى"،متحصل عليه من:
http://WWW.DW-WORD.DE/DW/ARTICLE/0.5746355.00HTML

21. محمد مجدي البليسي،"ملف التسلح في منطقة المغرب العربي"متحصل عليه من:
http://DEFENSE-ARABE.COM/VB/MOMBER.PHP?S=0299AA35BFBBA

22.رشيد خشانة،عودة صراع المحاور الى منطقة المغرب العربي،متحصل عليه من:
ALJAZEERA.NET/..../52287523-3378-4311-9EBD-F381C8ABFSDF.HTM.
23. أمين محمدالبشير،التكامل المغاربي....بين الواقع والأمل،موقع البحوثوالدراسات "تحليلات" متحصل عليه من

FILLE:///G:/%D9%86%D8%AF%D9%88%D8%A9%20%D8%AF%D9%84/D9%85%D8%BA%D8%.
25.صبيحة بخوش،"**مداخل وآليات تفعيل اتحاد المغرب العربي**"،موقع العلوم السياسية،متحصل عليه من:
http://WWW.POLITCS-DZCOM/DATA/AVOTARS/M/0/74.JPG?1425574841.

26. عبد النور بن عنتر،"**الاتحاد المغربي بين الافتراض والواقع**"،موقع الجزيرة متحصل عليه من:
http://WWW.ALJAZEERA-NET/HOME/GETPAGE/7871570C4-0C60-420B-B997-1784EA612FOC/33 D781 46 -E54C-439F-97FD-13F3785-A17FA

27.هدى عيسى الغول،الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عجاف، ليبيا المستقبل متحصل عليه من :
http://www.libya_a1_mostaqbale.org/95/13766

28. صباح نعوش،علاقة هبوط أسعار النفط بالصراعات،موقع الجزيرة،متحصل عليه من:
http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/ 11/10
29. محمد الشرقي،**أثر** انخفاض أسعار النفط يختلف بدول شمال إفريقيا ،موقع الحياة متحصل عليه من:
http://alhayat.com/gettachment/83ad9716-4196_4169_460f_8832_6497b0542e
30. اسماعيل كرازدي،آفاق التجربة التكاملية بين دول المغرب العربي،متحصل عليه من.
FILL:///G:/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8A2%D9%81%D8%A7.

المراجع باللغة العربية باللغة الفرنسية

1.André charles julien, l'afirique nord enmarche, paris, gallim ard, 1975.

2.Anderch.Julien,l'afrique du nord en marche, paris :Jullinard,1952,.

3. BOURGIA ET WEISSP.LES ETATS DE LALIGUE ARABE,LES NOUVELLES EDI TIONS AFRICAES,1979.

4.Dario battistella,theories d'eserolation in terhational paris : presses dexiences politiques, 2003

5.Dierre de senarchemns, youhanariffin, la politigue international des : théories et enjeux comtemporains, 5eme edition : Armoncolin, paris, 2006.

6.Jean, jacgues roche, the ories désolation internationales 5eme ed. paris : montchertien. E.J.A, 2002.

7.Reginald j harrison, Europeinquestion: theriesop regional internatioal, London: George allen an dumwinltd, 1974.

8.PAUL VIOTT.R,MARK KAUPPI.V,INTERNATIONA ROLATIONL HEOY : RELISM,POLURALISM GLOBALISM AND BEYOUD.3RD ED.LONDON : ALLYNABARCON,199.

9.Paul balita, legrand maghreb, des in dépendancesa l'un 2000. Alger : la phomic, 1990 .

10.PAUL BATTA ET CLAUDI NE RULLEAU.LE GRAND MAGHRED DES, MDE PENDANCES AL'AN2000,ALGER,EDITION LA PHONIC.1990.

11.OXFORD LEARNERS POCKET DICTIONARY , (s.a.p),fourth édition, (s.a.p) .

فـــهرس الجداول والأشكال

1. فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نقد النظرية الوظيفية الأصلية	14
02	نقد النظرية الوظيفية الجديدة	26
03	منطقة المغرب العربي	26
04	أهم الموارد الطبيعية والطاقوية للدول المغاربية	32
05	المعطيات الاقتصادية للدول المغاربية	33
06	هيئات اللجنة الاستشارية الدائمة	41
07	مسار تطور قضية الصحراء الغربية	92

2. فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خريطة توضح الأهمية الجغرافية لاتحاد المغرب العرب	28
02	خريطة توضح الإنتاج الطاقوي والصناعي في دول المغرب العربي	34
03	منحنى الإنتاج العالمي اليومي للنفط من2014– 2016	97
04	خريطة توضح التنظيمات الإرهابية في الساحل	109
05	خريطة منطقة الساحل الإفريقي	110
06	خريطة تحركات جماعات الجريمة المنظمة وتحالفاتها في دول الساحل والصحراء	117
07	خريطة خطوط سير الهجرة غير الشرعية	121
08	تدفقات تحويلات المهاجرين إلى كل من المغرب وتونس من 2003– 2010	136
09	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المغاربية من 2004-2009(مليون اورو)	137
10	تطور أسعار النفط من 2004– 2010	138

فهرست المحتويـات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مقدمة	
الفصل الأول:التأصيل النظري والمفاهيمي للدراسة	01
المبحث الأول:ماهية اتحاد المغرب العربي	04
المطلب الأول:مفهوم الاتحاد	04
المطلب الثاني:الاتحاد وغيره من المفاهيم المشابهة	06
المبحث الثاني:الأطر النظرية المفسرة للتكامل	11
المطلب الأول:النظرية الوظيفية الأصلية	11
المطلب الثاني:النظرية الوظيفية الجديدة	14
الفصل الأول:ماهية اتحاد المغرب العربي	22
المبحث الأول:مفهوم اتحاد المغرب العربي	24
المطلب الأول:أهمية منطقة المغرب العربي	25
المطلب الثاني:مقومات التكامل المغاربي	29
المبحث الثاني:نشأة وتطور اتحاد المغرب العربي	33
المطلب الأول:التجارب الوحدوية السابقة	33
المطلب الثاني: الإعلان عن اتحاد المغرب العربي	43
المبحث الثالث:أهداف ومبادئ اتحاد المغرب العربي	48
المطلب الأول: أهداف اتحاد المغرب العربي	48

المطلب الثاني:مبادى اتحاد المغرب العربي	**51**
المبحث الرابع: الهيكل التنظيمي لاتحاد المغرب العربي	**54**
المطلب الأول: المؤسسات العامة	**54**
المؤسسات ذات الطابع التخصصي	**59**
الفصل الثاني:التحديات الجديدة قراءة في المظامين	**67**
المبحث الأول:التحديات الامنية الجديدة	**70**
المطلب الأول:تحدي الإرهاب	**70**
المطلب الثاني :تحدي الجريمة المنظمة	**72**
المطلب الثالث:تحدي الهجرة غير الشرعية	**74**
المطلب الرابع:تحدي انتشار الأسلحة	**77**
المبحث الثاني:التحديات السياسية الجديدة	**79**
المطلب الأول:طبيعة الأنظمة الحاكمة في الدول المغاربية	**80**
المطلب الثاني: التحولات السياسية في الدول المغاربية	**87**
المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية	**91**
المبحث الثالث:التحديات الاقتصادية الجديدة	**93**
المطلب الأول:الأزمة المالية العالمية	**93**
المطلب الثاني: أزمة انخفاض أسعار النفط	**95**
المطلب الثالث:أزمة ارتفاع أسعار الغذاء العالمية	**99**
الفصل الثالث:انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي	**104**
المبحث الأول:انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى الأمني	**106**
المطلب الأول:استفحال ظاهرة الإرهاب	**106**
المطلب الثاني:تنامي الجريمة المنظمة	**116**

المطلب الثالث:تزايد الهجرة غير الشرعية	**119**
المطلب الرابع:السباق نحو التسلح	**122**
المطلب الخامس:قراءة في اثر انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى الأمني	**125**
المبحث الثاني: انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى السياسي	**127**
المطلب الأول:سيادة النزعة القطرية	**128**
المطلب الثاني: تباين الاستقرار المغاربي	**129**
المطلب الثالث:تكريس تعطل مسار اتحاد المغرب العربي	**133**
المطلب الرابع:قراءة في اثر انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى السياسي	**134**
المبحث الثالث:انعكاسات التحديات الجديدةعلى اتحاد المغرب العربي على المستوى الاقتصادي	**136**
المطلب الأول:تكريس التبعية الاقتصادية	**136**
المطلب الثاني:اضطراب توازن الاقتصاديات المغاربية	**138**
المطلب الثالث:تكريس العجز الغذائي المغاربي	**140**
المطلب الرابع:قراءة في اثر انعكاسات التحديات الجديدة على اتحاد المغرب العربي على المستوى الاقتصادي	**141**
المبحث الرابع: الأفاق المستقبلية لاتحاد المغرب العربي	**143**
المطلب الأول:تفكك وانحلال اتحاد المغرب العربي	**143**
المطلب الثاني:إحياء وتفعيل اتحاد المغرب العربي	**144**
المطلب الثالث:بقاء اتحاد المغرب العربي على ماهو عليه خاتمة	**145**
خاتمة	**148**
الملاحق	**150**
قائمة المراجع	**156**
فهرس الجداول والأشكال	**167**
ملخص	

ملخص:
تتعرض الدراسة إلى اتحاد المغرب العربي كمنظمة إقليمية مغاربية وُجدت من اجل تحقيق التكامل المغاربي،بين الدول المغاربية الخمس الجزائر، المغرب،ليبيا، تونس، موريتانيا مستندة في ذلك إلى العوامل المشتركة تاريخيا، اجتماعيا، ثقافيا والى الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي تزخر بها منطقة المغرب العربي.إضافة إلى حتمية التكامل لمواجهة عالم تتزايد فيه المخاطر.
وقد أدت نهاية الحرب الباردة وبروز الهيمنة الأمريكية على العالم إلى ظهور تحديات جديدة ،تميزت بالطابع العالمي وقد شكلت خطورتها خوفا كبيرا للدول خاصة الإرهاب ، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية وانتشار السلاح في العالم إضافة تحديات أخرى اقتصادية وسياسية
والمغرب العربي كغيره من مناطق العالم شهد انعكاسات هده التحديات على أوضاعه الداخلية وعلاقاته الخارجية التي انعكست بدورها على اتحاد المغرب العربي بالايجابية أحيانا وبالسلبية في أحيان أخرى .

Résumé:

L'étude est exposée à l'Union du Maghreb arabe en tant qu'organisation régionale Magharebia trouvé afin de parvenir à l'intégration du Maghreb, parmi les cinq pays du Maghreb, l'Algérie, le Maroc, la Libye, la Tunisie, la Mauritanie, en tirant parti des facteurs communs historiquement, socialement, culturellement et au potentiel économique énorme que la région du Maghreb arabe Ajouter. au caractère inévitable de l'intégration pour faire face à un monde où les risques augmentent.

La fin de la guerre froide a donné lieu à l'émergence de l'hégémonie américaine sur le monde à l'émergence de nouveaux défis, caractérisé par la nature globale de la gravité a formé une grande crainte en particulier les États du terrorisme, la criminalité organisée, l'immigration clandestine et la prolifération des armes dans le monde aussi bien et d'autres défis économiques et politiques

Et le Maghreb, comme d'autres régions du monde ont vu les réflexions de ce sujet défis sur la situation interne et les relations extérieures, ce qui reflète sur l'Union du Maghreb arabe est parfois positif et négatif à d'autres moments